

IBN ZAYMIYAH

AL-MASA'IL

2271  
.491  
3618  
1348

2271.491.3618.1948  
Ibn Taymiyah  
al-Masa'il

[illegible]

Princeton University Library



32101 074444322



# المسائل المأخوذة

علامام الربيعي ، امام الأئمة ، ومفتي الأمة ، العياض الشكوة :

شيخ الإسلام ابن تيمية

٦٦١ - ٧٢٨ هـ

رحمنا الله وإياه ، ونفقر لداو له والدومنين

بتحقيق فقير فقير الله وتوفيقه

محمد بن الفقيه

مطبعة أنصار السنة المحمدية



Ibn Taymiyyah, Ahmad

al-Masā'il

# المسائل المائة

للامام الرباني، إمام الأئمة، ومفتي الأمة، الصبار الشكور:

شيخ الإسلام ابن تيمية

٦٦١ - ٧٢٨ هـ

رحمنا الله وإياه، وغفر لنا وله وللمؤمنين

بتحقيق فقير عفو الله وتوفيقه

محمد صالح المنجد

مطبعة أنصار السنة المحمدية

## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله حمداً كثيراً طيباً مباركاً فيه ، كما يحب ربنا ويرضى .  
 وأشهد أن لا إله إلا الله الأحد الصمد ، الذي لم يلد ولم يولد ، ولم يكن  
 له كفواً أحد ، لا تنبغي العبادة إلا له وحده . ولا تليق الإلهية إلا به  
 سبحانه وتعالى عما يقول ويمتقد الجاهلون الظالمون لأنفسهم ، الكافرون  
 بنعم ربهم وآلائه وآياته - علواً كبيراً . وصلى الله وسلم وبارك على محمد عبد الله  
 ورسوله وصفوته من خلقه ، الذي عرف الربوبية والمبودية حق المعرفة  
 فأعطى كلا منها حقها كاملاً ، مع اعترافه على نفسه بالمعز والتقصير ،  
 وما زال يترقى على درجات كل هذه المعرفة ، حتى اصطفاه الله وأرسله  
 رحمة للعالمين ، وهادياً إلى صراطه المستقيم ، ثم ما زال كذلك يزداد  
 سموً وعلواً بما يوحي إليه ربه وينزل به الروح الأمين على قلبه ، حتى  
 أكل الله للناس على يديه الدين وأنهم لهم النعمة ، ورضى لهم الإسلام ديناً .  
 فرفعه ربه إلى الرفيق الأعلى في أعلى عليين . فجزاه الله خيراً مما يجزي  
 نبياً عن أمته ، وأميناً على أداء أمانته ، ورسولاً على تبليغ رسالته .  
 وهذا أنا الله بهدى حكمته ، وألزمنا السبيل القويم بما أوحى إليه من الذكر  
 الحكيم وبطبيب القول والعمل من سنته . وصلى الله عليه وعلى آله  
 أجمعين . وجعلنا من آله وحزبه المقامحين



أما بعد ، فيقول — عبد الله ، وقير عفوه ورحمته —  
عبد حامد الفقي : —

هذه أجوبة « المسائل الماردينية »

أجاب بها شيخ الإسلام الامام المجتهد الحجة ، التقى الصالح ،  
الفقيه المحدث ، تقى الدين أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن تيمية  
الحرائي ، ولد ٥٦٦١ هـ وتوفي في قلعة دمشق حبس الحسد والظلم والجهل  
والخرافات والتقييدات الأعمى في ٥٧٢٨ ولقى ربه مجاهداً صابراً محتسباً .

وردت عليه تلك المسائل من مدينة ماردين . فأجاب عليها هذه  
الأجوبة الشافية من أمراض الجهل والتشديدات والتفسيرات التي  
لغت سمومها المدعون أنهم الفقهاء ، وليسوا من الفقه والفهم عن الله ورسوله  
في شيء ، وأعماهم جماعة قادم شيطان الجهل بأغلال التقييدات الأعمى ،  
فذهبوا يضربون من ورائه في بيداء الضلالات والسخافات ، وذهب  
أكثر الناس يسعى وراءهم حينئذ على غير هدى ولا بصيرة ، حتى ضربت  
عليهم أسرادقات الغفلة وقيدوا بقيود ثقيلة من تلك السخافات التي  
زعموها « فروعا » فأفقدتهم عن مسيرة الحياة ، وقعدت بهم عن  
التهوض بحمل ما خلفه لهم سلفهم الصالح من العزة والسلطان ،  
فتركهم الحياة وراءها ، وجرت عليهم سنة الله في الماضين حين عموا

2271

491

3618

1948

هن نعم ديهن وآياته وكفروا بها . وذهب عنهم يسلب من أيديهم  
تراث أسلافهم واحدة إثر واحدة ، حتى أصبحوا اليوم ، وليس  
بأيديهم إلا الأمانى الفادحة ، والدعائى الكاذبة ، والجمالة المطبقة ،  
والوهن يقد بهم عن منازل العزة ، والجهن يدفعهم عن كل كرامة .

وهذه جوابات شيخ الإسلام نموذج لما ينبغي أن يكون عليه فهم  
المسلم لدين ربه السمح ، ولما يجب أن يدين به الشاكر لا نعم ربه  
المؤمن بالله وآياته وسنته وكتابه ورسوله ، أقدمها لآخواتى تحفة نخبية  
لعل الله أن ينفعني وإيهم بها ، وأن يجعلها من أسباب الخلاص من  
أغلال التقليد . ولقد كانت مطبوعة قبل ذلك بدمشق الشام ، طبعة تلام  
وقتها ، وتناوب عصرها ، غير أنها كانت ناقصة نقصاً كثيراً ، بحرف  
دقيق منعب للقارئ . ولكنى وقفت لنسخة خطية تفضل بها حقيرة  
صاحب المعالى الرجل السمح الكريم ، الشيخ عبد الله السليمان وزير  
مالية المملكة العربية السعودية المؤيدة المتصورة بعناية الله وبإكرام  
توفيق وطول حياة جلالة عاهلها الصالح المصلح ، المنحصر لسنين  
السلف الصالحين ، الساعى فى إحياء سنة سيد المرسلين ، جلالة الملك  
عبد العزيز آل سعود ، أدام الله توفيقه وتسيده ، ونصره وتأييده .  
وكان لحضرة صاحب الفضيلة والسماحة الشيخ محمد بن مائع مدير

المعارف السمودية فصل مشكور في عطائي السجدة المطبوعة وحفي على  
طعمها ، وتنبهني إلى حذو نعمها ، تجرى الله الجميع خير ابراء ووفقني  
الله ويامر الله بالخير والعمل الصالح ، ولا حياء آثار سمدنا المهتدين بهدي  
إمام المتقين وصهوة الخلق نعمهم ، عبد الله ورسوله محمد عليه من الله  
أفضل الصلاة وأرقي تسليم

سئل شيخ الإسلام ، ركة الأمام ، قصة السلف كرام ، ناصر  
الامة ، ومع الله مدعة مفتي المسلمين ، تقي الدين ، أبو العباس ، أحمد  
ابن عبد الحليم بن عبد السلام بن تيمية الحراني عن مسائل - سمي  
« الماردنية » - لاسمها ، وادت إليه من « مرددين » أكثر وقوعها ، ويحصل  
الاتلاء والصنف ، الخرج بالعمل ، على رأي إمام نفسه

١ - ٢ - مسألة المياه البيرة ووقوع السجاسة فيها من غير تعير  
وتعيرها « اطاهرات

٢ - ٣ - مسألة ما أكل اللحم

٣ - ومنها . طين الشوارع

٤ - ومنها . وقوع الفأرة ، نحتها ، في المذات ، كالزيت ، الدنس  
والأدهن ، نحوها

٥ - ٦ - مسألة : مشقة الحاصلة - السكالات حار امطر وعبره وعسر  
الاجترار عنها

٦ - منها : عطر لمسة وحافرها وقرنها وطفرها وشعرها ، وريشها  
وأفصعنها - يعنى محاسنها - هل كل ذلك نجس ، أم طاهر ؟ أم الدخا  
منه طاهر ، المعض نجس ؟

٧ - ومنها : سؤر الحمار والدم ، هل يتحور لو صوبه به أم لا ؟

٨ - ومنها : إزالة النجاسة بمائع غير الماء ، هل يطهر بمحم  
أم لا ؟

٩ - منها : الصلاة في الرمل ، الحميم " ، والمداس ، هل تكره  
أم لا ؟

١٠ - ومنها : صيام يوم لإحدى ، هو هو ، أحب أم لا ؟ وهل هو  
يوم شك معنى عنه أم لا ؟

١١ - منها : المرأة بمحامها ، ملها ، ولا يتمكن من دخول الحميم كل  
حاصب ، ادم الأجرة أو غيره ، فهل لها أن تقسم ؟ وهل يكف لمعها  
كثرة محامها ، والحالة هذه ؟

١٢ - منها : المرأة أيضاً بدخل عذها وقت الصلاة ولم يغتسل ،  
وتحاف إن دخلت الحمام أن يوقها الوقت ، فهل لها أن تصل بالنسيم ،  
أو تصل في الحمام ؟

(١) في القاموس : الحميم : المداس ، مغرب هـ ، هو نوع من الأحذية

١٣ - ومنها : الصلاة حلف أهل الأهلواء والمدح ، وحلف من يلحن في الفاتحة ، أو سئل بعض حروفه ؟

١٤ - ومنها : المرأة تطهر من الخوض ، ثم تبرد ما غسل به ، هل لزومها أن يطأه قبل عساه من غير شرط ؟

١٥ - ومنها : هادم المصاب إدا لم يجد تراباً ، هل له أن يتيمم بالرمل ونحوه ؟

١٦ - ومنها : رجل يستنظف من اليوم وعديه حساة وقد رجع الوقت . فإن اعتسل خرج أبوب ، فهل له أن يصلي بالنسب ؟ وكذا المسافر يصل إلى الماء وقد صدق الوقت . فإن تشاغل بتحصيله خرج الوقت ، هل له أن يصلي بالنسب ؟ وهل له أن يصلي بالطمأ إذا خاف خروج الوقت أم لا ؟

١٧ - ومنها : مسألة المني ، هل هو طاهر أم لا ؟ وإذا كان طاهراً ، حكم رطوبة فرج المرأة إذا حالصه ؟

١٨ - ومنها : مسألة استسحالة المعصية ، كرماد السرحين المعصن والزئبق المعصن يجمعونه الزبح بالشمس والماء فتستحيل ترداً . هل يجوز الصلاة عليه ؟

١٩ - ومنها . حلف إذا كان فيه حرق لسير ، هل يجوز المسح عليه أم لا ؟

٢٠ - ومنها . النوب أو المدن نصيبه المحنة وتعد عنه هل يقوم التيمم مقام عنه أم لا ؟

٢١ - ومنها . صلاة المأموم خلف الإمام خارج المسجد ، أو صلاته خلفه في المسجد ونسبها حائل ؟ صلاته ، أو إمامه في حمة ، المحذورة هل يجوز ذلك ؟

٢٢ - ومنها . قوم مقيمون قرية . وهم دون أربعين ، ماذا يجب عليهم أجمعة أم ظهر ؟

٢٣ - ومنها . مسألة الجمعة للصلاة . هل هي . حة أم سنة ؟ وإذا قلنا : واحدة ، هل تصح الصلاة بدون مع القدرة عيب ؟

٢٤ - ومنها . مسألة نصيب المساكين قبل إدراك الثمرة . هل يجوز أم لا ؟

٢٥ - ومنها . ركعة العشر وعير . حده السلطان بصره ، حيث شاء ولا يعطيه ، للمقرء والمساكين ، هل يسقط العرض أم لا ؟

٢٦ - ومنها . نصيب المال في المزارعة ، هل فيه كاة أم لا ؟

٢٧ - ومنها بيع مائة نخل الأرض من القلت والحدود والقفاس ونحوه ، هل يجوز أم لا ؟

٢٨ - ومنها : رجل أسلم في شيء ، فهل له أن يأخذ من المسلم إليه غيره ؟ كمن أسلم في حطة ، فهل يأخذ بدلها شميراً أو غيره ؟ وهل يأخذ من المسلم فيه أم لا ؟

٢٩ - ومنها : الرجل يكبرى أصاً للردع فصبه آفة ، فبطلت ، فهل فيه حنكة أم لا ؟

٣٠ - ومنها : إذا ألبس الكلب النعام على السكاج ، هل يجوز أم لا ؟

٣١ - ومنها : مسألة الفلوس ، بيع نصفها بمص من مصل ، وصرفها بالدرهم من غير أن يرضى في الحال ، وذهب الدرهم وأخذ نصفه فلوساً ونصفه قطعة من ذهب ؟

٣٢ - ومنها : المنهون بالعمى والمرفق والفيل وغير ذلك ، هل يماقون أم لا ؟

٣٣ - ومنها : الرجل يكون له على رجل دين ، فمجهده ، أو يصبه شيئاً ، ثم يصيب له ماله من حسن ماله أو من غير حسنه ، فهل له أن يأخذ منه ماله من غير حقه أم لا ؟

٣٤ — ومنها : دفع الزكاة إلى الأقارب المحتاجين الذين لا لهم نفقتهم ، هل هو أفضل ، أم دفعها إلى لأحبي ؟

٣٥ — ومنها : دفع الزكاة إلى والديه ، وولد الذين لا ترمه نفقتهم ، هل يجوز أم لا ؟

٣٦ — ومنها : الرجل يبيع سلعة ضمن مؤجل ، ثم يشتريها من المشتري بأقل من ذلك الثمن حالا ، هل يجوز أم لا ؟

٣٧ — ومنها : المسكين يحتاج إلى زكاة من الزرع ، فهل إعطاؤه يسقط عنه من صاحب الزرع إذا حمل له قبل إدراك زرعه أم لا ؟

٣٨ — ومنها : إخراج الفضة عن الزكاة فإنه كثيراً ما يكون أضع للفقير ، هل هو جائز أم لا ؟

٣٩ — ومنها : الواقف والمدبر ، ينف أو يصد شيئاً ، ثم يرى غيره أخطأ منه للوقوف عليه والمدبر له . هل يجوز له بدله ، كافي الأصححة أم لا ؟

٤٠ — ومنها : الرجل يلعن الرجل أو يلعنه أو يسبه أو يحرق ثوبه هل يجوز له أن يفعل به كما فعل ؟

٤١ — ومنها : صرف الموقوف على جهة غير جهة اوقف لصاحبه راجعة أو مساوية ؟



٤٢ — ومنها : أرزاق التنار ، هل هي مساحة من برزقونه ؟

٤٣ — ومنها : إسقاط الدين عن الفقير المعسر ، هل يجوز أن يحسبه من الزكاة ؟

### فأجاب رحمه الله تعالى

الحمد لله رب العالمين

أما مسألة تمييز الماء البير أو الكثير بالظواهر ، كالأشجار والصدون والسمير والخطمي والزاب والمحب وغير ذلك مما قد يميز الماء ، مثل الإباء إذا كان فيه أثر سدر أو حصي ووضع فيه ماء ، فميز به ، مع هذه اسم الماء فهو فيه قولان معروفان للمنفذ .

أحدهما أنه لا يجوز التطهير به ، كما هو مذهب مالك والشافعي وأحمد في إحدى الروايتين عنه التي أحارها الخرفي والقاسمي ، وإن أكثر متأخري أصحابه . لأن هذا ليس ماء مطلق فلا يدخل في قوله تعالى ( ٥ : ٦ ) فلم نجسدوا ماء ) ثم إن أصحاب هذا القول استثنوا من هذا أنواعاً ، بعضها متفق عليه بينهم ، وبعضها مختلف فيه ، فما كان من التغير حاصلًا بأصل الخلقة أو بما يشق حصول الماء عنه . فهو ظهور باتفاقهم وما تميز بالأدهان والكافور وبخود ذلك فهو قولان معروفان في مذهب الشافعي ، أحمد وغيرهما . وما كان تميزه بغيره ، فهو يسق عنه

أو لا يعي عنه ، ، يفرق بين لرائحة وعيره ؟ على ثلاثة أوجه ، إلى غير ذلك من المسائل

والقول الثاني أنه لا فرق بين المعبر بأصل الخلقة وعيره ولا بما يشق الاحترام عنه ولا بما لا يشق ، ثم دام يسمى ماء ولم يطلب هل له حرارة غيره . كان ظهور . كما هو مذهب أبي حنيفة وأحمد في الرواية الأخرى عنه . هي التي ليس عليها أكثر أحواله وهذا القول هو الصحيح . لأن قوله سبحانه : « وفي قال ( ٥ ٦ ) ومن كنتم مرضى أو على سفر أو جاء أحد منكم من الماء الطاهر أو لمستم النساء فلم تجدوا ماء فتيمموا غصصاً طيباً فامسحوا بوجوهكم وبأيديكم منه » وقوله « فلم تجدوا ماء » بكرة في حق الذي ، فيعم كل ما هو ماء ، لا فرق في ذلك بين نوع ونوع

فإن قيل إن المعبر لا يدخل في اسم الماء ؟

فيلزم . ولعل الاسم لمسه لا فرق فيه بين المعبر الأصلي والطارئ ولا بين المعبر الذي يمكن الاحترام منه ، والذي لا يمكن الاحترام منه . فإن الفرق بين هذا وهذا إنما هو من جهة القدس بخلافه ليس إلى استعمال أحد المعبر ، دون هذا . وإنما من جهة القلة وعموم الاسم وخصوصه فلا فرق بين هذا وهذا . ولهذا لو وكله في شراء ماء ، أو حلف

لا يشرب ماء أو غير ذلك لم يرق بين هذا وهذا . من إن دخل هذا  
 دحل هذا ، إل - إل - هذا خرج هذا فله حصل الاتصال على دخول  
 المغير تغيراً صلياً ، وأحدنا يثق صوته عنه . نعلم أن هذا النوع  
 داخل في عموم الآية . وقد ثبت أنه رسول الله ﷺ أنه قال في  
 البحر : هو الطهور مأثوم . لحل مبدئ (١) . والبحر معبر العظم تغيراً  
 شديداً ، لشدة ملوحته . فإذا كان النبي ﷺ قد أحسن من ماء طهور  
 - مع هذا التغير - كان ما هو نجس ملوحة منه أولى أن يكون  
 طهوراً ، وإن كان المذبح وضع فيه قصد . إذ لا فرق بينهما في الاسم من  
 جهة اللغة . وبهذا يظهر ضعف أحد ما ذهب إليه لو استثنى ماء ، و  
 (١) روى الإمام أحمد في مسنده عن الأربعة وقال الترمذي

حسن صحيح . ورواه مالك في موطأه . قاله في مسنده عن  
 عن الحرود ، وأبو كريب ، وصححه معمر بن وهب ، وصححه  
 لمعمر بن وهب ، وقال ابن عبد البر : هذا حديث صحيح . وحدث  
 عنه حماد بن عمار ، قال : قال رسول الله ﷺ : ما من شيء  
 هذا وأصل في كل شيء من ماء البحر فهو طاهر مطهر وكذلك  
 كل شيء من ماء البحر فهو طاهر مطهر . قاله في مسنده (١٦٨٠٢) . أما الذي  
 كذا إنما في الأرض حلالاً طيباً لا يخرج شيء من ذلك عن الحلال  
 والطهورة إلا من نجس صريح . وقد سبق مقلدوا المذهب  
 ما قرأناهم وتشدداتهم ما ليس لهم به علم (٢٢ - ٢٨) وما حمل عليكم  
 في الدين من حرج (وما كان عليكم

وكأنه في شره ماء ، لم يتناول ذلك ماء البحر . ومع هذا فهو محل في عموم الآية . فكذلك ما كان مثله في الصفة

وأيضاً فقد ثبت أن النبي ﷺ « أمر بعمل المحرم بماء » مصدر «  
« وأمر بعمل أمه ماء » مصدر «  
« وأمر الذي أسلم أن يعقل بماء » مصدر «  
« وأمر بالمعوم - أي الدابة - أن يميز الماء . فلو كان التعبير  
يفسد الماء لم يأمر به

وقول القائل إن هذا تعبير في محل الاستعمال ، فلا يؤثر .  
نوصف غير مؤثر ، لأن الله لا في الشرع . فإن المعتبر إن كان يسمى  
ماء مطلقاً ، وهو على النقص ، فيسمى ماء مطلقاً ، وهو في الإثبات ، إن لم  
يسم مطلقاً في أحدهما لم يسمى مطلقاً في الموضع الآخر . وبه من المعلوم  
أن أهل اللغة لا يعرفون في التسمية من محل ومحل  
وإنه لشرع . فإن هذا هو لم يدل عليه دليل شرعي . فلا يلتفت

- 
- ( ١ ) هو في الخبر الذي وقع عن النبي ﷺ في حديثه فأن  
« وأمر بعمل واحد » صحاح عن عن عن عن  
( ٢ ) هي في الخبر « وأمر بعمل واحد » صحاح  
السنن عن أم عطية  
( ٣ ) هو في الخبر « وأمر بعمل واحد » صحاح  
وغيره من الأخبار

إليه . وانقياس عليه إذا جمع أو فرق أن يبين أن ما حمله مناط الحكم  
جمعاً أو فرقاً ، دل عليه الشرع . وإلا فمن علق الأحكام بأوصاف  
حتمية وقرناً بغير دليل شرعي ، كان واحداً لشرع من تنفذ نفسه ، متارفاً  
في الدين ، لم يأت به الله

، وهذا كان على التمس أن يبين تأثير الوصف المشترك الذي حمله  
مناط الحكم ، لطريق من الطارق الدالة على كون الوصف المشترك هو علة  
الحكم . وكذلك في الوصف الذي فرق به بين الصورتين ، عليه أن  
يبين تأثيره لطريق من لطرق الشرعة

وأما « من النبي ﷺ » فهو ما مر قصته في أثر المحقق (١) ،  
ومن المعلوم أنه لا بد في العادة من تميز الماء في ذلك ، لاسيما في  
آخر الأمر ، إذ قل الماء وأنجل المحض  
فإن دل : ذلك لتعريف كان تسيراً

فإن كان . وهذا أيضاً دليل في المسألة فإنه إن سوى بين التمييز اليسير  
والكثير مصداقاً كان محالاً للمفسر . فإن فرق بينهما لم يكن لافرق بينهما  
حده ، مصبوط ، لالتمعة ولا شرع ، ولا عقل ولا عرف . ومن فرق بين  
الحلال والحرام بغير دليل لم يكن قوله صحيحاً

(١) رواد السائي وابن حريمة عن ميمونة أم المؤمنين

وأيضاً : فإن الماتص مصطرون اضطراراً يدل على فساد أصل قولهم ،  
 منهم من يهرق بين الكاف والهمزة وغيره ، يقول : إن هذا التعبير  
 عن محاوراة لا عن محاطة . ومنهم من يقول : بل نحن نجد في الماء أثر  
 ذلك . ومنهم من يهرق بين الراء والهمزة والحريري ومنهم من يسوي  
 بينهما ومنهم من يسوي بين ملحقين الحس والياء ومنهم من يهري بينهما  
 وليس على شيء من هذه الأقوال دليل يعتمد عليه ، لأن بعض  
 ولا قدس ولا إجماع . إذ لم يكن الأصل الذي ندرجت عليه مأخوذاً  
 من حجة الشرع . وقد قال الله سبحانه وتعالى ( ٤ - ٨٢ ) ولو كان من  
 عند غير الله لوجدوا فيه اختلافًا كثيراً ) وهذا بخلاف ما جاء من عند  
 الله فإن الذي جاء من عند الله محفوظ كما قال تعالى ( ١٥ - ٩ ) إنا نحن  
 نزلنا الذكر وإنا له حافظون ) يدل ذلك على ضعف هذا القول

، أيضاً : فإن القول بالخوار موافق لما موم القطي ، والمموى مدلول  
 عليه بالظواهر والملة في قولنا من أمم هذه لمواقع الإجماع ، كتناوله  
 لموارد التراجع في اللغة وصحت هذا كصحت هذا في الحسن . فتجب  
 التسوية بين المتماثلين

وأيضاً : فإنه على قول الماتصين يلزم مخالفة الأصل ، وترك العمل  
 بالدليل الشرعي لمعارض راجع ، إذ كان يقتضي القياس عدمه ، أنه

لا يجوز استعمال شيء من المنعيرات في طهارتي الحدث والغسل لكن  
استنقى المتعير بأصل الخلقة ، وما يشق صون الماء عنه للحرج والمشقة .  
فكان هذا موصفاً للمعصية ، تركه القياس ، من الأدلة على  
خلاف الأصل .

على القول الأول يكون رحمة تامة على وفق القياس من غير  
حرج بين أدلة الشرع فيكون هذا أقوى

### ﴿ فصل ﴾

وأما الماء إذا تعير بالمجاسات فيه يحس بالانقاص

وأما ما لم يتغير فيه أقوال مبررة

أحدها لا يحس . هو قول أهل المدينة ، ورواية لمديني عن  
مالك وكثير من أهل الحديث ، ويحكي أرويات عن أحمد ، أحاديث  
طائفة من أصحابه ، ونصرها ابن عبيد في المفردات وابن أبي عمير  
والثاني يحس فدل الماء بقليل المجاسة وهي رواية المصريين  
عن مالك

والثالث . وهو مذهب الشافعي ، ويحكي الرواية الأخرى - اختارها  
طائفة من أصحابه - . الفرق بين القلتين وعبرهما . فمالك لا يجد الكثير  
بالقلتين ، والشافعي وأحمد يجدان الكثير بالقلتين

والرابع . نفوق بين النول والعدرة الدافئة وغيرها . فالأول يحس منه ما يمكن زحجه ، دون ما لم يمكن زحجه ، بخلاف الثاني فإنه لا يحس القلتين فصاعداً وهذا أشهر الروايات عن أحمد . واحتجوا أكثر أصحابه والخامس . أن الماء يحس بملاقاة السجاسة ، سواء كان قليلاً أو كثيراً وهذا قول أبي حنيفة رحمه الله ، لكن ما لم يصل إليه لا يحسه ثم حددوا ما لا يصل إليه بما لا يتحرك أحد طرفيه ، متحرك الآخر الطرف الآخر

ثم تنازعوا هل يحد بحركة الدوصى أو المفضل ؟ وقد دللنا على أن الحدس محله . فوحده عشرة أذرع في عشرة أذرع وتنازعوا في الآثار إذا وقعت فيه محله ، هل يمكن تطهيره ؟ فزعم بشر الراسي . أنه لا يمكن وقال أبو حنيفة ، نعمانه يمكن تطهيره بالترج ولهم في تقدير الدلاء أقوال معروفة

والسادس . قول أهل الطاهر ، الله يحسون ما بين فيه البتل ، دون ما أتى فيه النول ، ولا يحسون ما سوى ذلك إلا بالغير وصل هذه المسألة من جهة معنى أن احتلاط الخبيث ، وهو السجاسة بالماء ، هل يوجب تحريم الجميع ، أم يقال بل قد استحال في الماء ، فلم يبق له حكم ؟





حديث صحيح وهو في المسند أيضاً عن ابن عباس " أن النبي ﷺ قال : الماء طهور لا ينجسه شيء ، وهذا اللفظ عام في القليل ، الكثير ، وهو عام في جميع النجاسات

وأما إذا مير بالنجاسة ، فإنه حرم استعماله ، لأن حرم لمحة ما في استعماله استعمله ، بخلاف ما بدد - حدثت ، فإن الماء طهور ، وليس هناك نجاسة قائمة

ومما يبين ذلك أنه لو وقع حجر في ماء وسجدات ، ثم شرب منه ، شارب لم يكن شارباً للحجر ولم ينجس عليه حد الحجر إذا لم يبق شيء من طعمها ولونها ، ينجس - ولو صب من مرة في ماء واستعمل حتى لم يبق له أثر وشرب طهر ذلك الماء - يصر بها من لزاجة ذلك ونجاسة - فإن هذا ما في أوصاف حلقته - ودخل في عموم قوله تعالى ( ولم نجسوا ماء ) في الكلام ، بما هو فيها لم ينجس بالمحاجة لا طعمه ولا لونه ولا ريحه ،

فإن قيل فإن النبي ﷺ قد نهى عن البول في الماء الدائم وعن الاختسال فيه ؟

قيل - نهى عن البول في الماء الدائم لا يدل على أنه ينجس بمجرد

القول إذا ليس في العظم ما يدل على ذلك ، بل قد يكون منه سماً  
للدريمة ، لأن القول دريمة إلى حوضه . فإنه إذا دل هذا ثم قال هذا  
تغير الماء فالقول فكأن منه سماً للدريمة ، أو يقل إنه مكروه  
بمجرد الطعن ، لا لأجل أنه يفسده .

وَيَصْأَ فَعَدَلَ نَهْمَهُ عَنِ الْمَوَلِ فِي الْمَاءِ الْهَدَاثَةِ أَنَّهُ يَعْرِى الْقَبِيلَ وَالْكَثِيرَ  
فَيَقَالُ لَهُ حَسْبُ الْقَدَّائِينَ يُخَوِّدُ بَوَلَهُ فَمَا فَوْقَ الْقَبِيلِ ؟ وَرَ حَوْرَتُهُ  
وَأَعْدَادُهَا غَايِرُ الْهَيِّ وَرَ حَايِمُهُ فَقَدْ هَضَمَتْ ذَلِكَ

وَمَا كُنْزُكَ لِي وَفَوْقَ يَدِي • بِكَرْمٍ رَسَدَ وَ لَا بَكَر • تَسْوِغُ  
لِلْحَاجِّ زُكُوفًا فِي الْمَصَامِعِ <sup>(٢٢)</sup> أَلَسَنَهُ طَارِقِي مَكَّةَ ؟ إِنْ حُورُنَا حَالَتْ  
ظَاهِرَ الْبَصِ ، وَ بَرْدُهَا دَامَ ، وَ احْدِثْ لِي بِرَقٍّ فِي الْقَدْرِ وَالْكَثِيرِ ،  
وَإِلَّا نَقَصْتَ قَوْلَكَ

وكذلك يقول الممدوح عشرة أذرع إذا كان لأهل القرية عذير  
منطلق ، أكثر من عشرة أذرع فوق النخيل لأهل القرية الول  
فيه قال سوعه حاتم طاهر المص ، ولا نقصت فوقك

(١) الذي عليه الأثر هو في الحقيقة من عليه اتصال عن قصد  
 في لونه بأشياء الأثر من كالماء رطب وعنده من  
 الأثر من الماء كـ (٢) يصنع: خاص من كمية

فإذا كان النص ، دل بالإجماع ، دل على أنه يعنى عن القول فيما  
 يحسنه القول ، بل تعدر الله ، غير ذلك فيما يشترك فيه العقل والكثير  
 كل من هو النوصف المشترك بين العقل والكثير مستقلاً بالله . فلم يجر  
 عقيل المعنى بالمعنى ، ولا يجوز أن يقال أنه سَلَّمَ اللَّهُ عَلَيْهِ يعنى عن  
 القول فيه ، لأن القول يحسنه . فإن هذا خلاف لخصم الإجماع  
 ، أم من قوى من القول فيه . من صحت القول . فتقوله ظاهر الفساد .  
 فإن صحت القول أبلغ من أن يعنى عنه من مجرد القول ، إذ الإنسان  
 قد يحتاج إلى أن يقول : أم صحت الأثر في لمية فلا حاجة إليه  
 . فإن قيل : في حديث لعلس : أنه مثل عن الماء يكون بأرض  
 القلاة ، وما حوته من السمع والذباب : قول : إذا بلغ قنطين ، لم يحمل  
 الخبث . وفي لعل : لم يحسنه شيء . ؟

فإن حديث القنطين فيه كلام ، قد بسط في غير هذا الموضع  
 ونسب أنه من كلام ابن عمر ، لا من كلام النبي ﷺ ، وإذا صح  
 منطوقه موافق لمبره ، وهو أن الماء إذا سمع القنطين لم يحسنه شيء .  
 وأما معيونه - إذا قلنا بدلالة مفهوم العدد - فإنه يدل على أن الحكم في  
 المسكوت عنه مخالف للحكم في المنطوق بوجه من لوجوه ، لتطهر فائدة  
 التحصيل بالتعدر الممنوع ولا يشترط أن يكون الحكم في كل صورة

من صور تكون عنه مقصة الحكم في كل صورة من صور المصنوع  
وهذا معنى قولهم المعلوم لا عموم له فلا يلزم أن يكون كل ما لم يبلغ  
القلبين يحسن ، بل إذا قيل بالتحاجة في بعض الصور حصل المقصود ،  
والمقدر الكثير لا يعبره ورد ما ورد عليه في العادة ، بخلاف القليل  
فيه رد تعبره ، ذلك إذا ما زال عنه فإنه لا يحمل التجاسة في العادة .  
فلا يسجد ، وما دونه قد يحمل ، وقد لا يحمل . فإن حمل ، تحسن ، وإلا  
فلا وجه العجاسة : هو كونها محمولة فيه

ويحقق ذلك أيضاً أن النبي ﷺ لم يذكر هذا التفسير اشتداء .  
وإذا ذكره في جواب من سأل عن مياه الغلاة التي ترد السباع  
واللهوات ، والتحصيص بد كان له سبب غير اختصاص الحكم لم يقع  
حمه بالافق كقوله على ( ١٧ - ٣١ ) ولا تقبلوا أولادكم حشية  
بلاق ) فيه حص هذه الصورة بالنهي ، لأنها هي الواقعة لا لأن  
التحريم يخص بها

وكذلك قوله تعالى ( ٢ - ٢٨٣ ) من كفر عن سفره لم تحسوا كأنما فرها  
مقصودة) قد ذكرنا في هذه الصورة الحاجة لا لكثرة ، مع أنه قد ثبت  
أن النبي ﷺ قد ودرعه مرهوبة فهذا هو في الحصر . وكذلك  
قوله « إذا بلغ الماء فنيين » في جواب سائل مع هو بيان لما احتج  
السائل به . ولما كان ذلك المسئول عنه كثيراً قد بلغ فائتين ،

ومن شأن الكثير أنه لا يحمل الحدث ، فلا يبقى الحدث فيه محمولا  
بل يستحيل الحدث فيه لكثرة من لم يأخذ من شأنه لا حدث  
فيه فلا يحس

ودل كلامه على أن مساط السحيس هو كوكب حدث محمولا  
فحيث كان الحدث محمولا موحوداً في الله كان نصراً وحيث كان  
الحدث مستهلكاً فيه غير محمول في الله كان واقعاً على طهارته  
والمنارح يقول المأثر في السحيس في القليل ولو مطلقاً مع نفس  
الملافة ، وهي موحوده لحل الحدث - كالقليل ، لا كثير سواء في ذلك ،  
وكونه لا يحمل الحدث ليس هو له وجه عنه ، كما يطرحه نفس الناس  
فيه لو كان كذلك لكان القليل أولى أن يحمله ، حدث العنيتين  
موافقاً لقوله : " الله مظهر لا يحسنه شيء " والتقدير : " الله مظهر أنه في  
صورة السؤال لم يحسن ، لأنه " زاد " كل عالم يعلم قلبي ، فيه يحمل  
الحدث ، فإن هذا مخالفة الحس ، يد ما دون العنيتين قد يحمل الحدث  
وقد لا يحمله فإن كان الحدث كثيراً وكان الله يسيراً يحمل الحدث ،  
وإن كان الحدث يسيراً والله كثيراً لم يحمل الحدث ، بخلاف العنيتين ،  
فانه لا يحمل في العادة الحدث لدى سألوه عنه

وسكة الخواب " كونه يحمل الحدث أو لا يحمله " من حسي

يعرف بالحسن ، فيه إذا كان الخشت مروحاً فيه كان محمولا ، وإن كان  
مستهاكاً لم يكن محمولا ، وإذا علم كثرة الماء وضرب الملاقى علم أنه  
لا يحمل الخشت

والدليل على هذا : اتفاقهم على أن الكثير إذا تغير ريحه حمل  
الخشت ، وقد قوله « إذا لمع الماء قلتى لم يحمل الخشت ولم يمسحه  
شيء » كقوله « الماء طهور لا يمسحه شيء » وهو إنما أراد إذا لم  
يغير في لمسه ، أما إذا كان قليلاً فقد يحمل الخشت لمره

وعلى هذا يخرج أمره بظهور الإباء إذا لمع فيه الكلب سهماً  
معه من التراب ، والأمر براقه

في قوله « إذا لمع الكلب في إباء أحدكم ، فليرفه ، أو فيمسه  
سهماً ولاهن بالتراب » كقوله « إذا قام أحدكم من نومه فلا يمس  
يده في الإباء حتى يغسلها ثلاثاً » في أحدكم لا يدري أين كانت يده «  
« إذا كان السهم عن عرس اليد في الإباء عوى لأهله اعتماداً للعمس ،  
وهو الواحد من آية الله . فكذلك تلك الآية : هي الآية المعادة  
للؤلؤ ، وهي آية الماء

وذلك . أن الكلب يلع بلسانه شيئاً بعد شيء ، فلا بد أن يبقى  
في أحد من ريقه ودمائه ما يبقى ، وهو لرجح فلا يحمله الماء القليل ، بل

ينقى ، فيكون ذلك الخبث محمولا في ماء يبرى في ذلك الماء ، ويرى ذلك  
الماء لأجل كونه الخبث محمولا فيه لما يرى في ذلك ويفضل الإبقاء  
الذي لا فائدة ذلك الخبث

وهذا بخلاف الخبث المستعمل المسحوق ، كاستعماله في الخمر فإن الخمر  
إذا انقضت في الله تعالى كانت حذرة ، يعاقب الله  
وكذلك حروب الله . فهناك يصل الألبان وهذا لا يغسل لأن  
الاستعمال في أحد الموضعين دون الآخر

وبعضاً من النبي ﷺ لو أورد الفصل من المقدر الذي يحسن  
بمجرد ملاقة وبين . لا يحسن إلا بالعمير ، لأن لم يسمع قس  
يحسن . ثم يلحق لم يحسن إلا بالعمير ، أو نحو ذلك من الكلام الذي  
يدل على ذلك

فما مجرد قوله « إذا لمع الله قلوب لم يحمل الخبث » مع أن  
الكثير يتحسب للعمير بالانفاق . فلا يدل على أن هذا هو المقصود ، بل  
من أن في العادة لا يحمل الأحداث ، فلا تحسنه ، فهو إحصاء عن  
التمتع سبب التحسين ، وبأن يكون المحسن في نفس الأمر هو حمل  
الخبث . والله أعلم



﴿ فصل ﴾

وأما نهيه عليه السلام أن يمس القنم من يوم الليل يده في الاناء قبل أن يغسله ثلاثاً فهو لا يقتضي تحجيس الماء بالاعاق ، بل قد يكون لأنه يؤثر في هذه أثرًا ، وأنه قد يمسح إلى التأثير وليس ذلك بأعظم من السعي عن البول في الماء الدائم وقد تقدم أنه لا يدل على التحجيس وإيضاً في الصحيحين عن أبي هريرة « إذا استيقظ أحدكم من نومه فليستثر عجزه من الماء فإن الشيطان يبيت على حيشومه » « إن ذلك الفصل ليس مساً من المحاسة ، بل هو عمل غيبت الشيطان على حيشومه »

« حديث المرووف » « إن أحدكم لا يدري أين ناست يده » يمكن أن يراد به ذلك ، فتكون هذه العلة من العمل المؤثرة التي شهد لها النص بالاعتبار

وأما نهيه عن الاعتسال فيه بعد البول فهذا - إن صح عن النبي عليه السلام فهو كنهيه عن البول في المستحرم وقوله « فإن عامة الوسواس منه » طائفة إذا نال في المستحرم ، ثم اعتسل حصى له وسواس ، ير ما بقي شيء من أحراء البول فعاد عليه وشامه .

وكذلك إذا بَالَ في الماء ثم اغْتَسَلَ فيه . فقد يَغْتَسِل قبل  
الاستحالة ، مع بقاء أحرَاء البول وهي عنه تلك  
ونفيه عن الاعتسَل في الماء الدائم — إن صح — ينطبق مسألة  
الماء المسكول ، وهذا قد يكون ما فيه من تقدير الماء على غيره ،  
لا لأجل نجاسته ، ولا لغيرته ، مما لا يثبت في الصحيح  
عنه أنه قال « إن ماء لا نجس »

### ﴿ فصل ﴾

وما بول ما يؤكل لحمه وروثه قال أكثر السلف من أن  
ذلك ليس بحسن وهو مدح ذلك ، أحمد وغيرهما ، ويقال إنه لم  
يذهب أحد من الصحابة إلى تمحيص ذلك ، بل القول بحجاسة ذلك  
قول محدث ، لا سلف له عن الصحابة

وقد سطرنا القول في هذه المسألة في كتاب مجرد ، وبما فيه نصيحة  
عشر دليلاً شرعياً على أن ذلك ليس بحسن

والفائل تمحيص ذلك : ليس معه على محاسنه دليل شرعي أصلاً  
فإن عليه ما اعتمدوا عليه قوله ﷺ « نزهوا من البول » فإن عامة  
عند القوم منه « وطأوا » أن هذا عام في جميع الأنوال وليس كذلك

فإن اللام لعريف العهد . والنول المهود هو نول الأدي وديله  
قوله « تنزهوا من النول ، فإن عامة عذاب القبر منه »

ومعلوم أن عامة عذاب القبر إنما هو من نول الأدي منه الذي  
يصيبه كثيراً لا من نول اليهائم التي لا يصيبه إلا نادراً

وقد ثبت في الصحيحين عن النبي ﷺ « أنه أمر للمؤمنين  
الذين كانوا حديثي عهد بالاسلام بآسن وأمرهم أن يشربوا من أبواها  
وألسنها » ولم يأمرهم مع ذلك بعمل ما يصيب أفواههم وأيديهم ، ولا  
بعمل الأوعية التي فيها الأموال ، مع حديثهم بالاسلام

ولو كان نول الألبان كقول الألسان سكاراً كان ذلك وحماً  
ولا يجوز تأخير البس عن وقت الحاجة لا سيما مع أنه قرن بها الألبان  
التي هي حلال طهر ، مع أن البدوي دخلها ثياب قد ثبت فيه النهي  
عن النبي ﷺ من وجوه كثيرة

وأما « قد ثبت في الصحيح » أن النبي ﷺ كان يصلي في  
مرايض العمى وأنه « كان بالصلاة في مرايض العمى » من غير اشتراط حائل  
ولو كانت أعمارها نجسة لكانت مرايض كعشوش بني آدم وكان  
النهى عن الصلاة فيها مطلقاً ، ولا يصلي فيها إلا مع الحائل المانع

فقد جاءت نسبة الترجمة في ذلك . كان من موثى بن نوال الأدمي  
وأول النعم محالاً لسنه

وأيضاً فقد طاف النبي ﷺ بالبيت على تعبده ، مع إمكان أن  
يسول النعم

وأيضاً . في أن المسحور يدوسون حنومهم بالنقر ، مع كثرة  
ما يقع في الحب من البول وأخذ النقر

وأيضاً . فالأصل في الأعيان - الطهارة - فلا يجوز المسحور ، لا  
بدليل . ولا دليل على الصحة ، بل ليس في ذلك نص ولا إجماع .  
ولا قياس صحيح

### ﴿ فصل ﴾

وإن طين الشوارع قس على أصل ، وهو أن الأرض إذا أصابها  
نجاسة ، ثم دعت الشمس أو ريح أو نحو ذلك ، هل تطهر الأرض ؟  
على قولين للفقهاء . هما قولان في مذهب الشافعي وأحمد وغيرهما

أحمد . أي تطهر ، وهو مذهب أبي حنيفة وغيره . ولكن عند  
أبي حنيفة يصل عليها ولا يقيم بها . والصحيح . أنه يصل عليها  
ويقيم بها . وهذا هو الصواب لأنه قد ثبت في الحديث الصحيح

عن ابن عمر « أن لكتاب كانت تقبل وتدير وتبول في مسجد الرسول ﷺ ولم يكونوا يرشون شيئاً من ذلك »<sup>(١)</sup>

ومن المعلوم أن لمحمسة لو كانت نافية لوجب عليها

وهذا لا ينافي ما ثبت في الصحيح من أنه « أمرهم أن يصبوا على دول الأعرابي الذي نزل في المسجد يوماً من ماء » فإن هذا يحصل به تمحيص تعظيم الأرض وهذا مقصود ، بخلاف ما إذا لم يصب الماء . فإن لمحمسة تنفي ، إلا أن تسحب

، يضاف في المتن أن النبي ﷺ قال « إذا نفي أحدكم مسجداً لم يسطر في محله فإن وجد بها دوى ، فليذكه وليراب » إن « الراب » ظهوره وفي المتن أيضاً « أنه سئل عن المرأة نحر دابة على المكان المقدس ، ثم هي المسك الطاهر ؟ فقال يطهر » . ثم « وقد نهر أحمد على الأئمة بهذا الحديث الذي ونص في إحدى روايته « على الأئمة » الحديث الأول ، و « قول من يقول به من أصحابك » . لك والله في غيرها

فإذا كان النبي ﷺ قد حصل الراب يطهر سفل المعز وسفل الذين ، ومعه طم ، رأ ، فلا يطهر معه بطرق الآلئ والآلئ . فاستحالة إذا استحال في العرب فصارت نزاهة ، لن تنفي بحماسة

وَبَصّاً . فقد تسارع العلماء فيما إذا استعملت حقيقة النجاسة  
واتفقوا على أن الحُر إذا اغتسل بفعل الله تعالى بدون قصد صاحبها ،  
وصارت حلالاً أنها تطهر . ولم فيها إذا قصد التحليل براءع وتفصيل  
والصحيح : أنه إذا قصد تحليله لا يطهر بحال<sup>(١)</sup> ، كما نددت ذلك عن  
عمر بن الخطاب رضي الله عنه ، لما صح ، من نهى النبي ﷺ عن  
تحليلهم . ولأن حسنها معصية والطهارة نعمة ، والمعصية لا تكون  
سبباً لنعمة

تسارعوا فيما إذا صارت النجاسة ملحقاً في الملاحه ، وصارت  
رماداً ، أو صارت الميتة والدم ، الصديد نزائاً ، كغراب المفتره  
فهذا فيه قولان في مذهب مالك وأحمد  
أحدهما . أن ذلك طاهر ، كذهب إلى حبيفة وأهل الطاهر  
والثاني . أنه نجس ، كذهب الشافعي

والصواب أن ذلك كله طاهر إذا لم يبق شيء من أثر النجاسة

---

( ١ ) ندهر من نصوص الكتاب واسنة : أن الحُر والبيسر  
والانصاب والألرام رخص من عمل الشيطان ، يجب احتسابها  
والتساعد عنها من رخص علاج . والكلام على نجسها كلام في غير  
الموضوع فإن ابرحس أحدث من النجس ، فإن الله لم يحرم عبداً  
في النجاسة ما حرم في الحُر والبيسر والانصاب والألرام من  
التساعد وعدم التمرن منها والله أعلم

لا طعمها ولا لونها ولا ريحها لأن الله تعالى أوسع الطيبات ، وحرم  
 الخبائث وذلك ينفع صفت الأعداء وحفائدهم فإذا كانت العين  
 ملحة أو حلا دخلت في الطيبات التي أحرم الله بها ، ولم تدخل في  
 الخبائث التي حرمها الله وكذلك الرداء والثياب وغير ذلك ، لا يدخل  
 في نصوص التحريم وإذا لم يشهد لها دلة التحريم لا لعطاً ولا معنى لم  
 يجر القول بتحريمها ولا منعها ، فتكون طاهرة . وإذا كان هذا في غير  
 الثياب ، فالثياب أولى بذلك

وحينئذ فطاب الشوارع إذ قد مر أنه لم يظهر به أثر المحاربة فهو  
 طاهر وإن تبين أن المحاربة فيه ، فهذا يعني عن يسيره فإن الصحابة  
 رضوان الله تعالى عليهم كان أحدهم يحوض في الوحل ، ثم يدخل المسجد ،  
 فيصلي ، لا ينقل رحله وهذا معروف عن علي بن أبي طالب وغيره  
 من الصحابة كما تقدم

وقد حكاه عنهم مالك صحيحاً وذكر أنه لو كان في الطريق عذرة  
 منه أمي عن ذلك . وهكذا قال غيره من العلماء من أصحاب الشافعي  
 وأحمد وغيرهما : أنه يعني عن يسير طاب الشوارع ، مع تقن لحاسته .  
 والله تعالى أعلم

## ﴿ فصل ﴾

وأما المائعات . كالزيت والسمن وغيرها من الأدهن ، كالخل  
واللبن وغيرها ، إذا وقعت فيه نجاسة ، مثل القارة سنة ونحوها من  
النجاسات . ففي ذلك قولان للعامة

أحدهما أن حكم ذلك حكم الماء . وهذا قول الزهري وغيره من  
السلف . وهو إحدى روايتين عن أحمد ، ويدكر رواية عن مالك في  
بعض المواضع وهذا هو أصلها . أي حصة ، حيث قاس الماء على المائعات  
ولذلك أن المائعات تنجس بوضع النجاسة فيها ، بخلاف الماء  
فإنه يفرق بين قليله وكثيره . وهذا مذهب لكثير . وهو الزاوية  
الأخرى عن مالك وأحمد . وهم يميزون ثلث ، هو رواية عن أحمد .  
وهو الفرق بين المائعات المائية وغيرها . مثل الخل ينجس بماءه ، وخل  
العنب لا يلحق به

وعلى القول الأول . إذا كان الزيت كثيراً ، مثل أن يكون فليس  
فيه لا ينجس إلا بالمعير كما قد نص على ذلك أحمد . في كتب ولع  
في زيت كثير فقال لا ينجس . وإن كان المائع قليلاً ، نسي على  
النزاع المتقدم في الماء القليل فمن قال إن الماء القليل لا ينجس إلا  
بالمعير . قال ذلك في الزيت وغيره . وبذلك أوفى الزهري إذا سأل عن  
القارة أو غيرها من الدواب نموت في صبي أو غيره من الأدهن ؟



فقال : تلقى وما قرب منها ، ويؤكل ، سواء كانت قليلاً أو كثيراً ،  
وسواء كان حاملاً أو مائماً . وقد ذكر ذلك المحاربي عنه في صحيحه .  
معنى مسدكه إن شاء الله تعالى

ومن قال : إن المائع المتغير يحسن بوقوع المجاسة قال : إنه  
كالماء ، فإنه يظهر بالكثرة ، كما يظهر الماء بالكثرة ، وإذا صب عليه  
زيت كثير ظهر الجميع

والقول بأن المائع لا يحسن كما لا يحسن الماء هو القول الأرجح  
إن هي أولى بهذه المسح من . . . وذلك لأن الله تعالى أحل لنا  
الطيبات وحرم عبيد الخبث ، ولأطعمه ولأشربه ، من لأدهن  
ولأمن ، الزيت ، خلوه ، لأشربه المائمه ، هي من الطيبات التي أحلها  
الله . وقد لم يظهر في هذه حيث ، لا يؤكل ، لا يطعمه ، لا يشربه ولا  
شربه من أخراجه ، فإنه على هذه في طيب ولا نجس . فنجس من  
الخبث الخبث ، مع أن هذه من الطيبات لا تصدح الأحداث فإن  
الفرق بين الطيب والخبث ، أن الطيب يذهب به من ، لا يذهب لك  
الصبغات حرم هذه ، أحسن هذه ، لا يذهب هذه حيث وقع منه قطرة  
كقطرة دم أو قطرة حم ، وقد سحلت ، ولأنه يقع على صفته ، ولأنه  
يقع على صفته ، ولا يجر ذلك ، ولا يذهب به من الطيبات ، لا تصدح الأحداث  
ولم يرق له حقيقة يترتب عليها شيء من حكمه الله والخير .

وبما كانت أولى ملاحظة من الماء لأن الشئ يحصى في إراقته  
الماء وإبلاقه ، حيث لم يحصى في تلاف المائعات كالاستحجاء ، فإنه  
يستحصى مادام دون هذه وكذلك إراقته مائة المائعات بالماء  
وأما استعمال المائعات في ذلك فلا يصح ، سواء قبل نزول  
المحاسة أو لا يرون . وهذا قال من قال من العلماء من الماء يرقى إذا  
وعد فيه الكلب ولا يرقى آفة الطعم والشراب  
وأيضاً فإن الماء تسرع تغيراً بالحاسة من المنيح والحاسة أشد  
استحالة في غير الماء منها في المائعات فائتمات بعد من قول  
التحجيس حساً وشرعاً من الماء بحث لا يحصى الماء فائتمات أولى  
أن لا تحصى

أيضاً فقد ثبت في صحيح البخاري ، غيره عن النبي ﷺ أنه  
سئل عن ذرة وقعت في سم ؟ قال ألقوها وما حوط ، كانوا سمكم ،  
فأجابهم النبي ﷺ حوائطاً مطلقاً بأن يلقوها وما حوط ، وأن يلقوها  
سمهم . ولم يستفصلهم هل كان حامداً أو مائماً ؟ وترك الاستفصال في  
حكاية الحال ، مع قيام الاحتمال يتناول منزلة العموم في الحال . مع أن  
الغالب على معنى الحجاز أن يكون دائماً وقد قيل . إنه لا يكون إلا  
دائماً والغالب على السمع أنه لا يبيع العنتن ، مع أنه لم يستفصل .  
هل كان قليلاً أو كثيراً ؟

قَالَ فِي فَقَدْ رَوَى فِي الْحَدِيثِ « إِنْ كَانَ حَدِيثًا ذُقُوهُ وَمَا  
 حَوْلَهُ أَكَلُوهُ حَتَّى تَحْكُمُوا » وَإِنْ كَانَ « لَمْ يَأْتِ إِلَّا بِتَقْرِيدٍ » رُوِيَ عَنْ دُرَّةٍ وَغَيْرِهِ  
 قُلُوبُ هَذِهِ الزَّيَادَةِ هِيَ الَّتِي اعْتَمَدَ عَلَيْهِمْ مِنْ فِرَاقِ بَيْنِ الْحَدِيثِ  
 وَالْمَنْعِ . وَاعْتَمَدُوا أَنَّهُ نَاسَبَةٌ مِنْ كَلَامِ النَّبِيِّ ﷺ ، كَمَا وَفَى ذَلِكَ  
 مُحَمَّدُ بْنُ قَاتِلٍ ، عَلِمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ .

وَقَدْ صَدَقَ مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي لَهْدَى فِي حَدِيثِ الزَّهْرِيِّ ، « صَحِّحَ هَذِهِ الزَّيَادَةُ  
 لِكُنْ قَدْ مَرَّ لِعِزِّهِمْ هَذِهِ زِيَادَةُ وَهِيَ خَطَأٌ فِي الْحَدِيثِ ، لَيْسَتْ  
 مِنْ كَلَامِ النَّبِيِّ ﷺ ، هَذَا هُوَ الَّذِي تَبَيَّنَ لَنَا لَمْ يَرْمَا وَكُنْ حَرَمُونَ  
 هَذِهِ الزَّيَادَةُ لَيْسَتْ مِنْ كَلَامِ النَّبِيِّ ﷺ ، ذَلِكَ وَحْدَهُ عَنْ  
 الْإِسْنَاءِ ، « نَعْدَنُ كَيْفَ نَقَى » قَالَ لِرَجُلٍ يَأْتِي بِخَطِّهِ  
 مِنَ الْفَقْدِ فِي الْبَاطِلِ

وَالْمَعْرُوفُ وَالْعَرَمِيُّ رَحِمَهُمَا اللَّهُ لِي عَلَيْهِمَا وَغَيْرُهُمَا مِنْ أَئِمَّةِ  
 الْحَدِيثِ قَدْ يَمُولُ « تَهْمًا طَائِلَةً » وَمَعَهُمْ آخِطٌ فِي رَأْيِهِ عَنْ زُهْرِيِّ  
 وَكَانَ مَعَهُ كَثِيرُ الْخَطِّ ، لِأَنَّهُ تَبَيَّنَ مِنْ مَحَبَّةِ زُهْرِيِّ ، كَمَا لَكَ وَتَوَاصَى  
 وَابْنُ عَدِيٍّ . حَالُهُ فِي ذَلِكَ وَهُوَ يَهْمُ صَطْلَ بَتٍ وَبِهِ فِي هَذَا  
 الْحَدِيثِ مَسَدًا وَمَسًّا . لِحَدَّثَهُ عَنْ مُحَمَّدٍ بْنِ أَبِي هُرَيْرَةَ .  
 وَهُوَ هُوَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرِو بْنِ مَيْمُونَةَ

وروى عنه في بعض طه أنه قال « إن كان مائماً فاستنصحو به »  
وفي بعضها « فلا تقربوه »

ولنجاري بين عطية في هذا ، أن ذكر في صحبته عن يونس عن  
الزهري عنه « أنه مثل عن فارة ، سمعت في ضمن ؟ فقال : كل  
حامداً . ثم ، فبلا . كثير ، تلقى وما قرب منها . ويؤكل لأن  
السبي عليه السلام مثل عن فارة ، سمعت في ضمن ؟ قال : تقوها وما حولها  
وكلوا منكم »

قاربه ي - الذي مدر الحديث عنه - قد فقه في حمله والمائة ، أن  
تلقى الفارة ، قرب منها ، يؤكل ، واستدل بهذا الحديث كأرواه عنه  
جمهور الصحابة ، فسبب أن من ذكر عنه الفرق بين النوعين قد غلط  
، أيضاً فالجود واليمن أمر لا ينصط ، بل نعم الاشتباه كثير  
من الأظلمة . هل تحقق بالحمد ، لما تبع ، الشارع لا يفصل بين الحلال  
والحرام ، لا يفصل مدين لا اشتباه ، كما قال تعالى ( ٩ ١١٥ ) وما  
كان الله ليصل يوماً بعد إذ هداهم حتى يس هـ . يتصور ( والمحرمات  
من سفوف فلا بد أن يبين له المحرمات بياناً فاصلاً بينهما ، وبين الحلال  
وقد قال تعالى ( ٦ ١١٩ ) وقد فصل لكم ما حرم عليكم )

وأيضاً فإذا كانت حرام - التي هي أم الخبائث - إذا انقلبت

ومنها حدث ما ذاق المسلمون . وميرحاض السحبات أولى أن تطهر  
حالاتها . وإذ قد وردت قطرة حمراء وقعت في حل مسلم لم ير احتيازه ،  
فالسحبات كانت أولى بالطهارة .

ومن من الخمر لم ينجس بالأسجدالة طهرت بالأسجدالة ، بخلاف  
غيره . والخمر إذا قصد تحميمه لم تطهر .

ومن في الجيوب عن الأول إن جميع السحبات نجست  
بالأسجدالة . قال الأديب : كل الطام و شرب الشراب وهي طاهرة ثم  
تستعمل دماً ، ولا ذواتها . فتجس . وكذلك الحيوان يكون طاهراً .  
فإذا مات نجست فيه العسلات ، وصار حاله بعد الموت خلاف حاله  
حال الحياة ، ومجس . ولهذا يطهر الخلد المداع عند الجمهور ، وسواء قيل :  
إن المداع كالخاة ، أو قيل : إنه كالذكاة ، فإن في ذلك قولين مشهورين  
للمصنف . والسمعة تدل على أن المداع كالذكاة وأما قصد تخليقه عدلك  
لأن حرس الخمر حرم ، سواء حسب قصد التحليل أولاً . ولطهارة  
نعمه فلا تنجس السمعة بالعلل المحرم

## ﴿ فصل ﴾

وأما السكك الملقبة به ثلاثة أقوال معروفة

أحدها ، أنه خمس كله ، حق شعره . كقول الشعبي ، أحمد في  
إحدى الزاينين عنه

والثاني . أنه طاهر ، حتى يئنه . كقول مالك في المشهور عنه

والثالث أن ريقه خمس وشعره طاهر . وهذا مذهب أبي حنيفة  
في المشهور عنه . وهذه هي إره ، كما في الصورة عند أكثر أصحابه وهو الرواية  
الأخرى من أحمد . وهذا أرجح الأقوال . فإذا أصاب الثوب أو  
البدن رطوبة شعره لم يحس بذلك . . . . . ولم في الماء . رقيق . وبذ  
ولم في الماء ونحوه . من الماء . من ثوب . يؤكل ذلك الطعام ، كقول  
مالك وغيره . ومنهم من يقول راق ، كذهب أبي حنيفة والشافعي  
وأحمد . فأما إن كان الماء كثيراً فالصحيح أنه لا يحس

وله في الشعر الدنة في المحل الخمس ثلاث روايات

أحدها . أن جميع طهر ، حتى شبه السكك والظفر . وهي

اختيار أبي بكر عبد العزيز

والثانية . أن جميعها خمس . كقول الشعبي

والثالثة أن شعر الميتة إن كانت طاهرة في الحياة كان طاهراً ،  
كالشاة ، ونحوها ، وشعر ما هو محس في حال الحياة ، كالحلب  
والخيزر ، هذه الرواية هي لمصوفة عند أكثر أصحابه

والقول لراجع هو طهارة الشعور كلها . شعر الحلب والخيزر  
وغيرهما ، بخلاف الرقيق

وعلى هذا فإذا كان شعر الحلب رطاً وحب نوب لا بأس فلا  
شيء عليه ، كما هو مذهب جمهور الفقهاء ، كأبي حنيفة ومالك وأحمد في  
بعض الروايات عنه

وذلك لأن الأصل في الأعضاء الطهارة ، فلا يجوز تنجيس شيء . ولا  
محرمه إلا بدليل ، كما قال تعالى ( ٦ - ١١٩ ) وقد فصل لكم ما حرم  
عليكم إلا ما اضطررتم إليه ) وقال الله تعالى ( ٩ - ١١٥ ) وما كان الله ليصل  
قوماً بعد إذ هداهم حتى يبين لهم ما يقول ) وقال النبي ﷺ في  
الحديث الصحيح « إن من أعظم المسلمين بالمسلمين حرماً من سأل عن  
شيء لم يحرم ، فحرم من أحل مسأله » وفي السنن عن سلمان الفارسي  
مرقوعاً - ومنهم من يجعله موقوفاً أنه قال « الحلال ما أحل الله  
في كتبه والحرم ما حرم الله في كتبه » وما سكت عنه فهو مما  
عما عنه .

وإذا كان كذلك فالنبي ﷺ قال : « طهور إمام أحدكم يد ولع فيه السكاب » أن يفله سماً . أو لاهن بالعراة . وفي الحديث الآخر « إذا ولع السكاب » فأحاديثه كلها ليس فيها إلا ذكر تولوع ، لم يذكر سائر الآخر . فصحها بأنه هو ما ليس

فإذا قيل : إن الدول أعظم من الرقيق كان هذا مسجماً وأما إطلاق الشئ بالرقيق فلا يسوع لأن الرقيق محتل من داخل السكاب بخلاف الشئ ، فإنه دلت على طهره . ولحقها كراهة يعرفون من هذا وهذا . فإن جمهورهم يقولون : إن شئ المينة طاهر ، بخلاف ديمه . والشاهي : أكثرهم يقولون : إن الزرع النبات في الأرض النجسة طاهر ، فإنه كان أرع طاهراً فالشئ أولى بالطهارة . لأن الزرع فيه وطوبة ، وإن يطهر فيه نزع النجاسة ، بخلاف لشئ فإن فيه من النجاسة والجود ما يمنع طهور ذلك

فمن قال من صحاح أحمد ، كابن عقيل وغيره : إن الزرع طاهر . فالشئ عنه أولى . ومن قال إن الزرع نجس . فإن الفرق بينهما ما ذكر فإن الزرع يلحق بالحلالة ، التي تأكل النجاسة وهذا أيضاً حجة في المألة . فإن الحلالة التي تأكل النجاسة قد نهى النبي ﷺ عنها . فإذا



جست حتى تطيب ، كانت حلالا باتفاق المسلمين لأنهم قبل ذلك  
 يظهر أثر البعوضة في منها ، يعض ، عرقه ، فيطهر من المعاصي وحشها  
 فإذ زال ذلك عادت طاهرة . ومن حكم إداثت ملة دل روحه .  
 والشعر لا يظهر منه شيء من آثار البعوضة أصلا ، فم يكن لتطيقه معنى  
 وهذا يتبين بالكلام في شعر المنة ، كما سيذكره في شاء الله  
 تعالى . وكل حيوان قبل بعوضه والكلام في شعره و يشه كالـكلام  
 في شعر الكلب

وإذا قيل سمعة كل ذي ناب من السبع وكل ذي مخب من  
 الطير ، إلا الهر ، وما دوس ، في خلق ، كما هو مذهب كثير من علماء  
 أهل العراق ، وهو أشهر الروايات عن أحمد . ومن الكلام في ريش  
 ذلك وشعره فيه حد النزاع هل يكون محد ؟ على روايتين عن أحمد  
 أحدهما أنه طاهر ، وهو مذهب الجمهور ، كأبي حنيفة ومالك والشافعي .  
 والرواية الثانية أنه نجس ، كما هو حصار كثير من متأخري أصحاب  
 أحمد . والقول بظاهرة ذلك هو الصواب ، كما تقدم

وأبصاراً فإلبي رحمه الله رحمه الله في اقتناء الكلب الذي يكون القصد  
 والمناشبة والحرث ولا بد لمن اقتناه من أن تصيبه رطوبة شعره ،

كما يصيبه وطأة العمل والجد ، غير ذلك . فقلوبهم مجاسة شعورها .  
والحال هذه — من الخارج المردوع عن الأمة

وأيضاً من لعب السكك إذا أصاب القصد لم يحجب عنه في  
أظهر قول العلماء . وهو إحدى الروايات عن أحمد لأن النبي ﷺ  
لم يأمر أحداً بعمل ذلك . فقد عده عن لعب السكك في موضع  
الحاجة وأمر بعمله في غير موضع الحاجة

وذكر على أن الشارع وافق مصدقه الخلق وحاجتهم .

### فصل

وما عظم الميتة ودمها وطعمها وما هو من جنس ذلك ، كالخافض  
ونحوه ، وشعرها ، يشها ، ودمها .

في هذه النوعين العلماء ثلاثة أقوال  
أحدها يحاسب الجميع ، كقول الشافعي المشهور عنه وذلك رواية  
عن أحمد .

والثاني أن المظلم ونحوها نجسة . والشعر ونحوه طاهرة  
وهو المشهور من مذهب مالك وأحمد

والثالث . أن الجميع طاهر ، كقول أبي حنيفة ، وهو قول في  
مذهب مالك وأحمد وهذا القول هو الصواب وذلك لأن الأصل

فيها العلم ، لا دليل على المحرم

وأيضاً . فإن هذه الأعيان هي من الطهات ، ليست من الخمائث ،  
فتدحر في آية التحليل . وذلك لأنها لم تدخل فيما حرمه الله من  
الخمائث ، لا لعلها ولا معنى . قال الله تعالى حرمة الله

وهذه الأعيان لا تدخل فيما حرمه الله لا لعلها ولا معنى

فما القبط فلأن قوله تعالى ( ٥٠ - ٣ حرمت عليكم الميتة ) لا يدخل  
فيها الشعور وما أشبهها . وذلك لأن الميت صدحى . والخطة . وعتان ،  
حياة الحيوان وحياة النبات . ثمرة الحيوان . حاصتها الحس . الحركة  
الإرادية . وحياة النبات . حاصرها النمو . والاعتماد

وقوله تعالى ( حرمت عليكم الميتة ) . مما هو مذكور في الحياة الحيوانية  
دون النباتية . فإن الشجر والبرقع إذا لم ينس لم ينس باتفاق المسلمين

وقال تعالى ( ١٦ - ١٥ ) والله أنزل من السماء ماءً فجحي به الأرض  
بعد موتها ) وقال تعالى ( ٥٧ - ١٧ ) اعلموا أن الله يحيي الأرض بعد  
موتها ) فموت الأرض لا يوجب موتها باتفاق المسلمين

وأما الميتة المحرمة . ما كان صوتها . لمدفنها الحس والحركة الإرادية  
وإذا كان كذلك فالشعر حياته من حس حبة النبات ، لا من حس  
حياة الحيوان ، فإنه ينمو و يفتدى ، ويطول ، كالزروع . وليس فيه حس ،

ولا يتحرك برادته فلا تحله الحياة الحيوانية ، حتى يموت بمراقبه  
فلا وجه لتنجيسه

وأيضاً : لو كان الشعر جزءاً من الحيوان لما نزع أحده في حسن  
الحياة ، فإن النبي ﷺ « مثل من قوم يخبئون أصمعه الأذن وألقت  
العين ؟ فقال ما أيسر من السهيفة وهي حية فهو ميت » رواه أبو داود  
وعيره . وهذا معنى عبثه من العمد ، ولو كان حكم الشعر حكم السهم  
والأداة لما حار قطعه في حال الحية . ومعنى العمد على أن الشعر  
والصوف إذا حرق من أحيوان كان طاهرًا حلالاً ، علم أنه ليس مثل اللحم  
وأيضاً : فقد ثبت « أن النبي ﷺ أعطى شعره لما خلق رأسه  
المسلمين » ، « كان ﷺ استعجبني » استعجبني « من سوى من الشعر  
والبول والدم » . وهذا خطأ خطأً

« العمد » ومعناها « ما » هي داخله في الميتة لا في الحي  
والتلم . مثل لمن قال ذلك : « ثم لم يأمرهم فأمرهم بعمود قهط » فإن ما لا يمس  
له مدالة كاللذات والمغمر : « خوف » لا محس عندكم ، « عمد حمود  
العمد » مع أنها مية مؤن حوياً . وقد ثبت في الصحيح أن النبي  
ﷺ قال « إذا وقع دم في إهاب أحدكم فليجعله » . قال في أحد  
حدوده داء وفي الآخر شعرة « ومن نحس » . « داء » في أحد لقواين

إنه لا يحسن المذمات الواقعة فيها ، لهذا الحديث

وإذا كان كذلك علم أن علة نجاسة أميته إنما هو احتباس الدم فيها ، فلا ينس له سائلة ليس فيه دم سائل ، وإذا مات لم يحسن فيه دم سائل ، وما لا يحسن فيه دم سائل فلا يحسن . فالعظم ونحوه ، وإن تعدد استحيين من هذه . فإن العظم ليس فيه دم سائل ، ولا كان متحركاً بالارادة إلا على وجه ليس . فإذا كان الطوارى الكامل لحسن المتحرك بالارادة لا يحسن سكره . يس فيه دم سائل ، فكيف يحسن عظمه الذي ليس فيه دم سائل ؟

وإذا كان قول الجمهور أن الله سبحانه به حرم عند الدم المسحوح ، كما قال تعالى (٦٠ - ١٢٥) أن لا أحد مما أوحى إلى محمد ما عصى طاعه يطعمه ، لأن يكون منه ما لا يطعمه ، أو لحمه حراماً ، فإذا عصى عن لحمه غير المسحوح ، مع أن حارس اللحم حبيش ، غير أن الله سبحانه وهدى ووفى من اللحم الصوفى من غير

الطهر ، كان مسحوراً يصحون اللحم في ريق ، وحفظ الدم في المدور عنه ، أو أكلوا ذلك على وجه رسول الله ﷺ ، كما أخبرت بذلك عائشة . ولولا هذا لاستحروا لدم من العروق ، كما يفعل اليهود والله تعالى حرم ما مات حيف منه ، أو لسب غير جرح محدد ، فحرم

المصحفة والموقودة والمتردة والمطبعة . وحرم النبي ﷺ ما حبيد  
 تمر من الأعراض ، قال « إنه وقد » دون ما حبيد محمد . ولحق بينهما  
 إنما هو صفح الدم فيدل على أن سب السحيس هو احقة من الدم واحساسه  
 وإذا سمع نوحه حبيث ، بأن ذكر عنه غير اسمه ، كان الحدث هما  
 من جهة أخرى . فإن المعبر به يكون مادة نوجود الدم ، وقاره فساد  
 للذكاة كذا ذكاة المحوسى ولم يرد . والذكاة في غير المحل

وإذا كان كذلك فالعظم والقرن والظفر والظف ومحو ذلك ليس  
 به دم مسموح فلا وجوه لسحبته

وهذا قول جمهور السلف قال الزهري كان خبر هذه الأمة  
 بمشطاوي أنشط من عظام الغيل . وقد روى في العاج حدث  
 معروف ، لكن فيه نظري في هذا موضعه . فبنا لا يحتاج إلى الاستدلال  
 بذلك .

وأيضا فقد ثبت في الصحيح عن النبي ﷺ أنه قال - في شاة  
 مسومة « هلا أحدثتم إهابها فأنقصتم به ؟ » فقالوا : إنهم يمتنع ، فقال : إنهم حرم  
 أكلها ، وليس في صحيح البخاري ذكر الدماغ ولم يذكره عامة أصحاب  
 الزهري عنه ، ولكن ذكره ابن عيينة عنه ورواه مسلم في صحيحه . وقد  
 حلل الإمام أحمد في ذلك . وأشار إلى غلط ابن عيينة فيه ، وذكر أن

الزهرى وغيره ، كانوا يفتحون الانتعاج بحلوى الميتة بلا دماغ ، لأجل  
هذا الحديث .

وحديث هذا النص بعض حوار الأسماء : لعطاء ، وغيره  
نظر في الأولى ، لكن إذا قيل : رسول الله ﷺ قد حرم  
الانتعاج بالحلوى حتى تدمع ، وقيل : لا يظهر بالدماغ لم يدم  
فحريم لعطاء ومحوها . لأن الحلك حرم من الميتة وبه الدم ، كما في حديث  
أحزاب . أمى ﷺ حرم دماغه فكانه لأن الدماغ يشتم رطوباته  
فدل ذلك على أن سبب التحريم هو الرطوبات والعظم ليس به  
رطوبة سائلة وما كان فيه منها فيه يحف ويسس ، وهو يسمى ويحفظ  
عظم من خلطه فهو أولى بالطهارة من الخلد

والعلماء تدرعوا في الدماغ . هل يطعم ؟ فذهب مالك ، أحمد في  
المشهور عنهما أنه لا يطعم . وذهب أبو حنيفة والثوري والجمهور  
أنه يطعم . وفي هذا القول رجع أحمد ، كما ذكر ذلك أحمد بن الحسين  
الترمذي عنه .

وحديث ابن عكيم بدر على أن أمى ﷺ " ٣ هـ " أن يفتنعوا  
من الميتة بأهاب أو عصب ، بعد أن كان أذن لهم في ذلك لكن هذا  
قد يكون قبل الدباغ . فيكون قد رخص فيه . فإن حدث الزهرى  
الصحيح : يسن أنه كان قد رخص في حلوى الميتة قبل الدماغ . فيكون

قد رخص له في ذلك ، ثم لما نهي عن الاستماع به قيل لدفع بهائم  
عن ذلك ولهذا ثبت طائفة من أهل اللغة ، لا هب - ثم لما لم  
يدفع ولهذا قرر معه المصعب ، والمصعب لا يدفع

### فصل

وأما من أمانة وأمنعتها ففهي قولان مشهوران للعلماء  
أحدهما أن ذلك طاهر ، كقول أبي حنيفة وغيره ، وهو إحدى  
الروايتين عن أحمد .

والثاني أنه نجس ، كقول مالك والشافعي ، ورواياه لأحمد  
عن أحمد .

وعلى هذا النزاع أنسى راعهم في حبس المحوس ، وإن دسحة  
المحوس حرام عند جماهير السلف والخلف وقد قيل إن ذلك نجس  
عليه بين الصدقة فإذا أصعوا حسدا ، وأحسن تصدع بالصدقة ، كان  
فيه هذان القولان

والأظهر أن حبسهم حلال وأن الصدقة المينة وليسها طاهرة  
وذلك لأن الصدقة لما فتحوا بلاد العراق أكلوا حبس المحوس وكان  
هذا ظهراً شائناً بينهم . وما يدقل عن مصعب من كراهة ذلك فعليه  
ينظر . فإنه من ثقل بعض المجريين . وأهل العراق كانوا أعلم بهذا



وبن الخوص كانوا ملأهم ، ولم يكونوا أرض المحرور ويدها على  
ذلك أن سلمان القاسي - وكان نائب عمر بن الخطاب على  
المقاتل - كان يدعو الفرس إلى لاسلام قد نبت عنه أنه مثل  
عن شيء من السم والحق والعراة قال الخلال ما أحل الله في  
كسبه والحرام حرم الله في كسبه ، وما سكت عنه فهو من عفا عنه  
وقد رواه أبو داود سرفوع إلى الذي عليه السلام

ومعلوم أنه لم يكن السؤال عن حسن المذهب وهل الكسب ، فإن  
هذا أمره من ، وإذا كان سؤال عن حسن الخوص فقال ذلك على  
أن سلمان كان يقول بحمد ، وقد كان يروي ذلك عن سي عليه السلام  
انقطع الرابع يقول الذي عليه السلام

وأبصار قالوا ، لا يجوز ، ثم لم يرد من محسوم لكونهم  
من مذهبهم ، فيكون ثم في دعاءهم فالتعيس مسمى على  
مفسدين على أن المذهب لا في دعاءهم وعلى أنه يدان كذلك  
صار فحسها .

فيقال أولاً ، لا يسم أن المذبح معس علاقاة المحسوم . وقد  
تقدم أن السمة دلت على علمه ، لا على محسومه  
يقول ثانياً علاقاة من السطر لا حكمة له ، كما قال تعالى

( ١٦ : ٦٦ يخرج من بين فوط ودم مآءاً حالصاً سائغاً للشارب )

ولهذا يجوز حل الصبي الصغير في الصلاة مع ما في باطنه

## فصل

وأما سؤر النعل والحار فأكثر العلماء يجوزون التوضؤ به ،  
كذلك والشافعي وأحمد ، في إحدى الروايتين عنه ، وأرواية الأخرى  
أنه مشكوك فيه ، كقول أبي حنيفة فتوضأ به ، نعمه والثالثة  
أنه نجس لأنه متولد من باطن حيوان نجس ، يكون نجساً كله  
الكلب ، لكن النبي ﷺ قال في المرة « بها من الطوائف عليكم  
والطوائف » فدل طهارة سؤرها ، كونها من الطوائف من عبدا والطوائف  
وهذا يدعي أن الحاجة مقتضية للطهارة ، وهذا من جهة من يدعي  
سؤر النعل والحار ، فإن الحاجة دعة إلى ذلك

والإمام يقول ذلك من سؤر الكلب فإنه مع حاجة فيه ما  
يحتاج فيه إليه يعني من سؤره

والمرحوص . يقول : الكلب يباح له الحاجة ولهذا حرم نمسه ،  
بخلاف النعل والحار ، فإن بهما حائر بائق المسلمين والمسألة مسبية  
على أسرار السماع ومالا يؤكل لحمه

## فصل

« ما رواية المحدثين في هذا . . . فيها ثلاثة أقوال في مذهب أحمد .  
أحمد . . . أقول الثاني . . . أحمد . . . أقول الثالث . . .  
مالك وأحمد .

« الثاني . . . الخوارزمي حبيبة . . . المال الثاني في مذهب  
مالك وأحمد .

« والقول الثالث في مذهب أحمد . . . ذلك يجوز للوجه ، كما في  
صهبة في المراجعة ، . . . الصديق . . . وأما ذلك  
والسنة قد عرفت ، الأمر بالصحيح . . . في قوله لا . . . وحسنه ثم  
أقرضه ثم اغسله بالماء <sup>(١)</sup> »

« قوله في السنة الخامس . . . أرخصه ثم اغسله . . . » وقوله

( ١ ) الحديث جاء بسؤال أسامة بن زيد عن أبي بكر رضي الله عنهما  
عن أبيه عن امرأة من بني مخزوم . . . وهو متفق عليه .

( ٢ ) هذا للفظ . . . أحمد . . . في جواب النبي ﷺ  
لأن ثعلبة الخشني عن أبي هريرة . . . وروى ترمذي عن أبي ثعلبة  
في الجواب عن أبيه . . . أقبحه . . . صحيحه . . . »

في حديث الأعمش في الحديث في المسجد صنفوا على ما له من ماء  
 " وقوله بالإزالة ما في قصصه ولا يدركه من ماء  
 تزال كل بحيرة ماء . وقد في زمامه في موضع  
 منها : الاستحمام بالحجارة

ومم قوله في الممدس ثم ليدلهم على قرب قاي فترت  
الحق ظهور<sup>(٢٢)</sup> ومم قوله في ذل الثوب د نظام د ما منه<sup>(٢٣)</sup>  
ومم د أن السكالات كانت بعد ان توتر السور في ممد  
رسول الله صلى الله عليه وسلم . ثم د كور يعملون ذلك<sup>(٢٤)</sup>  
ومم قوله في الممد د م من الله عن عذاب العواظ<sup>(٢٥)</sup> ومم

۱۱۔ وادہ نساجی و احمد، علیہ السلام میں حادثاتی طور پر  
(۲)۔ وادہ علیہ السلام میں حادثاتی طور پر وادہ علیہ السلام  
الادبی مجموعہ مطبوعہ علیہ السلام

(۳) امام آية داود و قمری و من صحابه من ثم سلفه و و  
 او داود و اس صحابه من بعد لاشون و سلفه من  
 (۴) و صحابه من بعد لاشون و سلفه من  
 من صحابه من بعد لاشون و سلفه من  
 من صحابه من بعد لاشون و سلفه من  
 من صحابه من بعد لاشون و سلفه من  
 من ذلك

( ۵ ) و ہمد و شجور لیس عن کشفہ لب کعبہ ابن مالک  
قال الترمذی : حسن صحیح

أن أهرة في الهرة تأكل الفأر ، وم يكن هناك قنطرة نحوها نزل عليها  
تظهر بها أقواها ناهية بين طهوره رعم

ومهم أن الحذر المقلبة منسوب أعظم بانفاق مدلين

وإذ كان كذلك فإرجاع في هذه المسألة . أن المحاسة متى رالت  
بشيء من ذلك حكمها بين الحكيم بدت حلة رال بروالها  
لكن لا يجوز استعمل الأمانة ، الأثرية في رالة المحاسة ليس حاحه  
لما في ذلك من الفساد الأول . كالا يجوز الاستعانة بها

وليس قالوا لا يراد إلا ما . منهم من قال . أن هذه لعبد ،  
وليس الأمر كذلك . بين صاحب الشريعة أمر بالماء في قضايا معينة .  
لأن ! لها بالأثرية أي يمنع من المسكون فساد لها وإزالتها  
بالخدمة كانت معدة ، كعسل الثوب واللاء والأرض ، الماء . فانه  
من المعلوم أنه لو كان عديم ماء ورد وحل وغير ذلك لم يأمرهم به فساد ،  
فكيف إذ لم يكن عديم ؟

ومهم من قال . أن الماء له من اللطف ما ليس لغيره من سائعات  
فلا يلحق غيره به . وليس الأمر كذلك ، بل الخلل وماء لورد وغيرهما  
يربلان ما في الآفة من المحاسة كلاء وأبلغ والاستعانة أبلغ في  
الارادة من العسل بالماء . فان الارادة بالماء قد يبقى معها لون المحاسة

فيحي عنه كما قال لا سمح الله « يكفيك الماء ولا يصرك ثوبه » وغير الماء  
ربيل الطعم والقول واضح

ومهم من قال : كان القدس أن لا يرول الماء - محله بالملاقاة ،  
لكر رخص في الماء للمعاينة ، تحمل الإزالة الماء صورة صحاح ولا  
يقاس عليها .

وكلا المسمى باطل فليست إزالتها على خلاف القياس من  
القدس أن الحكم إذا ثبت بطلان الراهب

وقوله إنه يحس بالملاقاة مجموع ومن - ثم دق بين الوارد  
والمرود عليه ، بين الحار ، الوقف

ولو قيل إنها على خلاف القدس فالصواب أن ما حالف القياس  
يقاس عليه إذا عرفت عليه بد الاعتبار في القدس ما حالفه المارق ،  
واعتبار طهارة الحدث بظاهرة الحدث صنف قال طهارة الحدث من  
باب الأفعال المأمور بها ، ولهذا لم يقط بالفساد والخطأ ، وشرطها  
النية عند الجمهور وأما طهارة الحدث قلب من باب البرك فقصوده  
احتساب الخيثة ولهذا لا يشترطها فعل العمد ولا قصد بل لو رأت  
بالمطر النازل من السماء حصل المقصود ، كاذب إليه أنه المذهب الأربعة  
وغيرهم ومن قال من أصحاب الشافعي ونحوه إنه يعد فيها لنية فهو

قول شاذ مخالف للاجماع السابق ، مع مخالفته لثمة المذاهب ، وتم  
 نقل مثل هذا من صديق المحل في المذاكرة . فان المزارع لم في مسألة  
 لنية قاس طهارة الحدث على طهارة ثلثه ، فسموا الحكم بالأصل ، وهذا  
 ليس بشيء .

هذا كان صحيح فوالا عباد الله إنه إذا سلم بالتحقة جهلا أو ناسيا .  
 فلا إعادة عليه ، كما هو مذهب مالك وأحمد في أظهر الروايتين عنه لأن  
 النبي صلى الله عليه وسلم جمع بينهما في الصلاة للأدنى لدى كان بينهما <sup>(١)</sup>  
 ولم يسنف الصلاة ، وكذلك في الحديث الآخر لما وجد في ثوبه نجاسة  
 أمرهم بمسحه ولم يسنف الصلاة

وذلك لأن ما كان مقصوده احساب المخطوطة إذا وقع العبد ناسيا  
 أو مخطئا فلا إثم عليه ، كما دل عليه الكتاب والسنة قال تعالى ( ٣٣ ٥ )  
 وإيس عديكم جناح فيما أخطأتم به ) وقال تعالى ( ٢٨٦ ٢ ) وما لا يؤاخذنا  
 ابن نسيانا ( أخطأنا ) قال الله سبحانه وتعالى « قد فعلت » والله مسلم  
 في جميعه

( ١ ) روى أحمد و أبو داود عن أبي سعيد الخدري « أن النبي  
 صلى الله عليه وسلم صلى ، فخلع ثوبه ، فخلع الناس بعدهم فها هو صرف  
 قال : لم حلقهم أقالوا : رأيناك حلق فخلع ، فقال : إن حريق أثنى  
 فأحرقني أن يمني حشا الحديث »

ولهذا كان أقوى الأقوال : أن ما فعله الله تعالى في محطته من  
 حفظ ابن الصلاة والصوم والحج لا يصح العادة ، كالإكلام ناسية  
 والأكل ناسية ، والله تعالى ناسية ، لطيف ناسية ، وكذلك إذا فعل الخوف  
 عليه ناسية

وفي هذه المسائل أربع ، تفصل ليس هذا موضعها ، ١ ، المقصود  
 هنا نسيه على أن النسيه من باب ترك المسمى عنه ، وحشد إذا رل  
 الخلل في طريق كذا ، حصل المقصود ، لكن من رل بعد  
 نسيه على ذلك ، وإذا عدت مير فعادة ولاسه فقه الت  
 المنددة ، وليس له ثواب ولا علة عقاب

## فصل

١ ، الصلاة في العمل والحركة ، مثل الخمر والماء ، (ردبول  
 وغير ذلك فلا يكره ، بل هو مستحب ، ثبت في الصحيح عن أنس  
 عن النبي صلى الله عليه وسلم : « من كان يصلي في بعضه » وفي السبل عن  
 أبي سعيد عنه عليه السلام : « قال : إن اليهود لا يصومون في النهار ولا حرامهم  
 مخالفهم وصلوا في الخمر والعمل » فمر بالصلاة في العمل مخالفة  
 لليهود وإذا عمت طهارتها لم تترك الصلاة فيها بأعناق المسلمين  
 وأما إذا نيقن بحسبها فلا يصلي فيها حتى تطهر ، لكن لصحيح



أنه إذا دلل العمل بالأشياء على حدوثه ، كما حدث به السنة ، سواء كانت المحادثة عدوة أو غير عدوة ، فإن العمل محل تلك الملاحظة المحذرة له فهو محذرة من حيث كانت أو التي الخسب عنها بالمحذرة لأنه بالنسبة للمؤلف فكذلك هذا ، وإن شك في حله أو أسهل العمل بتركه صلاة فيه ولو غير بعد الصلاة أنه كان محسباً ولا عادة عليه على الصحيح وكذلك غيره ، كالمسألة والناسب والأرض

فصل

وأما صوم يوم القيمة ، فإنه من رؤية هلال غير ، أو غير  
فلا بد منه عدة أفوار ، وهي مذهب أحمد وغيره

فإن صومه مباح عنه ، ثم ما هو المحرم أو تنزيه ؟

على قولين

وهذا هو المشهور في مذهب مالك ، الشافعي وأحمد ، في إحدى  
الربايتين عنه وأحدهما ذلك طائفة من أصحابه ، كأبي الخطاب ، بن  
عقيل ، في القاموس من مذهب لأصحابنا وغيرهم

والقول الثاني : أن صومه واجب ، كالحذر بحرقى والقاصي

وعبرها من صحاب أحمد ، هذا يقال انه شهر الروايات عن أحمد ،  
 لكن الثالث عن أحمد ، من عرف صومه ، وألفاظه ، انه كان يصوم  
 صيام يوم الصيم ، انما بعد افقه من عمر وعبره من الصحابة ولم يكن  
 عند الله من عمر بوجهه على الناس ، بل كان عمله أحسن ، وكان  
 الصحابة منهم من يصومه أحسن ، نقل ذلك عن عمر ، وعلى ،  
 ومرويه ، أبي هريرة ، ابن عمر ، وعائشة ، وفضلاء وغيرهم ومنهم  
 من كان لا يصومه ، مثل كثير من الصحابة ، منهم من كان يرى أنه  
 كمار ، يامر غيره <sup>(١)</sup> فأحمد من افقه تعالى عنه كان يصومه  
 احتياطاً .

وأما إيجاب صومه فلا أصل له في كلام أحمد ، ولا كلام أحد من  
 أصحابه لكن كثير من أصحابه عنفوا أن مذهبه إيجاب صومه  
 ونصروا ذلك القول .

المول الثالث . أنه يجوز صومه ، يجوز قطره . وهذا مذهب أبي  
 حنيفة وعبره ، وهو مذهب أحمد لمخصوص الصريح عنه وهو مذهب  
 كثير من الصحابة والتابعين ، أكرم وهذا كما أن الامسك عند

---

(١) روى أصحاب مسلم ، ابن حبان ، الحاكم والدارقطني ، يهوى  
 عن عمار بن ياسر « من صام يومك فقد عصى الله تعالى »

الحاشي عن رؤية العجر حائر فإن شاء شك وإن شاء أكل حتى  
يتيقن طلوع العجر

وكذلك إذا شك، هل حدث له لا ؟ بـ شـ ، نوصاً ، وإن شاء لم  
يتوضأً وكذلك إذا شك ، هل حال حول الركاة ولم يحل ؟ ، إذا  
شك هل الركاة الواحدة عنه مائة . مائة وعشرين ؟ فأدى الركاة  
وأصول الشريعة كالمسفرة على أثر الانقضاء ليس بواحد

ولا عزم

ثم إذا صدمه بنية مطلقه ، بنية معلقه ، أن يسوي إن كان من شهر  
رمضان كان عن رمضان ، لا فلا فإن ذلك يحرمه في مذهب أبي  
حسبه وأحمد ، في أصبح لروايتيه عنه ، وهي التي نقلها أبو حنيفة  
وهذا اختيار الخرق في شرحه للمحقق ، اختيار في البركات وغيرها

والقول الثاني أنه لا يحرمه إلا بنية من رمضان ، كاحدى  
أروايتيه عن أحمد ، أحدهما أنه صلى الله عليه وسلم من أحرمه

وأصل هذه المسألة أن من السنة أشهر رمضان ، هل هو واجب ؟  
فيه ثلاثة أقوال في مذهب أحمد

أحدها . أنه لا يحرمه إلا أن يسوي رمضان فإن صدم بنية مطلقه  
أو معلقه ، أو بنية الفعل والبدن لم يحرمه ذلك ، كالمشهور من مذهب

الشافعي وأحمد في إحدى الروايات

والثمة بجريه مطلقه ، كذهب بنى حبيبه

والثالثة انه بجريه مطلقه ، لانيه غير رمضان . وهذه

الرواية الثالثة عن أحمد ، وهى اختيار الخري وأى الركات

وتحقيق هذه المسألة ان الية تنفع العلم فان علم بن عدا من

رمضان فلا بد من التمسك فى هذه الصورة . فان نوى فعلا أو صوماً

مطلقاً . لم يجزه لأرافه صحه ، وتعالى أمره أن يقصد أداء الواجب

عنده وهو شهر رمضان الذى علم محواه . فان لم يقصد الواجب لم

تبرأ منه

ثم إذا كان لم يعلم بن عدا من شهر رمضان فيها لا يجب عليه

التمسك ، ومن أوجب التمسك مع عدم العلم هذا أوجب العلم بن

الصدى فإذا قيل انه يجوز صومه وصام فى هذه الصورة منه مطلقه

أو مطلقه . أحرأه

وأما إذا قصد صوم ذلك تطوعاً ثم من أنه كان من شهر رمضان

فألاشه أنه بحريه أبداً . كن كان لرحل عسده وديمة ولم يعلم ذلك

فأعطاه ذلك على طريق السرع ثم نسي له أنه حقه فانه لا يحتاج

إلى إعطاء ثمان ، بل يقول له ذلك لى وصل إليك هو حق كان لك

عندى . والله أعلم بحقائق الأمور



ويطهر وحده ، أو لا يصوم ولا يحظر ، لا مع الناس ، أو يصوم وحده  
ويطهر مع الناس ؟ على ثلاثة أقوال في مذهب أحمد وغيره

### فصل

وأما طهارة سوا كالرجل أو امرأة ، فإنه إذا غصم الماء أو خاف  
الصر ، استعماله ، فإن كان لا يمكنه دخول الحمام لعدم الأجرة ، أو لغير  
ذلك فإنه يصلي بالسليم ولا يكره للرجل وطء امرأة لذلك ، بل له أن  
يطؤه ، كما له أن يطأها في السه ، وإن صلبه بالسليم

وإذا أمكن الرجل أو امرأة أن يعتزل ، يصلي خارج الحمام فعل  
ذلك . قال لا يمكن ذلك مثل أن لا يستطيع أن يبول الفجر ، إن اشتغل  
بطلب الماء خرج الوقت ، إن طلب حطباً يسجد به ، أو ذهب  
إلى الحمام ، فات الوقت ، فإنه يصلي بالسليم عند جمهور العلماء ، إلا  
بعض المتأخرين من أصحاب الشافعي وأحمد ، فإنهم قالوا يشغل  
متحصل الطهارة ، وإن فات الوقت ، وهكذا قالوا في استعماله بحياطة  
الناس ، وتعلم دلائل القلة ونحو ذلك .

وهذا القول خطأ ، فإن قياس هذا القول أن المسافر يؤخر الصلاة  
في محصيل الماء حتى يصلي بعد الوقت بالوضوء ، وأن العريان يؤخر الصلاة  
حتى يصلي بعد الوقت بالناس

وهذا خلاف إجماع المسلمين ، بل على القصد أن يصلى في الوقت  
بحسب الإمكان . وما عجز عنه من واجبات الصلاة سقط عنه  
وأما إذا استيقظ آخر الوقت ، فإن اشتمل عليه من الأثر  
خرج الوقت ، أو إن ذهب إلى الخلاء لم يزل خرج الوقت فهذا نص  
عند جمهور العلماء ، وأما ذلك رحمه الله تعالى فإنه يقول : بل يصلى بالسجدة ، بحذوطة  
على الوقت ، والجمهور يعنون : إذا استيقظ آخر الوقت فهو حديثه مأمور  
بالصلاة بالطهارة ، وقت في حقه من حين استيقظ ، وهو ما يمكنه فعل  
الصلاة فيه ، كما أمر : فقد قال النبي صلى الله عليه وسلم : « من نام عن  
صلاة أو نسيها فليصلها إذا ذكرها ، فإن ذلك وقتها » (١)  
فالوقت المأمور بالصلاة فيه ، في حق النائم هو : إذا استيقظ ، لا ما قبل  
ذلك ، في حق النائم إذا ذكره : والله أعلم

### وفصل

وأما إن كانت المرأة ، الرجل يمكنه الذهاب إلى الحمام ،  
أو إن دخل لا يمكنه الخروج حتى يموت الوقت ، إما لكم : مذكوراً  
مثل العلام الذي لا يخله سبه : يخرج حتى يصلى ، ومثل المرأة التي معها

(١) وفي نسخة : « يتنسل »

(٢) متفق عليه من حديث أنس

أولادها . فلا يمكنها الخروج حتى تصليهم ونحو ذلك فهذا لا بد له من أحد أمور

إما أن يغسلوا ويصلوا في الحمام في الوقت ، وإما أن يتيمموا ويصلوا خارج الحمام . وكل قول من هذه الأقوال يفتي طائفة  
لكي لأظهر أنهم يصلون بالتيمم خارج الحمام ، لأن الصلاة في  
الحمام مهيأة ، ونعويت الصلاة حتى يخرج الوقت أعظم من ذلك .  
ولا يمكن الخروج عن هذين النهيين إلا بالصلاة بالتيمم في الوقت  
خارج الحمام بعد خروج الوقت . وإما أن يصلوا بالتيمم . وكل قول من  
هذه الأقوال يفتي طائفة ، لكي لأظهر أنهم يصلون بالتيمم خارج الحمام  
لأن الصلاة في الحمام إن كانت مهيأة . فنعويت الصلاة  
حتى يخرج الوقت أعظم منها من ذلك . ولا يمكنه الخروج من هذين  
النهيين إلا بالصلاة بالتيمم في الوقت

وصار هذا كما لو لم يمكنه الصلاة إلا في موضع نجس في الوقت .  
أو في موضع ظاهر بعد الوقت هل يشغل تطهير المكان ، أو يصلى في  
المكان النجس في الوقت . فهذا أولى لأن كلا من ذلك  
مهيء عنه

وتدارع الفقهاء فيمن جلس في موضع نجس وصلى فيه ، هل يعيد؟  
على قولين أحدهما : أنه لا إعادة عليه ، بل الصحيح الذي عليه أكثر العلماء



أن من يصلي في الوقت كما أمر بحسب الإمكان . فلا إعادة عليه ، سواء كان العذر تارداً أو معتقداً . فإن الله تعالى لم يوجب على العبد الصلاة لأعباء صريتين ، إلا إذا كان قد حصل منه إحلال بواجب ، أو فعل محرم ، فأبى إذا فعل الواجب بحسب الإمكان ، فلم يأمر به امرتين . ولا أمر الله تعالى أحداً أن يصلي الصلاة بعددها ، بل حث أمره بالإعادة لم أمره بذلك ابتداء . كمن صلى بلا وضوء باسماً فإن هذا لم يكن مأموراً بتلك الصلاة ، بل عفاً أنه مأمور خطأ منه . وإنما أمره الله تعالى أن يصلي بالطهارة . فإن صلى بغير طهارة كان عليه إعادة . كما أمر النبي صلى الله عليه وسلم الذي نوحاً . ركع . وضع ظهره من قدمه لم يصبه الماء . أن يعيد الوضوء والصلاة . وكما أمر النبي في صلاته أن يمسك الصلاة . كما أمر المصلي بحلف نصف وحده أن يعيد الصلاة .

وقد أخرج عن الطهارة في السجدة . وسبقنا القول . أحمد بن محمد بن . وعن . كان لركوع السجود ، عن قراءة المصحف ونحو هؤلاء ، ممن يكون عاجزاً عن بعض الأحكام . فإن لم يفعل قدر عليه ، ولا إعادة عليه . كقول تعالى ( ٦٤ . ٦٥ ) تتوا الله مستطعتم . وكما قال النبي صلى الله عليه وسلم . إذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم .

## فصل

واما الصلاة حلف أهل الاهواء والمدح ، وحلف أهل المعجور  
ففيه راع مشهور ، ومقصود ليس هذا موضع لسطه اسكن أو - ط  
الاقوال في هذا . أن تقدم لواحد من هؤلاء في إمامته لا يجوز مع  
القدرة على غيره فان كان مظاهراً للمعجور والمدح بحسب الإمكان  
عليه ونبيه عن ذلك

وأقل مراتب لإمكان محرمه ، لئلا يفتى عن محوره وبدعه

ولهذا فرق جمهور الأئمة بين لداعه وغير الداعية فان الداعية  
أظهر المسكر فاسحق الانكار عليه ، بخلاف الساكت فانه بمنزلة من  
أسر بالذهب فهذا لا يسكر عليه في الظاهر فان الخطيئة إذا حُصيت  
لم تصرف بلاصحبها ، لكن إذا اعتدب فيه تنكر صرت العامة  
ولهذا كان الماتقون تعمل منهم - لا يبينهم دنوكل سرائرهم إلى الله  
تعالى ، بخلاف من أظهر الكفر فإذا كانت داعية مع من ولايته  
وامامته وشهادته وروايته لما في ذلك من النجاسة عن المسكر ، لا لأجل  
فساد الصلاة أو اتهامه في شهادته وروايته

فإذا أمكن لادن أن لا يقدم مظهراً للمسكر في الامامة وحسب  
ذلك ، لكن إذا ولاه غيره ولم يمكنه صرفه عن الامامة ، وكان هو



منهم من قال : به يفسد لأنه فعل ما لا يشرع بحيث ترك ما يجب عليه من الأركان فصلاته حلفت هذا فكأن صلاته حلفت بها عنها . فيعيدها .

وممن من قال : لا يفسد لأن الصلاة في نفسها صحيحة . وما ذكر من ترك الأركان هو أمر مخصص عن الصلاة ، وهو أشبه بجمع عدد مدة الجمعة . ثم ما ذكر لم يمكنه الصلاة لأجله ، كالجمله . فهو لا تعد الصلاة . عائذ من فعل أهل المدعي

وقد طعن طائفة من القوم : أنه إذا فعل . الصلاة حلفت الله حق لا تصح . أعيدت الجمعة حلفه وإلا لم يعد . ليس كذلك . من التراجع في إعادة ، حيث يسمى لرجوع عن الصلاة

فأما إذا أمر بالصلاة حلفه فما صحح هذا أنه لا إعادة عنه ، لما تقدم من أن العهد لم يؤمر بالصلاة . من

وأما الصلاة حلف من كفر بدعيه من أهل الأهر . فهناك قدوة وعوا في نفس صلاة الجمعة حلفه . ومن قال : به مكفر ، ثم بالعادة لأنها صلاة حلف كافر ، لكن هذه المسألة متعقبة بتكفير أهل الأهواء والذين مضطربون في هذه المسألة . وقد حكى عن مالك وهو راى أن من وعى الشافعي فيها قولان . وعن الإمام أحمد أيضاً فيها روايتان ، وكذلك

أهل الكلام قد كروا الأشدري وها قولان ، غالب مذاهب لأئمة فيها  
تفصيل

وحقيقه الأمر في ذلك أن المؤمن قد يكون كافر فيطلق القول  
بسكرير وجهه ، فيقول من قال كذا فهو كافر لكن الشخص ليس  
الذي قاله لا يحد بسكرير ، حتى تقوم عليه حجة اني يكفر تاركها ، وهذا  
كما في مصوص الوعيد فإن الله سبحانه وتعالى يقول ( ١٠٠ ) الذين  
أكلوا أموال النامي طامعاً ، أكلوا في بطونهم ( ١٠٠ )

فهم المنحور من مصوص الوعيد حق ، لكن الشخص أمين لا يشهد  
عليه بالوعد فلا يشهد به من أهله ، لأنه قال ، طوّر أن لا يلحقه  
الوعيد ، موات شرط وتوث ما به فقد لا يكون المحرم به  
وقد يدوب من فعل محرم ، وقد تكون له حركات عظمه تحو  
عقوبه ذلك محرم وقد ينسب بمصائب تكفر عنه وقد يشفع فيه  
شفيع مطيع وهكذا الأمور التي كلف قائلهم ، قد يكون الرجل لم  
يلعب المصوص الواحدة ثمرة الحق ، وقد تكون يلعبه ولم تمت عبده ،  
أو لم يسكن من مومنه وقد يكون عاصت له شهدت بعبده الله تعالى  
بها فمن كان من المؤمنين محمداً في طلب الحق وأخطأ فإن الله  
سبحانه وتعالى يعفو له خطاه كائناً ما كان ، سواء كان في المسائل  
السطرية أو العملية ، هذا الذي عنه صحب النبي صلى الله عليه وآله  
وسلم وجماعير أئمة الإسلام

وما قسموا المسائل إلى مسائل أصول كبر بدكاره ، ومسائل  
فروع لا كبر بدكاره ، فأما المرفق بين نوع ، وتسميته مسائل  
الأصول وبين نوع آخر وتسميته مسائل الله مع ، فهذا الله في إيمان له  
أصل ، لأجل الصعوبة ولأجل الدوام لهم بالحساب ، ولا عن أئمة  
الإسلام ، وإنما هو مأخوذ عن معرفة ، مشاهير من أهل المذهب ، عنهم  
تلقاه من ذكره من الفقهاء في كتبهم ، هو مرفق مساقض  
فإنه يقال لمن ، في بين النوعين ، ما حدث مسائل لأصول التي كبر  
المحطى ، فيها ؟ وما الله صل ، بين ، مسائل الفروع ؟  
فإن قال : مسائل لأصول هي مسائل الاعتقاد ، ومسائل الله مع هي  
مسائل العمل .

فيل له . فتعارض الناس في تحديد معنى عبادة وآله ، ومن ، هل رضى  
ربه ، أم لا ؟ في أن هناك أصل من عبادة ، ثم على نفسه ؟ في كثير  
من معاني القرآن وتصحيح بعض الأحاديث ، هي من ، مسائل  
الاعتقادية العلية . وما كبر فهم أحد ، لا في وجوب الصلاة والعصيام  
والحج ونحوه المبررات . الخ هي مسائل محله ، والمذكور لها كبر  
الاتفاق

وإن قال الأصول هي التي هي القطعة

فيل له كثير من مسائل العمل قضية ، كثير من مسائل العمل

ليست قطعية ، تكون المسألة قطعية أو طيبة هو من الأمور الاصاحية

وقد تكون المسألة عند رجل قطعية بظهور الدلائل القاطعة له كمن  
مجم النص من الرسول صلى الله عليه وآله وسلم ، فمن مراده  
منه ، وعند من لا تكون قطعية ، فضلاً عن أن تكون قطعية لعدم  
بلوغ النص إياه ، أو لعدم ثبوته عنده ، أو لعدم تمكنه من العلم بدلالته  
وقد ثبت في الصحيح عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم حديث لدى  
قال لأهل بيته : إذا أنعمت فاحرقوني ، ثم اسحققوني ، ثم دروني في البحر  
هو الله لأن الله تعالى أيمدني عندما لم يعدني أحداً من الأنبياء ، وأمر  
الله تعالى البحر برد ما أحدمه ، والبحر برد ما أحدمه ، وقال : حطك  
على ما صنعت ؟ قال حشيتك يا رب ، فعرف الله تعالى له ، وهذا ظاهره  
شك في قدرة الله تعالى وفي المعاد ، بل طعن أنه لا يموت ، وأنه لا يدر  
الله تعالى عليه إذا فعل ذلك ، وعرف الله له

وهذه المسائل مبسوطة في غير هذا الموضع ولكن المقصود هنا  
أن يذهب الأئمة منية على هذا التفصيل بين النوع والعين ، ولهذا  
حكى طائفة عنهم خلاف في ذلك ، ولم يهتموا بغير قولهم قطاعة بحكي  
عن أحمد في تكفير أهل المدح ، وإيسر مطلقاً حتى نحمل خلاف في  
تكفير المرحنة والشبهة المصطفوية لعل ، وربما رجحت التكفير والدخيل

في لدر وليس هذا مذهب محمد ولا غيره من آئمة الاسلام . بل  
لا يختلف فيه . به لا كذا المرحضة الذين يقولون الايمان قول فلا  
عن . لا يكفر من حصل عيباً على عتبا . بل خصوصه صريحة  
بالامتناع من تكفير الخوارج والعتبية وغيرهم . . . كان يكفر  
الطه من المكبر من الاسماء الله تعالى . لانه لما قصده اقول الله ما  
حاء به الرسول صلى الله عليه وآله وسلم طاهرة منه . لان حقيقة قولهم  
تمطير اعدائهم وكان قد سئل عنهم حتى عرف حقيقة أمرهم ، وأنه يدور  
على الدمار . فكيف الحزمة مشهور عن السلف والأئمة . لكن ما كان  
يكفر عنهم . ومن الذي يدعه في القول أعظم من الذي يقول  
والذي يدق بحالعه أعظم من الذي يدعوهم . الذي يذم بحالعه  
أعظم من الذي يعاقبه . ومع هذا فالذين كانوا من لانه الآخرة يقولون  
بقول احبهم من القرآن مخلوق . ومن الله سبحانه وتعالى لا يرى في  
الآخرة وغير ذلك ، ويدعونهم إلى ذلك ، ويحسبونهم ، لم يحسبهم  
إذ لم يحسبهم ويكفرون من لم يحسبهم . حتى بهم كانوا اذا اسكوا  
الأسير لا يطلقونه حتى تقرأ بقول الحسية . من القرآن مخلوق . غير ذلك  
ولا يولون متولياً ، ولا يعطون رزقاً من حيث المال إلا لمن يقول ذلك  
ومع هذا فالامام أحمد رضي الله تعالى عنه رحمهم عليهم ، واستشهد لهم  
لعله بأنهم لم يدينهم . انهم مكذبون للرسول ولا حاحدون لما جاء



به وليس تأملوه فاحطاً . ولقد آمن قال ذلك لهم .

كذلك الشافعي ما قال خصص الفرد . حين قال القرآن مخلوق .  
 كانت فافه المعاصم بين ذلك . من هذا القول كفر . لم يحكم بردة خصص  
 بمجرد ذلك لأنه لم يتبين له صحة لقي بكفر . ولواعظ منه مرتد  
 سبي في قوله . وقد عرج في كسبه بقدر شهادة أهل الأهواء والصلاة  
 جاءه . كذا قال مالك والثوري وأحمد في لقدرى بن محمد علم  
 لله كفر . ولفظ مصحح . نظروا إليه . قالوا . باب قوله به  
 خصصوا . وإن جحدوه كفروا

سئل أحمد عن القس . هل يكفر ؟ قال . إن جحد العالم كفر<sup>(١)</sup>  
 وحديثه في حد الأمر هو من حسن الخوصصة

(١) هذا المصطلح . قد أثير . في أهل الأهواء . السدع في  
 لاهل من يكذب . من صاحب كفر . أم سدع التي فيها من  
 كذب . كان شيخ الأئمة . ولأئمة من السلف سجعون في  
 الاعمال يكفرون وذلك من تعليم الشريعة . لوثقة بدعاء الموتى  
 ولا شفاء لهم . وطوائف . من عبد الأصنام في أقيمت باسمائهم  
 وبذلك لأئمة في مصرهم . وعلم مصححهم . وقامه لأئمة الشريعة  
 باسمهم . مع أنهم يتلون صريح القرآن . هذا شرع . ولكن  
 يصرفون عنه عنهم . وكل كتب شيخ الإسلام مصرجه . تكفر  
 هؤلاء . فلا تنفد الصلاة . هم محجوج . مهد رعو لأئمتهم .  
 رحم الله من هم

وإن قتل الله عدة إلى السبع فقد قيل لكف صرره عن الناس  
كما يقتل المحارب ، ولم يكن في نفس زهير كاداً فليس كل من  
أمر بقتله يكون قتله لردته ، على هذا قيل علل القدرى وغيره ، وقد  
يكون على هذا الوجه وهذه أمثلة مسبوقة في غير هذا الموضع .  
وأما سبها عليها تنبيهاً

### ◆ فصل ◆

أما من لا يقدر قراءة الألفبحة فلا يصلح حذوه إلا من هو مثله ، فلا  
يصلح حذف الألفبحة الذي يدل حرفاً محرفاً ، إلا حرف الصاد إذا  
أخرجته من طاء ، كما هو عادة كثير من الناس فهم فيه وجهان  
مهم من قال لا يصلح حذوه ، لا يصلح صلاته في نفسه لأنه  
يدل حرفاً محرفاً فالخرج "صاد" الشفيع مع حافتي اللسان وطراف  
الأسنان العليا ، والخرج "طاء" طرف اللسان فإذا قال ولا الظان  
كان معناه : ظل بفعل كذا .

الوجه الذي نصح وهذا قرب لأن الحرفين في السمع شيء  
واحد ، وحسن أحدهما من حسن حس الآخر انشبه المحرجين  
والقاريء أعان قصد الصلال الخفاف القهري وهو الذي يهيمه المستمع  
وأما المعنى أما جود من "أظلم" فلا يحظر ما "حد" وهذا بخلاف

الطرفين لخصص صوتاً ، بحرفاً وميم . كإبدال الراء بالعين ، فإن هذا لا يحصل به مفرد القراءة <sup>(١)</sup>

### ❖ فصل ❖

وأما معرفة الحدثين : إذ لم يعلم دهم ولا طوؤه روحه ، حق تعال  
إن كانت قادرة على الاعتناء ، لا تسمع كما هو مذهب جمهور  
العلماء مالك والشافعي ومحمد

وهذا معنى ما يروى عن الصحابة ، حيث روى عن بعض عشرة  
من الصحابة ، منهم الخليل ، أنهم قالوا في المصعدة هو أحق ، فلم  
تعمل من الحصة الثانية ، القرآن يدل على ذلك قال الله سبحانه  
وتعالى ( ٢٢٢ ٢ ) ولا تقر وهو حتى يظهر ، فإذا ظهر فأتوه من  
حيث أمركم الله ( قال محمد بن يحيى طهرن ) سقط لهم « فإذا ظهر »  
أي اعتسلي بالماء . وهو كما قال محمد

وإنما ذكر الله تعالى عاتش على لغة الجمهور لأن قوله ( حق

(١) فإذا كان من بدل غير راء . لا تصح صلته ولا الصلاة  
وراءه ، فكيف عن بدل راء الإسلام بدليل أهل الجاهلية ووثنيهم  
وبديل الذين قال الله في منهم ( كثير الذي سبق بما لا يسمع إلا دعاه  
وبداه صم بكم حتى فهم لا يقولون ) ١٢

يطهرن) غاية التحريم الحاصل بالحض . هو محريم لا يبرأ ولا يغتسل ولا غيره . فهذا التحريم يبرأ بانقطاع الدم ثم يبقى الوطء بعد ذلك حراماً ، بشرط الاعتسال لا يبقى محرماً على الإطلاق فلها قال ( وهذا تطهرن فأتوهن من حيث أمركم الله )

وهذا كقوله تعالى ( ٢ . ٢٣٠ ) فان طلقها فلا تحل له من بعد حتى تنكح زوجاً غيره فان طلقها فلا جناح عليهم أن يتراجعا ( فقله تعالى « حتى تنكح زوجاً غيره » غاية تحريم الحاصل ثلاث فان نكحت الزوج الثاني زال ذلك التحريم ، لان صارت في عصمة الذي نكحت لا تحل له ، لا لأجل « اطلاق الثالث » ، وان طلقها بعد الأول أن يتزوجها

وقد قال بعض أهل الطاهر انه ادفع قوله تعالى « وهذا تطهرن » أي غسل فرجهم باده . وهذا ليس بشئ .<sup>(٦)</sup> لأنه تعالى قد قال

---

(١) الحق مع أهل طاهره ، لأن تطهرن في آية الطهارة . من للأذى الذي من أحله مع الله . من الخائض . فدارل هذا . لأرى وقد عادت المرأة إلى الطهر الذي هو لها . فرجها ، ونطفة من هذا الأذى . تدل على أن الرجل يأتي امرأته . ك . حب . ولا يمنع من إتباعها محدث أكثر ولا أصغر . والطهر الذي هو المسمى . إنما هو لفصلا لله وحده ، لا لاتباع الرجل امرأته . ولا لخروجه من العدة . والله أعلم

( ٥ ٦ وإِنْ كُنْتُمْ حَسَافَةً ) وَلَتَطَهَّرَ فِي كِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى هُوَ  
لَا غَيْبَ لَهُ

وَأَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى ( ٢٢٢ ٢ ) إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمَوْدُونَ وَيُحِبُّ الْمُتَطَهِّرِينَ )  
فَهَذَا يَدْخُلُ فِيهِ الْمُتَوَضِّعُ وَالْمُغْتَسِلُ وَالْمُسْتَحْجِي ، لَكِنَّ التَّطَهُّرَ الْمَقْرُونُ  
بِالْخُصِّ كَالْتَّطَهُّرِ الْمَقْرُونِ بِالْحُدَّةِ ، الْمُرَادُ بِهِ لَا غَيْبَ لَهُ

وَأَبُو حَسَنَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى يَقُولُ إِذَا اغْتَسَلْتَ ، أَوْ مَسَحْتَ عَلَيْهَا  
وَقَدْ صَلَّيْتَ ، أَوْ انْقَطَعَ لَكَ لَمَمٌ لِعَشْرَةِ أَيَّامٍ ، حَلَّتْ ، بَاءٌ عَلَى نَفْسِكَ بِحَكْمِ  
مُطَهَّرَاتِهَا فِي هَذِهِ الْأَحْوَالِ

وَقَوْلُ الْأَخْبَرِ هُوَ الصَّوَابُ ، كَمَا تَقَدَّمَ وَاقْفُ عَلِيمٌ

### ﴿ فِصْل ﴾

وَأَمَّا عَادَمُ الْمَاءِ إِذَا لَمْ يَجِدْ رَأَاهُ عَلَيْهِ دَمَلٌ فَانَّهُ يَسْمَحُ بِهِ وَيَصِلُ  
وَلَا إِعَادَةَ عَلَيْهِ ، عِنْدَ حَمْدِ الْمَاءِ ، كَالَّذِي أَتَى حَبِيبَةَ وَأُحْمَدَ ، فِي  
أُظْهَرَ الْإِوَاتِينَ عَلَيْهِ ، لِأَنَّهُ لَيْسَ صِلَى اللَّهِ تَعَالَى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ « جَعَلْتُ  
لِي الْأَرْضَ مَسْجِدًا وَطَهُورًا » وَفِي حُلٍّ مِنْ أَمْرِ أَنْدَرَكْتَهُ الصَّلَاةُ فَمِنْدَهُ  
مَسْجِدُهُ وَطَهُورُهُ <sup>(١)</sup> ، وَكَثِيرٌ مِنَ الطَّرِيقِ الْفِي كَانَ السَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ تَعَالَى

(١) دَوَاهِ مَسْمُومٍ وَأَبُو دَوْدَ عَنْ حَدِيثِهِ ، أَنِّي هَرِيرَةٌ ، لَفَظَاتٌ مُخْتَلِفَةٌ

عليه وسلم وأصحابه يسافرون ، قد لا يوجد فيها إلا رمل وحمل التراب  
بدعة لم يفعله أحد من السلف  
فمن أنه كان عبد أحد من مسجده وطهوره ، والله أعلم

### ❖ فصل ❖

أما إذا سئقط وعلمه عمل وقت ضاق الوقت  
فانه يصلي بالتيسر على قول جمهور العلماء ، كذلك لو كان هناك  
نراكن لا يمكن أن يصنع له حلا حتى يخرج الوقت ، أو لا يمكن حمر  
الماء حتى يخرج الوقت ، فانه يصلي بالتيسر  
وقد قال بعض العلماء من أصحاب الشافعي ، أحمد ، به يعتدل  
ويصلي بعد خروج الوقت ، لاشتداله بمحصل الشرط ، بهذا ضعف  
لأن المسلم أمر أن يصلي في الوقت بحسب الامكان ومن المسلم إذا  
علم أنه لا يجد الماء حتى يموت الوقت كان فرضه عليه أن يصلي بالتيسر  
في الوقت فانهق الأئمة ، وليس له أن يؤخر الصلاة حتى يصل إلى الماء ،  
وقد ضاق الوقت بحيث لا يمكنه الاعتسل والصلاة حتى يخرج الوقت ،  
بل إذا فعل ذلك كان عاصيا بالاعتق ، وحينئذ إذا وصل إلى الماء  
وقد ضاق الوقت ، فرضه : إما هو الصلاة بالتيسر في الوقت ، وليس  
هو مأمورا بهذا الاستعمال الذي يموت معه الوقت بخلاف المستيقظ

آخر الوقت ، والماء حاصر ، من هذا ماورد أن يعقل ويصلي ووقته  
من حين استيقظ ، لا من حين طلع الفجر ، بخلاف من كان يقطن  
عند طلوع الفجر ، عند زوال الشمس ، مع ما كان في ذلك .  
الوقت في حقه من حيث هو . وقته علم

### فصل

وإذا ذهب إلى الحمام أو غسل ، يخرج ويصلي خارج الحمام في  
الوقت ، فيه يمكنه أن يصلي في الحمام ، أو يموت الصلاة ، فالصلاة في  
الحمام خير من يموت الصلاة ، فإن الصلاة في الحمام كالصلاة في الخش  
بالمواضع المحيطة وبها ذلك ، من كان في موضع محس ولم يمكنه أن  
يخرج منه حتى يموت الوقت ، ولم يصلي فيه ، ولا يموت الوقت لأن  
مراعاة الوقت مقدمة على مراعاة جميع الواجبات

وإذا كان يعلم أنه قد ذهب إلى الحمام لم يكن عليه الخروج حتى  
يخرج الوقت . فقد تقدمت هذه المسألة  
ولا طهر أنه يصلي باسمه في الصلاة فالدعاء خير من الصلاة  
في الأثر كن القى نهي عنها ، وعن الصلاة بعد خروج الوقت

### فصل

وإذا ما لي . فالصحيح أنه طاهر به كما هو مذهب الشافعي وأحمد  
في المشهور عنه

وقد قيل : إنه نجس بحري تركه كقول أبي حنيفة وأحمد في  
رواية أخرى وهل يمتنع عن سيرة كادام ، ولا يمتنع عنه كالقول  
على قولين ، هما روايتان عن أحمد .

وقد قيل : إنه نجس غسله ، كقول مالك : والأول هو الأصواب  
فانه من المعلوم أن الصحابة كانوا يحضرون على عهد النبي صلى الله  
تعالى عليه وسلم ، وأن النبي يصيب بدن أحدهم وثيابه ، وهذا مما تعم  
به البلوى ولو كان ذلك نجساً لكان نجس على النبي صلى الله تعالى  
عليه وسلم ثم لم يزل ذلك من بعدهم وتبينهم كما أمرهم بالاستنجاء  
وكما أمر الخنثى بأن تغسل دم الخنثى من ثوبها ، بل إصبعه المني  
للثياب والبدن أعظم بكثير من إصبعه دم الخنثى من ثوب الخنثى .

ومن المعلوم أنه لم يقتل أحد أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم  
أمر أحداً من الصحابة أن يغسل نبي من بعده ولا ثوبه ، وهو فيما  
أن هذا لم يكن واحداً وهذا قاصم لم يدره .

وأما كور عائشة رضي الله تعالى عنها كانت تعسده ، فارة من ثوب  
النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ، وهو تركه فارة فهذا لا يقتضي نجسها .  
فإن الثوب غسل من نجاسة المصق ، لو سجد .

وهكذا قول غير واحد من الصحابة ، كمدبر أبي قتص وابن  
عاص وغيرهما : إنما هو بمنزلة الخط والمصق ، لم ينجسك ولو



بأحرة ، وسواء كان الرجل مستحباً أو مسحوراً من ماله طاهر  
ومن قال من أصحاب الشافعي وأحمد بن أبي المنجم نجس  
لإلحاقه رأس الذئبة . فقله ضعيف . فإن الصحابة كان عامهم  
يسمجون ، ولم يكن يستحب باله منهم الا قيل جداً ، بل كان كثير  
منهم لا يعرفون الاستحباب ، بل ذكره . ومع هذا أمر النبي صلى  
الله تعالى عليه وسلم جداً منهم بعمل ثمرية ، بل ولا فرق والاستحباب  
بالأحمر ، بل هو مطهر أو نجس ؟ فيه قولان معروفان  
فإن قيل . هو مطهر فلا كلام .

وإن قيل هو نجس ، به يعني عن أثره للحاجة فانه يعني عنه في  
محله وبما يشق الأحمر رعيه ، وبما يشق الأحمر رعيه وأحق بالخرج

### فصل

وأما استعانة لحيته ، كرماد السرحس النجس ، بل لربما النجس  
يسمح لربنا فقد تقدمت هذه المسألة

وقد ذكرنا أن فيها قبيلتين في مذهب مالك وأحمد أحدهما أن  
ذلك طاهر ، وهو قول أبي حنيفة ، وهو الطاهر وغيره . وذكرنا أن  
هذا القول هو الراجح

أما الأرض دأبها نجس في مذهب الشافعي وأحمد من يقول

إنها تظهر ، . إن لم يقل بالاستحالة  
وفي هذه المسألة مع مسألة الاستحالة ثلاثة أقوال  
والصواب الظاهرة في جميع كما تقدم

### فصل

وما الخلف إذا كان فيه حرق يسير فعبه راع مشهور  
فذكر لفظهم على أنه بحرق المسح عليه ، كقول أبي حنيفة ومالك  
والقول الثاني لا يحرق ، كما هو معروف من مذهب الشافعي وأحمد  
قالوا لأن ما ظهر من أديم وجهه المثل ، ما سمر ووجهه المسح  
ولا يمكن حرقه من البدن وأمدد منه  
والقول الأول أرحح قال أرحص عامة ولعلنا نحب يتداول  
ما فيه الحرق وما لا حرق فيه لأسماء لصحاحه كان فيهم فقراء كثيرون  
وكانوا يسافرون وإذا كان كذلك فلا بد أن يكون في بعض حوائجهم  
حروق ، والمسافرون قد يتعرضون لحرق أديمهم ، ولا يمكنه إصلاحه في السفر  
فإن لم يحرق المسح عليه لم يحصل ، بمصود الرحلة .

وأيضاً فإن جمهور العلماء يقولون عن ظهور يسير العمود ، وعن يسير  
المحاسة التي يشق الاحتراز عنها ، فالحرق اليسير في الخلف كذلك  
وقول القائلين إن ما ظهر من وجهه المثل ، بموجب فإن المسح على الخلف

لا يسوع ، المسيح ، كالمسيح على خيبره ، بل يسوع علاه وسفله دور  
عنه أو علاه . ذلك يوم معة غسل لرجل قسيس مسح بعض خبز كاف  
عن يدي المسوح به . ولا يحده . فاما كان الخرق في العصب لم يجر  
غسل ذلك المسوح ، لا مسحه . ولو كان على طم القدم . لم يجب مسح  
كل جزء من طم القدم . فاب المسح على خدي . فحدث المسح  
والرحمة ، حتى حدث بالمسيح على اخوارب والعانة وسير ذلك ، فلا  
يجوز ان ينافي مقصود الشارع من التوسعة للرجل والتضييق

### فصل

في اسم المسح المجاسه بالذن أو التوب

فانهم اذ ذكروا التوب لم يذكروا به من العلماء ، بل كلهم متفقون  
على ان المسحة في التوب لا يتيمة لها  
ومن المسحة في الممنوعين يسمي لها ٢ منه قولان ، همارا ايتان عن  
أحمد أحدهما لا يسمي لها . قول حمور المني ، كالك وأبي حنيفة  
والشافعي لأن المني ١٠ . وفي طمرد الحدث ، دون طمرد الخطيئة  
والثاني . يسمي لها لأنها طمرد شرعية متعلقة بالذن . فأشبهت  
طهارة الحدث .

وقول الجمهور أصح ، لأنه هو شرع المني لذلك لشرع الاستعاضة

ولم به سلس البول ، ولم يحجر عن الاستنجاء ، فقد عليه أن النبي  
صلى الله عليه وسلم لم يأمر استنجاءه بالسبب ، وعمر بن الخطاب صلى  
وجرحه يشعب دماً<sup>(١)</sup> ولم يقيم ، ولو كان السبب كلاً ، أكل نسمة للمحاسة  
كسبها ، ، بل لو كان سبباً ، صلى ، كان عجزاً عن إزالة المحاسة  
ولسقط وجوب إزالتها ، وحذرت الصلاة مع بدون تنميم ، لأن إزالة  
المحاسة طهارة حية ، ، هي من باب التبرك ، كما تقدم  
وقدر حجتاً أنها ترسل بكل مزيل والسبب إنما قهر مقامه ، والمخلص  
طهارة الحدث

### فصل

وأما صلاة المأموم وقدام الإمام ففيها ثلاثة أقوال للعلماء .  
أحدها : أنها تصبح مطلقة ، بل قبل ، ، تركه ، وهذا هو المشهور  
من مذهب مالك ، والقول القديم الشافعي  
والثاني : أنها لا تصبح مطلقة ، كذهب أبي حنيفة والشافعي وأحمد  
في المشهور من مذهبيهما

والثالث : أنها تصبح مع العذر ، دون غيره ، مثل ما إذا كانت رحمة  
عليه يمكنه أن يصلي الجمعة أو الحدة ، لا قدام الإمام فتكون صلاته  
قدام الإمام حياً له من تركه للصلاة وهذا قول طائفة من العلماء وهو

(١) نسب الماء والدم : تعجز سرائره

قول في مذهب أحمد وغيره وهو أن عمل لأقوال ورحمهم

وذلك لأن ترك التقدم على الإمام عبثه أن يصحكون واحدا  
من واحداً الصلاة في الجماعة ، والوحدة كلها تسقط بالعدد . وإن  
كانت حصة في أصل الصلاة ولو أحببوا الجماعة أولى ، بالسقوط ، ولهذا  
يسقط عن المصلين ما يحجر عنه من التقدم والقراءة والالتباس والظهار  
واستعمل لعملة غير ذلك

وأما الجماعة فإنه يحل في الأثر لمساواة الإمام ولو فعل ذلك  
مجرداً عمداً بطلت صلاته . وإذا أدركه سجداً وقاعداً كبر وسجد  
معه وقعد معه ، لأجل الجماعة ، مع أنه لا يعتد به بذلك ، ويسجد لسهو  
الإمام . وإذا كان هو لم يسه

ونصف في صلاة الخوف لاستقبال القبلة ، ويسمى العمل الكثير ،  
ويوافق الإمام قبل السلام ، ويقضي الركعة الأولى قبل سلام الإمام .  
وغير ذلك ، فعليه لأجل الجماعة ولو فعله لغير عذر بطلت صلاته

وتنفع من ذلك . أن مذهب أكثر المصنفين وأكثر أهل الحديث  
أن الإمام إذا كان في صلاة الجماعة لا يحل له أن يسجد  
أو أن يصلي ركعة واحدة أو أن يقرأ الفاتحة أو أن يقرأ  
التي

صلى الله تعالى عليه ، سيرا به قال : « ورد صلى حالك يصير حوسا  
اجمعون » (١)

والناس في هذه المسألة على ثلاثة أقوال  
فيل لا يؤمن لعامة الثم ، وإن ذلك من جهة نفس النبي صلى الله  
تعالى عليه وسلم ، كفور مالك ومحمد بن الحسن  
وقيل يؤمنهم ويقومون ، من الأمر ويقوم مدسوح ، كقول  
أبي حنيفة والشافعي

وقيل بل ذلك محكم وقد فعله غير واحد من الصحابة بعد  
موت النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ، كأبيد بن حصير وغيره وهذا  
مذهب حماد بن زيد وأحمد بن حنبل وغيرهما

وعلى هذا فلو صلوا قياما على صحة صلواتهم قولان

والفصوص هي أن الجماعة تفعل بحسب الإمكان وإذا كان الأمر  
لا يمكنه الائتمام بهامة ، لا فداءه ، فدية ، في هذا أنه يترك الموقف  
لأجل الجماعة ، وهذا أخف من غيره ، مثل هذا : أنه معنى هن

(١) متفق عليه من حديث أبي هريرة ، لكنه ثبت في صحيح

أن النبي صلى الله عليه وسلم ، سيرا به ، قال : « ورد صلى حالك يصير حوسا »

اجمعون ، قوله قيام ،

صلى

الصلاة حذف الصف وحده فلو لم يجد من بعده ولم يجد أحدًا  
يصلي معه، صلى وحده خلف الصف، ولم يدع الجماعة، كما أن المرأة إذا  
لم تجد امرأة تصافها، فبها تقف وحده حذف الصف مانعًا للأئمة،  
وهو إياها، أمر بالمصافحة مع الأبيكار، لا عند المعبر عن الأصوات.

### فصل

وما صلاه في يوم حذف لإمام حجاج المسعود، وفي مسجد  
وبينهما حائل

فإن كانت الصفوف متصلة حار ذلك مانعًا للأئمة وإن كان بينهما  
طريق أو من تحرى به الممنوعه فولا من عرفانها ركنين  
عن أحمد

أحدهما اسم، كقول أبي حنيفة

والثاني الحوار، كقول الشافعي، إن كان بينهما حائل يمنع  
الرؤية والاسطرار فيه عدة قوال في مذهب أحمد وغيره، قل  
بمحور، ودل لا يجوز وقيل يجوز في المحور غير المحور  
للحاجة، ولا يجوز بدون الحاجة، لا ريب أن ذلك حائل مع الحاجة  
مطلقًا، مثل أن تكون أبواب المسجد معلقة، أو تكون المصورة التي  
فيها الإمام معلقة ونحو ذلك فهذا لو كانت الرؤية وحده لم تقطع

للجماعة كما تقدم فإنه قد تقدم أن واجبات الصلاة والجماعة تسقط  
بالعذر ، أن الصلاة في الجماعة خير من صلاة الإنسان وحده بكل حال

### وصل

وإن كان بالبرية فمن أن يعين وحلاً ، ثم يصلوا طهراً  
عند كثير العلماء ، كالشافعي وأحمد في المشهور عنه وكذلك أبو حنيفة  
لكنه يشترط المصير لكن الشافعي وأحمد وكثير العلماء يقولون : إن  
كانوا أجمعين صلوا جماعة <sup>(١)</sup>

### فصل

وإن جماعة فقد قيل إنها سنة وقيل : وجبة على الكفاية .  
وقيل : إنها على الأعيان .

وهذا الذي يدل عليه الكتب والسنة فإن الله تعالى أمر بها في  
حال الخوف ، في حال الأمن أولى ، وذكر

وأما فقد قال تعالى ( ٢٣٣ ٢ ) وأركعوا مع الرَّاكِعِينَ ) وهذا أمر بهما  
بصيا فقد ثبت في الصحيح « أن ابن عمر مكتوم سأل النبي صلى

( ١ ) قد حقق شيوخ الإسلام في الفتاوى وغيره من علماء سلفنا :  
أن اشتراط الأربعة وأصروا عليها فلمصلحة يفسر له دليل من كتاب ولا  
سنة صريحة ، والجمعة كغيرها من الصلوات لا يريد إلا اشتراط الجماعة  
والخطبة .



الله تعالى عليه وسلم أن يحض له أن يصلي في بيته فقال : هل تسمع  
النداء ؟ قال نعم فقال له النبي صلى الله تعالى عليه وسلم : أحذرك  
رحمة<sup>(١)</sup> « وإن أم مكثوم كان حلا صليها ، فيه من قوله تعالى  
(٣١ : ٨٠) عسى وتولى أن جاءه لأعني أو كان من المهاجرين ولم  
يكن في المهاجرين من يستحب عنها إلا ما دفع<sup>(٢)</sup> فقد أن لا رحمة  
للمؤمن في تركها .

وأيضا فقد ثبت في الصحيح أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم  
قال : لقد هممت أن آمر بالصلاة فتقام ، ثم آمر رجلا يصلي بالناس  
ثم أنطق ، ومعى رجال معهم حرم من حطب ، لي قوم لا يشهدون الصلاة  
فأخبر عليهم بيومهم بالدار<sup>(٣)</sup> « في رواية : ولولا ما في آيوت من  
النداء والهداية « فيس « أي عمه من تحريق المسحطين عن الجماعة  
ما في يومهم من النساء والأطفال فإن تعذيبك لك لا يجوز لأنه  
لا جعة عليهم .

ومن قال : إن هذا كان في الرحمة ، أن كان لأجل عاقبتهم فقوله  
صحيح وإن المذهب لم يكن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم يقتلهم  
على العناق ، بل لا يعاقبهم إلا بدت ظهر .

(١) روى أحمد وأبو داود وابن ماجه وابن حبان في صحيحه

(٢) روى مسلم وأبو داود وابن ماجه والترمذي عن ابن مسعود

(٣) روى مسلم ، أبو داود وابن ماجه عن أبي هريرة .



وأيضا فإذا كانت واحدة من تركه وح في الصلاة لم تصح صلاته  
وحديث ابن عباس محمد بن علي بن العدر ، كما في قوله صلى الله عليه وآله  
وسلم « صلاة له عدد على النصف من صلاة العائمه وصلاة له ثم على  
النصف من صلاة العدة »<sup>(١)</sup> « عدد عده في الفرض والسنن  
ولا بأس ليس له أن يصلي الفرض وعدة أو ثمة بلا في حال العدر ،  
وليس له أن يتطوع دائما عدد حده في الفرض ، خلاف . بلا وحوا في  
مذهب الشافعي وأحمد

ومعلوم أن التطوع بالصلاة مضطوح . دعه في العمل . أحد من السلف  
وقوله صلى الله عليه وآله « عدد عده في الفرض والسنن »<sup>(٢)</sup> « عدد عده في الفرض والسنن »<sup>(٣)</sup>  
له من العمل . كان يعمل وهو صحيح مقيم<sup>(٤)</sup> « عدد عده في الفرض والسنن »<sup>(٥)</sup>  
لأجل بيته . ويرى أن لم يعمل عدته قبل الفرض والسنن  
فقد يقضى أن من ترك الجماعة لم يصح له الفرض ، وكان معاذ لها  
كتب له حر الجماعة . ويرى أن لم يكن بمسألهم يكسب له . ويرى أن  
في الحائض يتم به نفس الفعل صلاة مفردة . كذلك المريض إذا صلى  
قائما أو مضطحا

(١) رواه البخاري ورواه مسلم لم يقط نحوه من حديث عائشة  
(٢) رواه أحمد و البخاري وأبو داود عن أبي موسى الأشعري

وعلى هذا القول : فإذا صلى الرجل وحده ، وأمكنه أن يصلي بعد ذلك في جماعة فعل ذلك ، وإن لم يمكنه فعل الجماعة استغفر الله تعالى كمن فاتته الجمعة وصلى طهرًا وإذا قصد لرجل الجماعة فوجدهم قد صلوا كان له أحر من صلى في جماعة ، كما وردت به السنة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، إذا قال « إذا أدرك مع لإمام ركعة وقد أدرك الجماعة » فإن أدرك أهل من ركعة لله سيئه أحر الجماعة لكن هل يكون مدركا للجماعة ، أو يكون بمنزلة من صلى وحده ؟ فيه قولان للعلماء في مذهب الشافعي وأحمد

أحمد ، أن يكون كمن صلى جماعة ، كقول أبي حنيفة والثاني يكون كمن صلى مفرد كقول مالك . وهذا أصح لما ثبت في الصحيح عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال « من أدرك ركعة من الصلاة فقد أدرك الصلاة »

وهذا قال الشافعي وأحمد ومالك وجمهور العلماء ، به لا يرد مدركا للجماعة إلا بإدراك ركعة ، لكن أبو حنيفة ومن بعده يقولون ، به يكون مدركا له إذا أدركه في التشهد

ومن فوائد النزاع في ذلك أن المهر يد صلى حاتم أبيه ثم الصلاة ، إذا أدرك ركعة فإن أدرك قبل من ركعته صلى القولين المتقدمين

، لصحيح أنه لا يكون مدركاً للجمعة ولا للجمعة إلا بإدراك  
ركعة ، وما دون ذلك لا عدله ، وإنما يفعله جماعة الإمام وهو بعد  
سلام الإمام كالشعر فانهنق الأثمة ، والله أعلم

### فصل

وَمَا تَصِفُ مِنْ حَدِيثِهِ أَنَّهُ سَبَّحَ أَيْدِي فِي السَّحِيلِ وَالْأَعْيَابِ وَعَبِيرَ  
ذَلِكَ مِنَ الْأَشْجَارِ لَمْ يَقُمْ عِنْدَهَا بِرَرِجَ أَرْضُهَا بِمَوْضِعٍ مَعْلُومٍ  
فَمِنْ الْجَدِّ مِنْ هِيَ عَنْ ذَلِكَ ، عَقْدَ أَنَّهُ دَاخِلٌ فِي هِيَ النَّبِيِّ  
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ رَجْعِ النَّبِيِّ فِي بَدْوٍ صَلَاحُهَا <sup>(١)</sup>  
نَهْمٌ مِنْ هِيَ مِنْ حُورٍ ذَلِكَ ، بِدَرْجَانِ الْيَاسِ هُوَ الْمَقْصُودُ ، أَسْجَرُ  
نَامٍ ، كَمَا مَرَّكَ عَنْ مَالِكٍ وَبِهِ هَذَا ، مِنْ حُورِ الْأَحْيَالِ عَلَى ذَلِكَ ،  
أَنْ تُوَحَّرَ الْأَرْضُ ، بِسَاقِي عَلَى شَجَرٍ مَحْرُومٍ مِنْ الْخَضِرِ مِنْهُ  
، لَكِنْ هَذَا بِشَرْطٍ هُوَ أَنَّ الْمَدِينَةَ فِي الْآخِرِ لَمْ يَصْحَ وَبِهِ لَمْ  
يَشَرْطُ كَالْأَرْضِ الْمَدِينَةِ ، وَبِهِ لَمْ يَخُفَ عَلَى الْأَرْضِ مِنْ الْمَدِينَةِ .  
وَأَكْثَرُ مَعْنَى دَالِهِ مِنْ هِيَ ، هُوَ حَرٌّ كَبِيرٌ مِنْ مَقْصُودِهِ . وَقَدْ  
يَكُونُ دَلِيلًا وَهُوَ دَلِيلٌ بِسَبِّهِ ، فَلَا يَحُورُ الْحَقُّ فِي مَدِينَةِ قَاتِهِ  
وَهَذِهِ الْحَقُّ ، وَبِهِ كَانَ أَنَّهُ صَبِيٌّ عَلَى دَرْجِهِ فِي كِتَابِهِ بِطَالِ  
الْحَبْلِ مَوْاقِعَ أَمِيرِهِ . فَالْمَقْصُودُ مِنْ تَحْدِيدِهَا بِطَالَةِ

(١) رَوَاهُ الْحَارِثِيُّ وَمُسْلِمٌ وَأَحْمَدُ وَابْنُ دَاوُدَ وَابْنُ أَبِي عَرَبٍ

وقد ثبت طلال الحبل التي يكون طهرها محلها لسطحها ، ويكون  
المقصود بها من ما حرم الله : سوله ، كالحبل على ارض ، وعلى إسقاط  
الشمعة ، غير ذلك ، الأدلة الكبيرة في غير هذا الموضع "   
ومن الملاء من حور الضمان الارض و"شمع مطلق" ، **ب** كال  
الشجر مفصود ، كما ذكر ذلك في عمده وهذا القول أصح وله  
مأخذان .

أحدهما أنه إذا حتمت الشجر ، الأرض ، فتحور الأجرة في أحدهما  
لتميز التفریق بينهما في العادة

والمأخذ الثاني أن هذه الصورة لم تندرج في سبب النبي صلى الله  
تعالى عليه وسلم قال رب الأرض لم يبع ثمره ، بل آخر أصلا والفرق  
بينهما من وجوه

أحدها . أنه لو امتنع الشجر الأرض حار ، ولو اشترى الزرع قبل  
اشتداد الحب بشرط النقاء لم يجر فكذلك يفرق في الشجر

الثاني أن المائع عليه السقي ، غيره ، مما فيه صلاح الثمرة حتى  
يكل صلاحها وليس على المشتري شيء من ذلك وأما الصائم

(١) لعله يفصد كتابه في انطال حلة الحبل . فانه رحمه الله  
توسع فيه في القبول على انطال الحبل في لعله لم يسق إليه وله  
غيره في تناواه كلام ممنوع فله جمع إليه من شاء

والمستأجر ، فإنه هو الذى يقوم بالسقى والعمل ، حتى نحصل ثمرة أو الزرع  
فاشتراء الثمرة شراء للمدب ولوطا ، فإن المدب عليه تمام العمل  
حتى يصبح ، بخلاف من دفع إليه الحقيقة ، كان مدبا ، مدبا عديها .

الثالث أنه لو دفع المدب إلى من عمل عليه نصف ثمرة  
ورزعه كان هذا مسافاه ورزعه واستحق نصف الثمرة ورزعه عمله ،  
وليس هذا اشتراء للمدب والثمر

الرابع أنه لو أعتق أرضه لمن يزرعه ، أو أعطى شجرته لمن  
يسعملها ثم يدفع إليه ، كان هذا من حسن العارية لا من حسن  
هبة الأعيان

الخامس أن ثمرة الشجر من محل الوقف ، كمنعه الأرض وليس  
الطائر . واستحق الطائر حذر المكسب والخدمة والإجماع ، ولأنه كان  
يحدث شيء بعد ثبوته . صح عقد الإحارة عليه . كما يصح على المبيع  
وإن كان أعيانا

ولهذا يجوز ملك إحارة المنشأة بمدبها . وحارة البستان من يستعمله  
بعمله هو من هذا الباب ، ليس من هو باب الشراء

وإذا قيل . إن فى ذلك عروا قبل . هو كالعروى الإحارة . فإنه  
إذا استأجر أرضا ليزرعها . دعاه مقصوده الزرع فقد يحصل ،  
وقد لا يحصل

وقد ثبت عن عمر بن الخطاب رضى الله عنه أنه ضمن حديقة

أشيد بن حصير بعد موته - ثلاث سنين ، وأحد الصالحين ، نصره  
 في دينه « ولم ينكر ذلك عليه أحد من الصحابة  
 وأيضاً ، فإن أرض العروة لم تفتحها المسجون دفعها هو إليهم -  
 وفيها السجود والأعصاب - لم يعمل عليها بالخراج وهذه إجابة  
 عنداً كثر العلماء

### فصل

وأما ما أخرجه ولادة المسلمين من العشر وزكاة الماشية والتمارة  
 وغير ذلك فإنه ينقطع عن صاحبه إذا كان لإدم عادلاً نصره في  
 مصارفه الشرعية تنفق المله - فإن كان طليلاً لا نصره في مصارفه  
 فيبقى لصاحبه أن لا يدفع زكاة إياه بل يصرفه هو إلى مستحقها .  
 فإن أكره على دفعها إلى العالم ، بحيث لو دفعها إليه لحصل له صرور  
 فأنها تجوز في هذه الصورة عند أكثر العلماء وهم في هذه الحالة  
 غلبوا مستحقها ، كولي السبب ، وظهر الوقف ، إذا فصب منه ، نصره  
 في غير مصارفه

### فصل

أما الزكاة في المساقاة والمزارعة .  
 فهذا مبني على أصل وهو أن المزارعة والمساقاة هل هي حرة أم  
 لا ؟ على قولين مشهورين



أحدهما قول من قال : إنها لا تنجور ، واعتقد أنها نوع من الإحارة  
بعوض مجهول ، ثم من هؤلاء من أطلق مطلقاً ، كأنه حنيئة

، منهم من استثنى مائة من هذه الحشرة فحوزوا المسابقة للصحة ،  
لأن الشجر لا يمكن إحارته ، بخلاف الأرض . وحوزوا المراجعة على  
الأرض أي فيها الشجر ، نعم للمائة ، إما مطلق ، كقول الشافعي ،  
وبما إذا كان النقص قدر الثلث في دونه ، كقول مالك

ثم منهم من حوز المسابقة مطلقاً كقول مالك ، والشافعي في التقدم  
وفي العديد نصر الحوز على القول بالمسابقة

والقول الثاني قول من يحرم مائة والمراد به ويقولون إن هذا  
مشركة ، وهو خمس عمر خمس الأجزاء أي شرط فيها معرفة قدر النفع  
والأجرة . فإن العمل في هذه الحقوق ليس بمقصود ، بل هو ودهو للثمن  
الذي يشتركان فيه ، ولكن هذه شرع بماله ، وهذا معناه  
وهكذا المضاربة .

وعلى هذا فإدراك من يحب هذه المهود ، حسب العمل في مسطحة مثله  
من الرمح ، ما تلتزم به ، بما يصعب ، بل يحب حرة ، مثل ذلك من وهذا  
القول هو الصواب المستوعب . عليه جمع الصحة

والقول بخبر مائة ، مراعاة قول حماد بن أسيد ، من الصحة  
وليسين وغيرهم . ومذهب الثلث برسمه وبن أبي ليلى ، أي يوجب

ومحمد ووقفه الحديث ، كأحمد بن حنبل واسحق بن راهويه ومحمد بن  
 اسحق بن حزيمة وأبي بكر بن المنذر ، وخطابي وغيرهم  
 والصواب أن المزارعة أحسن من المنة حرة ضمن مسمى لأب أقرب  
 إلى العدم ، نعم من الخطر أن الذي نهى عنه النبي صلى الله عليه وسلم  
 من المفود ، منه ما يدخل في حنسن ، وما يحرم في القرآن ، ومنه ما يدخل  
 في حنسن المنسر الذي هو القمار ، ومع الله ، هو من نوع القمار والميسر  
 فالأحررة ، لنقض إذا كانت عرباً ، مثل مسلم ووصف ، ولم يرد ، ولم يعلم حنسه  
 كان ذلك حرراً وقاراً

ومعلوم أن المستأجر إنما يقصد الاندفاع بأدركه محصول الرزق  
 له ، فإذا أعطى الأحررة المسماة كان المؤجر قد حصل له مقصوده فبقين  
 وتم المستأجر قد يرى هل يحصل له ربح أم لا ؟ بخلاف  
 المزارعة فانهما يشتركان في المعسر ، وفي الحرمان ، كما في المصنف به  
 من حصل شيء مشتركاً به ، وإن لم يحصل اشتراك في الحرمان ، وكان  
 ذهب مع مال حدي في مقابلة ذهب مع شيء ، ولهذا لم يجوز أن  
 يشترط لأحدهما شيء مفقود من البناء ، لاقى انصرافه ولا في المسافة ، ولا  
 في المزارعة لأن ذلك يحذف العمل إذ قد يحصل لأحدهم شيء والأحر  
 لا يحصل له شيء وهذا هو الذي نهى عنه رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 في الأحاديث التي روي فيها «أنه نهى عن المزارعة» أو «عن كرى الأرض»

أو من المزارعة ، كحديث رجع من حديث وغيره . فإن ذلك قد جاء  
مفسراً ، فبهم كانوا عاملون عنه ، برزق نفقة معينة من الأرض لذلك  
وهذا قال الثوري بن سعيد . إن الذي هو عنه رسول الله صلى الله  
تعالى عليه وسلم من ذلك أمر إذا طر فيه ذلك المأكل والمأكل من العلم  
أنه لا يجوز . فانه المزارعة ثمرة ملائمة ، سواء كان لغير من انالك  
والعامل أو غيره . وسواء كان ينفذ الإيجار أو المزارعة ، غير ذلك .  
هذا أصح الأقوال في هذه المسألة . وكذلك كل مكان من هذا  
الحبس ، مثل أن يدفع دابة ، معينة إلى من يكتسب منها ، والرجح  
بيده . أو من يدفع ماشية أو محلة إلى من يقوم عامر بالصوف واللبان  
والفول والعسل بيدها

وإذا عرف هذا القول في المزارعة فمن قال من المزارعة أن  
المزارعة باطلة . قال لزرج كل له لأرض ، إذا كان المزارعة ، أو  
للعامل إذا كان المزارعة . ومن كان له لزرج كان عليه العشر

وأما من قال . أن رب الأرض يستحق حصة من الزرع .  
فإن علمه عشرة باتفاق لأئمة ، ولم يقل أحد من المسلمين .  
رب لأرض يقاسم العامل ، ويكور العشر كله على العامل . فمن قال  
هذا فقد خالف إجماع المسلمين

فصل

وما سمع المعروف في الأرض لدى بطه ، ورقه ، كالقمت واخبر  
والقدوس ، والعجول ، النور ، النصل ، شبه ذلك معه قولان للعلم  
نحوها . أنه لا يجوز . كما هو المشهور عند أصحاب الشافعي وحمد  
وعبرها قالوا لأن هذه أعز عتبة المنة ، ثم توصف فلا يجوز  
بمهم ، كمعبرها من الاعراب العشرة ، ذلك دخل في نهي النبي  
صلى الله عليه وسلم عن بيع العرب .

والذي في أن سمع ذلك حذر ، كما قوله من يفعله من أصحاب مالك  
وصيره وهو قول في مدعي حمد وعبره . وعد القول هو «صواب لوجه  
منه . أن هذا ليس من العرب ، بل أهل حيرة يستدلون بما ظهر من  
الورق على المعنى في الأرض ، كما يستدلون بما يظهر في الماء من طوره  
على بواطله . وكما يستدلون بما يظهر من الخموار على بواطله . من  
سأل أهل حيرة أخبروه بذلك والمرجع في ذلك إليهم

الثاني أن العلم في المسبح بشرط في كل شيء بحسبه في طهر  
بعضه ، حتى بعضه ، كان في إظهار باطله مشقة وخرج كفي بظاه .  
كالقمار ، فانه لا يشترط رؤية أساسه ، بل الحل الحيطان . وكذلك الحيوان  
وأمثال ذلك

الثالث . أن ما احتيج إلى منه . فانه يوسع فيه مالا يوسع في

غيره فيسحقه اش ربح الحاجة ، مع قيام السبب الحاضر ، كما أرحص  
في المرايا بخرصها ، وأقام بخرص مقدم الكيل عند الحاجة . ولم يجعل  
ذلك من لمسة التي هي عنها . فان المزاينة هي بيع المال بحسنه  
مخارجه . د كان بوي بالاندق . د كان غير روى فعلى قولين  
وكذلك حصص التي على اقله تسمى عليه وسر في اتباع الثمر  
قل بد صلاحه اش شرط نفسه ، مع أن عدم الثمرة لم يحقق بعد ولم ير ،  
فعل . لم بوجه . ولم يعلم تادما لذلك . والسبب محذور إلى بيع هذه  
النباتات في الأرض

ومما يشبه ذلك بيع اتفاق ، كقواني المطبخ والخيار . الفناء وغير ذلك  
من أصحاب الشامي وأحمد ، وغيرهم من قول لا يجوز بيعها  
إلا لقطعة لقطعة . وكثير من العلماء من أصحاب مالك وأحمد وغيرهم  
قالوا . انه يجوز بيعها مطلقا على الوجه المصداق وهذا هو الصواب . فان  
بيعها لا يمكن في المدة إلا على هذا الوجه . وبيعها لقطعة لقطعة إما  
متعسرا . ومتعسرا فإنه لا يتمير لقطعة عن قطعة ، بد أكثر ذلك  
لا يمكن المدة . يمكن أخيره ، فمع الاتفاق بعد ظهور صلاحها كبيع  
ثمرة اللسان بعد ادو صلاحها . د كان بعض المبيع لم يحقق بعد ، ولم  
ير ولهذا بد هذا صلاح بعض الشجرة كان صلاحا لما فيها باتفاق  
العلماء . ويكون صلاحها كثر ما في اللسان من ذلك النوع في أظهر

قولى جمهورهم . بل يكون صلاحها لجميع ثم الفساد الذى حثت العادة  
أن سماع جملة واحدة ، فى أحد قولى العلماء  
وهذه المسئلة وغيرها مما ذكرناه فى هذا الجواب مبسطة فى غير  
هذا الموضوع

### فصل

وأما إذا أسلم فى حمله فاعراض عنه ، ثم بعد ذلك  
هذه فيها قولان للعلماء  
أحدهما أنه لا يجوز لاعبيس عن دير السيد مير ، كما هو  
مذهب أبى حنيفة والشافعى وأحمد فى إحدى الروايتين عنه  
والثانية : يجوز لاعبيس عنه فى الجملة ، إذا كان سمر الوقت  
أو أقل وهذا هو المردى عن بن عباس رضى الله تعالى عنه ، حيث  
جوز إذا أسلم فى شيء أن يأخذ عوض نفسه ولا يربح مرتين وهو  
الرواية الأخرى عن أحمد ، حيث جوز أحد الشيوخ عن الحنابلة إذا لم يكن  
أعلى من قيمة الحمله وقال بول ابن عباس فى ذلك ومذهب  
مالك يجوز الاعتراض عن الطعم والحرص له من  
والأولون احتجوا بما فى السنن عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم  
أنه قال « من أسلم فى شيء إلا يصرفه إلى غيره <sup>(١)</sup> » قالوا وهذا  
يقضى أنه لا يبيع دين السمس لاس صاحبه ولا من غيره  
(١) رواه أبو داود وابن ماجه عن أنس بن مالك

والقول الثاني أصح، وهو قول بن عباس ولا يعرف له في  
الصحة مخالفة، وذلك لأن دين السلم دين ثابت لحاز لا يختص  
عنه، كدين القرض، وكالثمن في البيع ولأنه أحد المعوضات في البيع  
بحر الأعيان عن المعوض الآخر

أما الحديث في استداده نظر فإن صحه فالمراد به أنه لا يحصل  
دين السلم لمعاني ثني آخر ولهذا قال « فلا يصرفه إلى غيره » أي  
لا يصرفه إلى سلف آخر. وهذا لا يجوز، لأنه يتضمن الرجوع فيما لم يصح  
وكذلك إذا أمضاه عن ثمن ما بيع والقرض، فإنما يصاحبه عنه سمره  
لما في السنن عن ابن عمر « أنهم سألوا النبي صلى الله عليه وسلم  
فقالوا إنا نبيع الأبل بالتمنع بالذهب، ونفرض الورق، ونبيع بالورق  
ونقص الذهب؟ فقال لا بأس إذا كان سعر يومه، إذا ائتمرتما وليس  
ببشكل ثني. » معور الأعيان بالسعر، لئلا يرجع فيما لم يصح

فإن قيل - فأنع دين السلم ببيع ذلك، فهي عن بيع ما لم يفيض  
من المعنى إنما كان في الأعيان لا في الديون

### ❖ فصل ❖

وإنما إذا اشترى أرضا للزراعة فأصاها آفة  
فهدم مسألة وصح الجوائح في الثمر. فإن اشترى ثمر قد بدأ

صلاحه<sup>(١)</sup> فأصابته حائضة فقل كمال صلاحه فإنه يتيم من صلاته  
الناشئة عنه فقهاء المدينة ، كمالك وغيره ، وفقهاء الحديث ، كأحمد وغيره  
وهو قول معلق لكثير من . فإن الشافعي علق القول بصلوحي الحديث

، الحديث قد ثبت في صحيح مسلم عن النبي صلى الله تعالى عليه  
وسلم قال « إذا تمت من أحبكم ثمرة فأصابها حائضة فلا يحمل لك أن  
تأخذ من » من أحبكم شيئاً ، به يأخذ أحدكم من أحبكم غير حق ؟ »  
والأعمد يؤيد هذا القول من المصنف تعلق قبل ، لكن اشترى من  
قصده فأشبه ما لو تعلق بمسح الحي المؤخرة قبل التمكن من استيفائها  
« إذا قبل هذه الثمرة تعلق بعد القبض ، قبل قبض الثمرة التي  
لم تكن صلاحها من حسن قصص لمسح من المقصود إنما هو حدادها  
بعد كمال الصلاح ولقد إذا شرط المشتري في قصص بعد كمال  
الصلاح<sup>(٢)</sup> كانت من صلاته

« قد سارع الفقهاء ، هل يجوز له أن يبيعها قبل الحداد؟ على قولين  
هما روايتان من أحمد  
أحدهما لا يجوز لأنه مع المبيع قبل قصصه إذا لو كانت مقصورة  
لكانت من صلاته

(١) في خطبة « من هو صلاحه »

(٢) في الخطبة « من كان الصلاح »



والثاني : محور سم ، وهو الصحيح لأنه فصحا فنقض المبيع  
للعصوف ، وإن لم ينضم . فليس له أن يفسد ، كعصا ليس المؤجرة  
فإنه إذا فسد ما ربه لعصوف وأدفع ، وإن كانت قد بدت تكون  
من ضمان المؤجر

يكن بيع الدوم ، هل له أن يؤجره ؟ كثر من أسأله به ؟  
على ثلاثة أقوال ، هي ثلاث روايات عن أحمد قيل يجوز ، كقول  
الشافعي ، وقيل لا يجوز ، كقول أبي حنيفة . وحده الأول ، في عدم  
بعضه ، لأن المدفع له نصيب ،

وقيل : إن أحدث بها عمرة حارة ، ولا فلا .

والأول : صحيح لأن مصعونة عليه ، فليس . بمعنى أنه إذا لم  
يسبق له بيعت من صاعدا من ضمان المؤجر ، كما لو بدت ثمرة بعد  
صلاحه ، والتمسك من حده ، ولكن إذا بدت العين المؤجرة كانت  
المدفع نالها من ضمان المؤجر لأن المستأجر لم يتمكن من استيفائها  
فهدد بين ما قبل التمكن وبعده

### ﴿ فصل ﴾

أما إذا استأجر رصاً الاردياع فسد بها آفة ، وإذا تلف الررع  
بعد تمكن المستأجر من تحده ، مثل أن يكون في الصدر ، فيسرقه القاص  
أو يؤجر حصده عن وفته حتى ينفذ . فهذا يحجب على المستأجر الأجرة

وإذا كانت الآفة مائة من الزرع فيها لا أجرة عنه إلا زرع  
وأما إذا كانت اربع ، ولكن الآفة مائة من عدم صلاحه ، مثل  
نار أو ريح أو برد ، أو غير ذلك مما يفسده ، بحيث لو كان هناك  
زرع غيره لأفسده فيها منه قولار

أظهره ، أن يكون من صلب المؤخر ، لأن هذه الآفة أتلفت  
المصلحة المقصودة بالبعد ، لأن المقصود بالبعد هو المصلحة التي يثبت بها  
الزرع حتى يتمكن من حصاده ، وإذا حصل الأرض ما يمنع هذه المصلحة  
مطلقا ، بطل المقصود ، بالبعد ، بل التمكن من استيفائه ، ومن هذا  
ما لو صادت الأرض صحته فبطل الزرع ، أو كانت إلى جانب بحر أو سمر  
فأنفق الماء تلك الأرض قبل كل الزرع ، نحو ذلك ، وهي هذه الصور  
كلها تنفع من صلب المؤخر ، وليس على المصالحح أجرة ما تعطل  
الانقاع ، ، كما لو دانت الدابة استأجرة ، أو أعطى الماء ، ولم يمكن  
الانقاع بها في شيء من المصلحة المقصودة ، لعمد ، وأمثلة هذه الصور  
وغير هذا مثل أن يسرق ماله أو يحرق من النار ، ومن المصلحة  
المقصودة بالبعد لم تفسد ، فإنه يمكن أن يبيع بها هو وغيره ، وأن  
يخطب من الله ، أو الخراب

، عليه ذلك أن ينفق المال الذي أكثرى الدابة لخلقه ، وأن  
الأجرة عنه ، بخلاف ما إذا كانت الآفة مائة من الانقاع ، مطلقا له

وأعيرته من دون بمنزلة موت المدونة وخلفاء الدار المؤجرة  
 يظهر مرفوعة من الدار أن يسرق سارق زرعه ، وأما إذا  
 جاء جيش عام في سنة أربع فمرفوعة محذورة من هذا لا يمكن  
 تصديقه ولا الاحتراز منه .  
 ونظيره أنت محض جيش عام فيخرج الناس من مدينتهم  
 التي يسكنونها

### ❦ فصل ❦

وأما حصار الأب لانه السكر له أم على السكاح  
 فمرفوعة قولان مشهوران ، هما روايتان عن أحمد  
 أحدهما أنه يجر السكر له أم ، كما هو مذهب مالك ، والشافعي ،  
 وهو اختيار ظرقي ، القاضي ، صحيحه  
 والثاني لا يجرها ، كذهب أبي حنيفة وغيره . هو حصار  
 أبي بكر عند الحرير من حصار  
 وهذا القول هو الأصوب  
 والناس متنازعون في مساط الإحصار . هل هو المكاراة ، أو الصمر  
 أو مجموعهما ، أو كل منهما ؟ على أربعة أقوال . هي أربعة أقوال في  
 مذهب أحمد وغيره  
 والصحيح أن مساط الإحصار هو الصمد ، وأن السكر المألم .

لا يجزئ أحد على الكناح فقد ثبت في الصحيح عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أنه قال « لا تنكح السكر حتى تستذن ، ولا الثوب حتى تستأمر . قيل له : السكر تستحي فقال إذن صانها » وفي لفظ الصحيح « والمكر يستأمنها أوها » فهذا يعني النبي صلى الله تعالى عليه وسلم : لا تنكح حتى تستذن ، وهذا يقتضي الآب وغيره وقد صرح بذلك في الرواية الأخرى الصحيحة ؛ وإن الآب نفسه يستأمن

وأيضاً . فإن الآب ليس له أن يصرف في ماله فلهذا يجوز أن تصرف في نفسه ، مع كراهتها ، رخصاً ؟

أما قولهم : إن لصهر سبب للحد ، فالصحيح الإجماع فيمنع الاحتياط به فلهذا لم يثبت فيه بالحد ، إلا جماع

وأما حمل الصلاة موحداً للحد ، فهذا مخالف لأصل الإسلام ، فإن الشارع لم يحمل الصلاة سبباً للحد في موضع من المواضع لجمع عليها ، فحمل الحد ذلك عند وصف لا تأثير له بالشرع ، وأما : فائدة قولوا بالإجماع ، صريحاً ، فيما إذا عشت كعق وعتب الآب كفواً آخر ، هل يؤخذ بتعيينه ، به بين الآب ؟ على وجهين في

مذهب الشافعي ، أحمد فمن حمل الميرة تعصباً بنفسه ، ومن حمل الميرة تعصباً لآب كما في قوله من اعتاد واشترى ، الصبر

مالاً ينجي

باب قيل قد دل النبي صلى الله تعالى عليه وسلم في الحديث الصحيح «الأيمن أحق بنفسه من وليها» واليسار تساذن ، وإدما صلتها « وفي رواية «التيب أحق بنفسها من وليها» فله حمل التيب أحق بنفسها من وليها دل على أن السكر ليست أحق ، وليس ذلك إلا للآب والجد ، وهذا عمدة المخبرين ، وهم تركوا العمل بنص الحديث وظاهره ، فتمسكوا بدليل خطئه ، ولم يعموا مراد النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ، وكذلك قوله «الأيمن أحق» «ها من وليها» «مع كل ولي» وهم يحصونه بالآب والجد

الذي «ولول السكر تساذن» ، ولا يحسن استنباطها ، ، قالوا هو مستحب ، حتى يطرد معصوم نفسه وقابها فكان مستحباً أكفى ، وه بالسكر ، «ادعي أنه حيث يجب استنباط السكر فلا بد من التيق وهذا قاله بعض أصحابنا في «تجد» وهو محال لا حجاج المستبين فملهم ، «المعصوم» «سأل الله تعالى عنه» «وسلم» «وبه قد ثبت بالسمعة المستقيمة» «تدق الأداة قبل هؤلاء» ، «ادرج السكر» «أحوها أو غيرها» «وبه تساذن» «وإذن صلتها» .

وما لا هووم قاضي صلى الله تعالى عليه وسلم فرق بين السكر والتيب ، كما قال في الحديث الآخر «لأنسج السكر حتى تساذن» ، ولا التيب حتى تسامر ، «قد كر في هذه أقطار» ، وفي هذه لفظ الأمر ، وحمل يدر هذه . الصيات ، كما أن يدر ذلك الطلق

فهذان هم الفرقان فدان فرقهما الذي صلى الله تعالى عليه وسلم  
بين المكر والنيب لم يفرق بينهما في الإحصاء ، عدم الإحصاء وذلك  
لأن المكر لما كانت نسجته تسكن في أمر مكاحها لم تحطب إلى  
نفسها ، بل تحطب إلى إيهاب وروبه يستدغم فتأذله ، لا تأذره امتداء  
بل تأذله إذا استذها ، ويذها صيته

وما النيب فقد زال عنها حياء الكفاة فمكحها المكاح ، وحطبت  
إلى نفسها وتامر الولي أن يرهحها فهي آمرة له ، وعليه أن يصيها ،  
فيزهجها من الكفاء إذا أمرته بذلك قالولي مأمور من جهة النيب ،  
ومستأذن لذكر فهذا هو ندي من عليه كلام النبي صلى الله عليه وسلم  
، ما نروبها مع كراهتها للمكاح . فهذا يحلف للأصول ولما قول ،  
والله لم يسوغ لودها أن تكرها على دم أو إحارة إلا بذنها ، ولا على طعام  
أو شرب أو لمس لا يردده فكيف تكرها على دم صمه ، معاشرته من  
تكره معاشرته ، وأقله قد حمل من الروحاني مودة ورحمة . فإذا كان  
لا يحصل إلا مع بعضها له ونورها ، فأي مودة ورحمة في ذلك ؟

ثم إنه إذا وقع الشقاق بين الروحانيين ، فقد أمر الله بمعصية حكم من  
أهل وحكم من أهلها . والحكم كما صمها الله عز وجل هما حكمان عند  
أهل المدينة وهو أحد القولين للشافعي وأحمد وعند أبي حنيفة

والأموال الآخر هو، وكلان والأصل صحيح لأن الوكيل ليس  
بحكم، ولا يحتاج فيه إلى أمر الأئمة، ولا شرط أن يكون من الأهل  
ولا يخص محل الشقة. ولا يحتاج في ذلك إلى نص خاص. ولكن  
إد وقع الشقة، فلا بد من أن يكون له نص خاص  
أخذه، كما على الآخر. فأمور الله تعالى. يجعل أمرهم إلى من  
من أئمتها، يميل. هو الأصلح، من جمع أو تهربق بموص، أو غيره  
وهنا تلك الحكم لو جحد مع الآخر الصلح دون من الرحمن  
تلك الحكم لأخر مع الأول بدل الموص من ما لم بدل  
إذنها، الكو. ص. ١٠٠ من ط

وطرد هذا القول. لأن يطلق على به لصغير ونحوه،  
إذا رأى المصدقة، كما هو إحدى الروايات عن أحمد، وكذلك مجمع  
عن أبيه، دارني، المصدقة ط

وأما من ذلك أنه بد طعم في الدحول فلا بد من هو ط  
لصف الصدق. إذ قيل هو لدى مده عقدة مكاح، كما هو قول  
مالك، أحمد، في إحدى الروايات عنه، لقرا من على صحة هذا  
القول وليس لصرف كثر مده. فانه وحده في الأصل محالة،  
ونصفها د. باب من غير نفس وكان يلحق الطلاق بالمسوخ فوجب  
أن لا يتصف، لكن الشرع حرره، تنصيف الصدق لما حصل لها من  
٨٢ - ماردبيات

الانكسار به ، وهذا جعل ذلك عوضاً عن المتعة ، عند إباحة ما شاع به  
وأحمد في إحدى روايات : « يجبوا له لكل متعة » ، إلا أن طهقت  
بعد العرض وقبل الدخول والميسر ، فحبها ما عرض لها ، وأحمد في  
الرواية الأخرى مع أبي حنيفة وغيره لا يوحسون متعة ، إلا أن طهقت  
قبل العرض والدخول ، يملكون متعة عوضاً عن نصف الصداق .  
ويقولون كل مطقة قائم ، أحد صداقاً ، لا هذه

وأولئك يقولون : الصديق اسفر قبل الطلاق بالمدد ، والدخول .  
والمتعة سبب الطلاق فتجب لكل مطقة لكن المطقة بعد العرض  
وقبل الميسر تمتت بغير صداق فلا تسحق زيادة وهذا القول  
أقوى من ذلك القول قال الله حمل الطلاق سبب المتعة ، فلا يحصل  
عوضاً عما سبه العقد والدخول .

لكن يقال على هذا : فالقول الثالث أصح وهو الرواية الأخرى عن  
أحمد : أن كل مطقة لها صداق كما دل عليه ظاهر القرآن وعمومه  
حيث قال ( ٢ : ٢٥١ ) وللمصدة منافع بالمعروف حقاً ) وأيضاً فإنه قال  
( ٤٩ : ٣٣ ) إذا تكهنت لمؤمات ثم طلقتموهن من قبل أن يسوهن فلكم  
عليهن من عدة تفتدونهن ، فلهن وسرّوهن سراهما حجباً ) فأمر  
بتمتع المطلقات قبل الميسر . ولم يخص ذلك بمن لم يعرض له ، مع  
أن غالب النساء يطلقن بعد العرض



وَنَصَّ ، قَدْ كَانَ سَبَبَ الْمُنْعَةِ هُوَ الطَّلَاقُ ، وَنَصَّبَ لَهُ هُوَ الْعَقْدُ  
فَالْمَوْضِعُ الَّذِي لَمْ يَسْمَعْ لَهُ أَمْرًا ، بِحَبِّهَا مِثْلَ الْمَثَلِ بِالْعَقْدِ ، وَيَسْتَقَرُّ بِمَوْتِ  
عَلَى الْقَوْلِ الصَّحِيحِ الَّذِي دَلَّ عَلَيْهِ حَدِيثُ « تَزَوُّجُ نِسَاءٍ وَشُقَّ الَّذِي  
رُوحَتْ عَنْهَا رُوحُهَا قَدْ نَزَّ عَنْهَا مَوْرًا » فَقَصَى لَهَا النَّبِيُّ  
صَلَّى اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَهَا مَهْرَ امْرَأَةٍ مِنْ نِسَائِهِ ، لَا وَكَيْسَ ، وَلَا  
شَطَطَ (١) ، لَكِنْ هَذِهِ تَوَلَّيْتُ قَوْلَ الْمَسْبُوعِ لَمْ يَحِبَّ لَهَا نَصَبَ الْمَهْرِ  
بِصْنِ «مَرْأَى» ، لَكِنْ لَمْ يَشَرْطْ لَهَا مَهْرًا مَسْمُومًا ، وَانْكَسَرَ لَهَا حَصْلُهَا  
بِالطَّلَاقِ الْبَحْرَ بِنِسْبَةِ ، وَلَسَ هَذَا مَوْضِعَ نَسَبِ هَذِهِ الْمَثَلِ

وَلَكِنْ مَعْرُوفٌ أَنَّ شَيْءَ لَامَةٍ دُونَهُ يَحْمِلُ الْكَافَ إِذَا لَمْ تَزِدْ  
بَلْ إِذَا كَرِهْتَ زَوْجًا حَصَلَ بَيْنَهُمَا شَيْءٌ ، فَإِنَّ يَحْمِلُ أَمْرًا ، إِلَى غَيْرِ  
الزَّوْجِ ، مِمَّنْ يَطْرُقُ فِي الْمَصِيبَةِ مِنْ أَهْلِهَا ، وَيَحْتَصِفُهَا مِنْ زَوْجِ بَدُونِ  
أَمْرٍ ، فَكَفَّ تَوْسِيرَ مَهْرٍ أَيْ بَدُونِ مَهْرٍ ، وَرَأَى أَمْرًا مَعَ الزَّوْجِ  
كَأَنَّ قَالَ صَلَّى اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ « يَدْعُو اللَّهُ فِي النَّسَاءِ » مِنْ عَوَالِ  
عَمَلِكُمْ ، وَإِنَّكُمْ أَحَدُكُمْ هُوَ شَأْنُ اللَّهِ ، وَاسْتَحْلَامُ فُرُوجِهِمْ بِكَلِمَةِ اللَّهِ (٢)

### فصل

وَنَصَّ إِذَا دُعِيَ الْهَرَمُ فَقَدْ أُعْطِيَ نِصْفَهُ نِصْفَهُ ، وَنِصْفُهُ لِلْمَوْتِ  
وَكَذَلِكَ لَوْ قَالَ أُعْطِيَ ثَوْبٌ هَذِهِ الدِّرَاهِمُ ثَلَاثَةُ نِصْفًا ، أَوْ دِرَاهِمُ حَقَاقًا

(١) رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (٢) رَوَاهُ بْنُ مَسْعُودٍ وَابْنُ أَبِي حَتْمَةَ وَابْنُ أَبِي عَرَبٍ  
صَحِيحٌ ، وَ«عَوَالِ» يَمْنَى أَسْبَابُ

فيه يجوز، سواء كانت مشوشة أم حاضرة ومن الفقهاء من يكره ذلك. ويجوز له من باب مَدَّ عَجْوَةَ الْكُوْنَةِ بَاعَ دَصَّةً، كَبَحَاةً دَنْصَةً، وَتَصَلَ مَسْأَلَةُ مَدَّ عَجْوَةَ أَنْ يَبِيعَ مِلًّا، نَوْبًا كَبَحَاةً، وَدَعْمَةً، أَوْ مَعَ أَحَدِهِمَا مِنْ غَيْرِ حَنْصَةٍ، فَبِالْأَمَلِ فِي ذَلِكَ ثَلَاثَةٌ أَمْ ل

أحمد بن محمد بن مطهر، كما هو قول الشافعي ورواه عن أحمد  
والذي هو الحق، كما هو مذهب أبي حنيفة ورواه عن

ولذا ثلث الفري بين ر يكون مصدق به لرئوى محكمه مفصلا  
أو لا يكون وهذا هو مذهب مذهب أحمد بن محمد بن مشهور عنه فاد باع غير  
في بواه سوى ، وسمي منزوع لرئوى ، شقة ، ليس بشقة فريب ليس  
أو ليس ، نحو ذلك فانه محذور عندهما ، بخلاف . دا باع ألف درهم  
بمائه درهم في مبدل فان هذا لا يجوز

وإن كان المقصود مع لزوم تحسسه مفصلاً لم يجز وإن كان  
بمعنى غير مقصود حراً ومالك حراً، فقد دللنا على ذلك  
وهكذا إذا كان المقصود فيها شاملاً ليسير بخطتها فيها شعير يسير  
فإن ذلك يجوز عند الجمهور.

وكذلك إذا ساع لدرهم التي فيها عشب لحسنها ، فإن عشب غير مقصود ، والمقصود به المصحة للصحة ، ثم مثالا .

بكدت صروف العوس بالدارم العشوة ، يقول من كده به  
بيع قصة وحدها بحاص . و صحبيح الذي علمه الجهور من هذا  
كاه حشر

گفتگو

وَمَا مَعَ الْعَصَةِ دُفْلُوسُ الْبَاقِيَّةِ ، هِيَ الشَّرْطُ وَهُوَ الْحُلُوفُ وَالْتِفَاضُ  
كَصَرَفٍ لَدَرْجٍ عَالِدٍ بِيَرٍ ؟ فِيهِ قَوْلَانِ ، أَحَدُهُمَا : نَسَبٌ مِنْ حَسَبِ  
أَحَدِهِمَا : لَانَهُ مِنَ الْحُلُوفِ وَالْتِفَاضِ ، وَهُوَ هَذَا مِنْ حَسَبِ الصَّرَفِ  
فَارِ الدُّفْلُوسُ الْبَاقِيَّةُ شَيْءٌ الْآخَرُ ، فَهُوَ كَوْنُ نَسَبِهِمَا بِمَجْنَسِ الْأَثْمَانِ صَرَفٍ  
وَالثَّانِي : لَا يَشَرْطُ الْحُلُوفُ وَالْتِفَاضُ ، فَإِنَّ ذَلِكَ مَعْدِيرٌ فِي حَسَبِ  
لِذَهَبٍ وَالْعَصَةِ ، هِيَ : كَانَتْ تُبْزَوُ كَانَتْ مَصْعَاةً ، وَكَانَ مَكْسُورَةً ، بِخِلَافِ  
الدُّفْلُوسِ ، لِأَنَّ الدُّفْلُوسَ هِيَ فِي الْأَصْلِ مِنْ دُفْلٍ الْعَرُوصِ ، وَلِثَبَتِهِ عَارِضَةً لَهَا  
وَصَاعِدَةً مَبْنِيَةً عَلَى أَصْلِ آخَرَ ، هُوَ أَنْ يَمَعَ الْبَدَنُ مِنَ الْمَسْحِ مِنْ  
مَعْنَى صِلَا ، هَلْ يَحْوَرُ ؟ عَلَى قَوْلِ مَنْ يَحْوَرُ فِيهِ هِيَ فِي حَسَبِ أَهْلِ بَابِ  
كَالْحَدِيدِ وَالْحَدِيدِ ، هِيَ : صَاعِدَةٌ مَرُوحَةٍ ، وَالْقَطْرُ : الْمَطَرُ ، وَالْكُتْمَانُ  
بِالْكُتْمَانِ ، وَالْحَوْرُ : وَالْخَوْرُ .

أحمد بن الحنبل في صحيحه، وهو مذهب أحمد بن حنبل، وأحمد بن حنبل في أشهر الروايات عنه.  
والذي في ذلك حائر، وهو مذهب مالك والشافعي، وأحمد بن  
الرواية الأخرى عنه، حتى ذهب طائفة من الجمهور

ومن قول المتن : احتجوا في النعمان من ذلك ، كثبت القطر  
والكس ، الأسطر ، وقد التمس غير ذلك ، هل يحرى منه ،  
على ثلاثة أقوال :

أصحهم الفرق من مقتضى ، بعد صفة ، كثبت القطر  
والأسطر ، نحو ، ومن لا قصد ، كثبت القطر والكس  
والأثر ، غيره

وعلى هذا فالملوك يحى فهم لا عدد من هؤلاء ، من معصوم  
المحسن يحى ، ومن غير قصد يكون لم يحى ، فيم عده  
لأنهم لا قصد ، في أنه ، في معنى عدد ، لأن ، في قوله  
فهل يحرى ، فيها من عده ، في ، في ، كذاك فهم ،  
وهم في ، كذا ، في ، في ، كذا ، غير ذلك  
والوجهان في مذهب محمد ، غيره

### فصل

وما د كان لرجل له عبد غيره حق من عين أو دين ، فهل «أحد»  
أو نظيره ، غير إداره ؟ فهذا هو السؤال

أحدهما أن يكون سبب الاستحقة في طهرراً لا يحتاج إلى إثبات  
مثل استحقاق المرأة النكاح على زوجها ، واستحقاق الولد أن يعق عنه  
ولده ، واستحقة في الصف «صافعة على من رل به» ، فهذا هو أن يأخذ

مدون من علمه لحق بلا يب من ثبوت في الصحيحين « أن  
 هذا بيت عبده من ربيعة قال يارسول الله إن أبا سليمان رجل  
 شحيح دمه من ربيعة لا يطعم من الغنم ما يكفيه من ثمن فقال :  
 حري بالمتك ، لا تتركه ، ففعل ما أمر به من ماله  
 فله من ربيعة »

وهذا من عمر بن الخطاب من ماله غصبا طهر آبه و آله من فأحد  
 عن رسول الله صلى الله عليه وسلم من ماله غصبا

كذلك لو كان له من عبد أحد احكام وهو غطله أحد من ماله  
 فقدره ونحو ذلك .

وانى لا يكون العبد طاهر لا يصدق ، مثل أن يكون قد  
 جحد دمه ، جحد العصب ، الأمانة المدعى ثم أقره قولان ،  
 أحدهما ليس له أن يأخذ ، وهو قول مالك وأحمد ،

والثاني له أن يأخذ وهو مدع الكف ، في حقه حمما الله  
 في يسوع عدها لأحد من حسن حق ، لأنه استغفاره ، ولا  
 يسوع لأحد من غير الحسن ، لأنه موصى فلا يجوز إلا برضى العريم  
 والمجور ، قولون ، إذا منع من ثمة نوحات عليه ثبوت المعاوضة  
 مدون إدعاءه ، لكن من منع لأحد مع عدم ظهور الحق مسدود  
 عما في الدين عن أبي هـ ، رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال  
 : « إذا أئذى إلى من تمسك ، ولا يحسن من حالك »

وفي المسند عن بشير بن الخصاصية أنه قال « يا رسول الله إن لنا  
جيراً ما لا يدهون لنا شاة ولا فاذة إلا أخذها فإذا قد نالهم على شيء  
أفأخذها ؟ فقال لا . إذ الأمانة بي من أئمتك . ولا تحزن من جانبك »  
وفي المسند عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم « أنه قد نال من  
أهل الصدق يمدون علينا أئمتكم من أموالهم ما يريدون من غلبت ؟  
قال لا » رواه أبو داود ، وغيره .

فهذه الأحاديث تدل على المصنوع في نفس الأمر إذا كان ظاهر  
أخذه حبة ، لم يكن له ذلك . وإن كان هو يصدق أحد بطريق حبه  
لكونه حال الذي أئتمه به ما سلم إليه ماله . فأخذ منه غير ربه  
ولا استحقاق ظاهر كان حياً ، إذا قال أنا مستحق بحدثه في  
نفس الأمر لم يكن ما ادعاه طاهراً مباحاً ، وأما كمالو روج امرأة  
فأنكرت بكاحه ، والأمانة له فإذا فبرها على لوطاً من غير حجة  
ظاهرة ، فإنه ليس له ذلك ، وهو قد نال الحكم حكمه على حل بطلاق  
امراته لينة اعتقد صدقهم ، وكانت كاذبة في العلم ، لم يكن له أن  
يطلبها لما هو الأمر عليه في العلم .

فإن قيل . لا ديب أن ما يمنع من طاهره ، وليس له أن يظهر  
ذلك أمام الناس لأنهم لا يرون ما سكار ذلك . لأنه حرام في الطاهر  
لكن الإنسان إذا كان يعلم ذلك سرّاً فيما بينه وبين الله تعالى قيل

فمن ذلك سرّاً يقضي مهاد كثيرة، هيياهم من ذلك في مظهر  
الظهور والشهرة. من يقشبه به من ليس حاله كماله في الباطن وقد  
يطان الانسان حياء ذلك، فيظهر. فبوت مهاد كثيرة. وفتح  
أيضاً باب التأويل، ومدر هذا كالمطلوب الذي لا يمكنه الانتصار إلا  
بالظلم. كالتقص الذي لا يمكنه الانتصار من إلا تدوان. وبه لا يمكنه  
الانتصار من وذلك. من الغلبة بحرمه الحس فلا يجوز استيفاء  
الحق. كما لو حرره، حراً، أو تلوط به، أو شوه عليه بالزور لم يكن له  
أن يعمل به ذلك، فإن هذا محرم الحس والغلبة من حسن الكذب  
فإن قيل هذا ليس بحسبه بل هو استيفاء حق والبي صلى الله  
عليه وسلم يعي من حبة من حان وهو أن تحدث من ماله ما لا تسحق  
بظلم.

قيل : هذا ضيف لوجوه

أحدها أن الحديث فيه « من قوما لا يدعون لما شاة ولا فاة  
ولا أحدهم أفاحد من أموالهم بقدر ما يأخذون فقال لا د الأمانة  
إلى من ائتمنك ولا تحس من خالك » وكذلك قوله في حديث  
الزكاة « فمكتم من أموال بقدر ما يأخذون ما قال لا  
الثاني أنه قال « ولا تحس من خالك » ولو أراد بالغلبة لأحد  
على طريق المداينة لم يكن فرق بين من خاه ومن لم يحبه ونحوه بمثل

هذا ظاهر لا يوجب إلى سر السؤال وهو قوله « ولا نحن من  
 حالك » فليس به أنه رد أنك لا تقبله على حياسته فعمل « مثل  
 ما فعل من » قد يوجب الإحلال محل ملاحظ في نفسه ، ثم قد يوجب لأجل  
 بطريقه فمن « مثل » فعل فهو هو إذا نقوله « ولا نحن من حالك »  
 « أنت » من « قد » حياسته لأرباب « و » « الشا » في سواها  
 على وجه « من » « الأم » « من » « يدع » « القصص » « ك » « من »  
 « قطع » « قد » « قد » « من » « ما » « لا » « يدع » « القصص » « ك » « من »  
 « لك » « من » « قد » « قد » « قد » « الأول » « ٢٤ » « ٢٥ » « حر » « سنة »  
 « سنة » « من » « قد » « قد » « ١٦ » « ١٧ » « قد » « قد » « من » « قد » « من »  
 « من » « ٢ » « ١٩٤ » « من » « قد » « قد » « قد » « من » « قد » « من »  
 « عليكم » « قد » « قد » « قد » « قد » « قد » « قد » « قد » « قد » « من »  
 « حالك » « قد » « قد » « قد » « قد » « قد » « قد » « قد » « قد » « من »

### فصل

« قد » « قد » « قد » « قد » « قد » « قد » « قد » « قد » « قد » « قد »  
 « من » « قد » « قد » « قد » « قد » « قد » « قد » « قد » « قد » « قد »  
 « قد » « قد » « قد » « قد » « قد » « قد » « قد » « قد » « قد » « قد »  
 « قد » « قد » « قد » « قد » « قد » « قد » « قد » « قد » « قد » « قد »



### فصل

والذين يأخذون الرقاب صدق من صدق يأخذها بخادعة ، كالأهريق  
والله لم يصنع ذلك من صدق يأخذها بخادعة بل من صدق يأخذها  
في صلاح دين الله ، فمن لا يأخذ بخود دمه ، بل يأخذ من أذنه  
بأن يدفع من يولد له ، كما يأخذ من يكلمه ، وهذا هو  
والأنظار : حواجز ذلك

أما من كان له وراءه ، كما هو عن فقههم ، فالأقوى ، هو  
دفعهم به في هذه الحالة ، لأن المعنى موجود في البيع وهو دفع  
العمل بمعنى البيع من دفعه مقاوم

### فصل

ثم إذا دفع سلمة بن يحيى ، الشراة من المشتري بأقل من ذلك  
حالاً فهو السنة نسبي مسألة أخرى ، هي غير جائزة عند أكثر العلماء  
كأبي حنيفة ، ذلك ، لأنه غير مسموح ، وهو المأثور عن أصحابه كنه  
وان عد من أنس بن مالك ، وان عد من سئل عن حريرة ، بحث إلى  
أهل نهر الشمرية ، قال : « درهم درهم دخلت يومها حريرة »  
« فبلغ من ذلك أن أنس قال : « إذا استقمت فهو سم  
« ثم ينفذ ولا بأس ، وإذا استقمت فهو سم ، ثم تمت بفسادها ، فملك  
درهم بدرهم » ومعنى قوله « استقمت » أي قومت ، ومن ثم إذا قوم  
لسلمة بدرهم ثم باعها إلى أهل ، فيكون بمصوده درهم درهم ،

والأعمال «است وهدى تسمى التورق قال المشرى آرة يشترى  
السلمة ليسمع به وفاة يشترىها للمحرر فب هذا خبران يتفق  
المسلمين ومادة لا يكون مقصوده إلا جدرهم ، فيسطر كم تسمى نقدا  
فيشترىها إلى حل ثم يسمها في - وقى نقد مقصوده لوق وهذا  
مكره في الظاهر فولى المصنف - كما نقل ذلك عن عمر بن عبد العزيز  
وهو إحدى الروايتين عن أحمد

« عاتكة قالت لأبي عبد الله من قولك قالت لها في انتمت  
من ريد بر زعم علامي إلى المصنف ثمانية ، منه منه تسامته » فقالت  
له عاتكة « قلها ثريث و ثمة شترت ، حبرى ريدا أنه  
قد نال جهده مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ، إلا أن توب  
قالت يا أم المؤمنين ، أراي إن لم آخذ بلا رأس إلى ؟ فقالت لها  
عاتكة أني حمة وعطاة من به فاسمى الله ما سلف وأمره إلى الله »<sup>(١)</sup>  
وفي المسند عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال « من باع  
بسمي في سمعة لله ، كرهه أو لربا » وهذا متواحد على من يبيع  
ثم يبيع لله الأوكس ، وهو نفس الأقل : الزما

وأصل هذا الباب من الأعمال بالسب كما قال النبي صلى الله

(١) رواه الله تعالى ، انتهى ، وذكره شافعي وقال لا بأس مثله  
عن عاتكة ، ويرى أنه قائم عند عبد السمعي أحسن غير مضموم  
واطر المتفق رقم ٢٩٢٧

تعالى عنه وسلم « أي الأعداء باليهود واد لكل امرئ ما نوى »  
 فان كان قد نوى ما أحبه الله فلا بأس . ين . أي ما حرم الله ونوسل  
 إليه بحجة . وفي له ما نوى . الشرط بين النية والعدو شرط كونه  
 السمع بينهم على الصحيح منعد . بعد . الأجرة منهم منعد . بحجة  
 وكذلك المكاح . ففيه على الصحيح منعد . مكاح

بين الله تعالى ذكر السمع . المكاح . غيرهما في كونه . وم برد لذلك  
 حد في الشرع ، ولا حد في الأمة

والأبناء تعرف حدوده . في النكاح . كالصلاة . تركه . المصام والبيع  
 ونارة فالأمة . كاشمس . له . امر . لغيره . به . نكاح . كالمص . المهرق  
 وكذلك المهود . كالسمع . الأجرة . مكاح . له . غير ذلك . بد . اطاء  
 الناس على شرط وتنفذوا عنه . ثم . شرط عند أهل لرفع والله أعلم

وسيد على مثل ذلك قوله « يا أيها الذين آمنوا اوفوا بالعقود »  
 وفيه دحل في عموم . ووفوه صلى الله عليه وسلم . مؤمنون عنه  
 شروطهم « وهذا كان شرط مدهه . حد . أحل القرص . لزومه وقائاً  
 لذلك . لكنه يجمع الخط . إذا . دحل . له . من . أن . يستجله قبل حمله  
 ولأن مدهه في غير مدهه لمصلحة حوار . خط من الدحل . مؤجل . إذا  
 أرد صاحب الدين أن يستجله . سددلاً . مدهه . في . الصغير . أن . عرفوا  
 على الحلاء . وإذا . يده . من . اصحة . دون . لم . محل . آخذ . عرفوا  
 ذلك لرسول الله صلى الله عليه وسلم فقال لهم « حطوا وتصلوا » فعملوا

ذلك على عهد .

وهذه المسئلة فيها خلاف بين السلف والخلف ، كما هو مبسوط في موضعه فهذا شرط عدد أهل الدorf ، والله أعلم

### فصل

وأما تعجيل الزكاة قبل وجوبها بعد صلب الوجوب فيجوز عند جمهور الفقهاء ، كآفي حبيبه والشافعي وأحمد فيجوز تعجيل زكاة الماشية والتمدين ، وعروض السخرة ، إذا ملك المصاحب ويحرم تعجيل المعشرات قبل وجوبها . إذا كان قد طلع الثمر قبل بدو صلاحه ، أو قبل الزرع قبل اشتداد حبه ، فأما إذا شدد الحب ، بدأ صلاح الثمرة بعد وجبت زكاة والكسرة ونحو ذلك

### فصل

وأما إخراج القيمة في زكاة السخرة ونحو ذلك . فالمراد من مذهب مالك والشافعي : أنه لا يجوز . عند أبي حنيفة يجوز . وأحمد رحمه الله قد منع القيمة في مواضع ، وجوزها في مواضع ، فمن أصحابه من أقر النقص ونسبهم من حملها على رؤسهم ولا يظهر في هذه : أن إخراج القيمة ليس حاجة ولا مصلحة راجحة ممنوع منه . ولهذا قدر النبي صلى الله تعالى عليه وسلم الحصان ثمانين ، أو عشرين درهما ، ولم يبدل إلى القيمة . ولأنه متى حوز إخراج القيمة

مطلقاً ، فقد تعدل ذلك إلى أربع رديئة وقد يقع في القويم صرد  
ولأن الزكاة مضاف على التماسه وهذا معبر في قدر المال وجده  
وأما إخراج القيمة للحاجة والمصلحة أو القدر فلا بأس به ، مثل  
أن يبيع ثمر لسانه أو زرعه بدرهم ، فهو إخراج عشر لدرهم بخر به .  
ولا يكلف أن يشتري ثمرًا ، حمله ، إذ كان قد صاوى الثمن لنفسه .  
وقد نص أحمد على حوارد ذلك ، مثل أن يحب عبده شاة في خمس من  
الدينار وليس عنده من يبيعه شاة ، فأخرج القيمة كاف ، ولا يكلف  
الدينار إلى مدينة أخرى ليشتري شاة

ومثل : أن يكون المسحوقون للزكاة طلبوا منه إعطاء القيمة المكونها  
أنعم ، فيعطيه ، وهذا ، ويرى الساعى أن أحدهم أنعم لأمراء  
كما قال عن محمد بن حنبل أنه قال يقول لأهل اليمن « انمولي  
بخميس<sup>(١)</sup> أو لئاس آخ » منكم في الصدقة أسهل عليكم وخير لمن  
في المدينة من المهاجرين والأنصار » وهذا قد قيل إنه قاله في الزكاة .  
وقيل : في الجزية

(١) الخميس الثوب الذي طوله خمسة أذرع ، ويقال له الخموس  
أيما وقيل يسمى خميساً لأن أول من عمله ملك باليمن يقال له :  
الخميس - تكسر الحاء - وقال الجوهري : الخميس : صرير من  
برود اليمن . وحدث في البخاري « خميس » بالصاد فيكون مذكور  
الخميسة - اه من النهاية

## فصل

وأما إبدال المندور والموقوف بحير منه ، كما في إبدال الهدى  
 هدى بوعلى . أحدهما : أن يكون لإبدال الحجة . مثل أن يتمطل  
 هيداع ويشتري شمه ما يقوم منه . كأنعس الحليس للعرى . إذا لم  
 يمكن الانتفاع ، في العرو ، فانه يداع ويشترى شمه ما يقوم منه .  
 والمسجد إذ تخرب ، فنقل آله إلى مكان آخر ، أو يداع ويشترى  
 شمه ما يقوم مقامه . وإذا لم يمكن عمارته فساد له .  
 ويشترى شمه ما يقوم مقامه . فهو كانه حائر  
 فان الأرض إذا لم يحصل به مقصود قام بدله مقامه  
 والذي . لإبدال لمصاحبه راحته ، مثل أن يبدل الهدى بحير  
 منه . ومثل المسجد إذا بني بدله مسجد آخر أصلاح لأهل البلد منه .  
 فهذا ويحويه حائر عند حشد وغيره من المصاحبه  
 وحديث أحمد بن عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه نقل مسجد  
 الكوفة القديم إلى مكان آخر . وصار لأهل سوقا قاتلهم . فهذا بدال  
 لعرصة المسجد  
 وأما إبدال سائه بساه آخر ، فان عمر وعثمان بن مسعود النبي  
 صلى الله تعالى عليه وسلم ، على غير سائه الأول ، وزادوا فيه . وكذلك  
 المسجد الحرام .

وقد ثبت في الصحيحين أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قال  
لعاثشة : لولا قومه كحبيشو عهد محمالية لقصت الكعبة ، ولألصقتها  
بالأرض ، ولجعلت لها ناس . فان دخل الناس منه ، وبأيا يخرج منه  
الناس ، فلولوا المعارض الراجح لكان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم  
غير بناء الكعبة . فبحور مغير . فلو وقف من صورة إلى صورة  
لأحل المصلحة الراجعة

أما إبدال العرصة بعرصة أخرى فهذا قد صرح أحمد وغيره على  
جواره ، انما لا يصح رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم ، حدث  
فعل ذلك هو رضى الله تعالى عنه ، وشهرت القضية ، ولم يذكر  
وأما إذا كان المصل فديلاً ، فمعدل بحير منه . مثل أن يعب داراً  
أو حائوتاً أو مسناً ، أو قربة معلوم فعل ، فمعدل ، هو ثم لو وقف .  
فقد أجاز ذلك أبو ثور وغيره من العلماء ، مثل أبي عبيد بن  
حرثويه قاضي مصر وحكم بذلك وهو قد صرح قول أحمد في تعديل  
المسجد من عرصة إلى عرصة للمصلحة ، بل إذا صار أن يبدل المسجد  
بما ليس بمسجد للمصلحة . بحيث يصير المسجد سوقاً . فلأن يجوز  
إبدال المستعمل بمستعمل آخر إلى وأخرى وهو قياس قوله في إبدال  
الهدى بحير منه . وقد نص على أن المسجد اللاصق بالأرض إذا رفعوه  
و دوا تحت سقاية ، واحذر ذلك الخبران : ففعل ذلك

لكن من أصحابه من مع إبدال السعد والهدى والأرض الموقوفة .  
وهو قول الشافعي وغيره لكن المصوح والآثر والقياس تقتضي  
حوار الإبدال للمصلحة والله أعلم

### فصل

وما انفصص في العظمة والصرة ونحو ذلك

فذهب الخلفاء الراشدين وغيرهم من الصحابة والتابعين أن  
انفصص ثبت في ذلك وهو مخصوص عن أحد في رواية إسماعيل  
بن سعيد الشافعي . وذهب كثير من الفقهاء إلى أنه لا يشرع في  
ذلك انفصص لأن المساواة فيه متعذرة في الغالب . وهذا قول كثير  
من أصحاب أبي حنيفة ومالك والشافعي وأحمد

والأول . أصح فإن سنة النبي صلى الله تعالى عليه وسلم مضت  
بالقصاص في ذلك وكذلك سنة خلفائه الراشدين . وقد قال الله  
سبحانه وتعالى ( ٤٢ - ٤٠ ) حرأمنة سيئة مثله ( وقد قال تعالى ( ١٩٤ - ٢ )

من اعتدى عليكم فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم ) ونحو ذلك  
وأما قول القائل : إن المائلة في ذلك متعذرة ، فيقال له : لا بد لهذه  
الجبابة من عذوبة ، إما قصاص وإما تعزير . فإذا حور أن يعزير تعزيراً  
غير مضبوط الحصر والقدر . فلأن يعاقب عما هو أقرب إلى الضبط  
من ذلك أولى وأحرى والعدل في القصاص معتبر بحسب الامكان



ومن المعلوم أن العاصب إذا ضرب ضربة مثل صرجه أو قرب منها كان هذا أقرب إلى العدل من أن يمرر بالعصب بالسوط فالذي يجمع العصاص في ذلك حواف من الظلم يبيع ما هو أعظم ظمًا من صرجه فعلم أن ما جاءت به السنة فعل ومثل . وكذلك له أن يسبه كما سبه ، مثل أن يسبه كما أسبه ، ويقول فمحك الله . فيقول له فمحتك الله ، أو أحراك الله ، ويقول له أحراك الله ، ويقول يا كلب يا حمرير فيقول له يا كلب يا حمرير<sup>(١)</sup>

فأما إذا كان محرم الجنس مثل تكفيره والكذب عنه فليس له أن يكفره ، ولا يكذب عليه . وإذا لم يكن له أن يلعن أباه لأن أباه لم يظلمه

### فصل

وأما القصص في تلاف الأموال مثل أن يحرق ثوبه المائل له ، أو يهدم داره ، ويهدم داره . نحو ذلك فهذا فيه قولان للعلماء . هما روايتان عن أحمد

(١) الطاهر من هدى الرسول صلى الله عليه وسلم ، وقوله ليس اسمي بالسب ولا القمان . لا الطمان . ان لا يصح المحاربة باللعن والسب مثله . فان ما سأل المؤمن من التنبية في أخلاقه ودينه بردها انس عنه . أقطع وأقبح مما يصبه من الهبة بهذا السب والمجتمع والله اعلم

نحدها أن ذلك غير مشروع لأنه إفساد . وإن القدر  
والتياب غير متائلة

الذي . أن ذلك مشروع ، لأن الأئمة ، الأشراف أعظم ضرراً  
من الأموال وإذا حذر إتلافها على سبيل القصاص لأهل إعتقاده  
المظلوم فالأموال أولى ولهذا يجوز أن يهد أموال أهل الحرب  
إذا أفسدوا أموالنا . نقطع الشجر المثمر . وإن قيل . فالبيع من ذلك  
لمير حاحة

وأما القتل . فهذا فيه رابع فإنه إذا أتت لنا ثياباً أو حيواناً أو  
عقاراً ونحو ذلك ، هل نصدقه بالقيمة ، أو نصدقه بحسبه مع القيمة ؟  
على قوايين معروفين للعلماء . وهم قولان في مذهب الشافعي وأحمد . فإن  
الشافعي قد نص على أنه إذا هدم داره بها كما كانت . نصدقه بمثل  
وقد روى عنه في الحيوان نحو ذلك ، كذلك أحمد يضمن أولاد المهرور  
بحسبه ، في المشهور عنه . وإذا اقتصر حيواناً رده مثله في المخصوص  
وقصة داود وسلمان عليهما الصلاة والسلام هي من هذا الباب

فإن داود عليه الصلاة والسلام كان قد ضمن الحرث الذي هشت  
فيه عم القوم بالقيمة وأعظم الماشية مكان القيمة وصديان عليه  
الصلاة والسلام أمرهم أن يعمروا الحرث حتى يعمود كما كان وسفعوا  
طاشية بدل ما فاتهم من صغره الحرث

وهذا أفنى الزهرى لعمر بر عبد العزير - ١١١١ كان قد عندي  
بعض من أمية على ستار له اقلعوه - فبالوه ما يجب في ذلك ؟ فقال  
« بعرضه كما كان يقبل له بر رسمه وأما الزيد قالا : يجب القيمة  
فتكلم الزهرى بكلام مضمونه أنهم حاله السه »  
ولا يستلزم صبار المال بحسنه مع اع - القيمة قرب إلى العدل  
من صباه بعبر حذره - وهو الهذاهم - لا يبر مع عنده القيمة  
فان القيمة مسخرة في الموضوعين ، والجلس بحسنه ولا ريب  
أن لأخر من مسنقة بالجلس فمن له عرض في كتب أو قرص أو  
سنان ، ماذا يصنع بالدرهم ؟ فان قبل يشتري بها مثله ، قبل الطائم  
الذي فوته مثله هو أحق بأن يصيب له مثل ما فوته إياه ، وتطير ما أودعه  
من ماله

### فصل

في الوقف في فصل من ربيعه واسمعي عنه فانه يصرف في نظير  
تلك الحمة ، كالسجد إذا فصل مثل وقفه عن مصالحه صرف في مسجد  
آخر لأن الواقف عرضه في المجلس والجلس واحد فلو قدر أن  
المسجد الأول حرب ، ولم ينتفع به أحد صرف ربيعه في مسجد آخر  
وكذلك إذا فصل عن مصالحه شيء - فان هذا الفاضل لا سبيل إلى  
صرفه إليه ، ولا إلى تعطيله - فصرفه في حسن المقصود أولى ، وهو قرب

الطرق إلى مقصود الوقت وقد روى أحمد عن علي رضي الله تعالى عنه  
 « أنه حص الناس على إعطاء مكانه فصل ثوبه عن حاجته ،  
 فصره في المكاتبين »

### فصل

وَمَا إِسْفَاطُ الدِّينِ عَنِ الْمَسْرِ . وَلَا يَجْرِي عَنْ زَكَاةِ الدِّينِ إِلَّا  
 نَزَاعٌ ، لَيْسَ إِذَا كَانَ لَهُ دِينَ عَلَى مَنْ اسْتَحَقَّ الزَّكَاةَ ، فَبَلَ يَجُوزُ أَنْ  
 يَسْفُطَ هُوَ قَدَرُ زَكَاةِ ذَلِكَ الدِّينِ ، وَيَكُونُ ذَلِكَ زَكَاةَ ذَلِكَ الدِّينِ ٢  
 فهذا فيه قولان للمصنف في مذهب أحمد وغيره أظهرهما - الجواز  
 لأن الزكاة مساهما على الموازنة وهذا قد أخرج من حسن ما يملكه ،  
 بخلاف ما إذا كان له عيب وأخرج دينه من الذي أخرجه دون  
 الذي يملكه فكان بمنزلة أخراج الخبيث عن الطيب ، وهذا لا يجوز ،  
 كما قال الله سبحانه وتعالى ( ٢٦٧ - ٢ ) وَلَا تَبْذُرُوا خَيْرَاتِكُمْ مِمَّا تَهْتَفُونَ ،  
 وَلَسْتُمْ بِأَحَدِيهِ ، وَلَا إِنْ تَعَصَمُوا بِهِ )

وطد كل على المركب أن يخرج من حسن ماله ، لا يخرج دين  
 منه ، فإذا كان له ثمرة أو حطة خبيثة لم يخرج عنها ما هو دينها

### فصل

وَأَمَّ مَعَامِلَةَ التَّنَزُّلِ

فيجوز فيها ما يجوز في معاملة أمثاله . ويحرم فيها ما يحرم في معاملة

أمثلم . ويجوز أن يتبع الرجل من مواليه وحياتهم ونحو ذلك ، كما يتبع من موالي الأعراب والتركمان والاكراد وحياتهم . ويجوز أن يتبعهم من الطعام والثياب ونحو ذلك ما يبيعونه لأمثلم

فما إن يبيعهم أو يبيع غيرهم ما يبيعهم به على المحرمات كبيع الخيل والسلاح إن يقابل به قتالا محرماً فهذا لا يجوز . قال الله سبحانه وهادى (٥) وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الأثم والعدون واتقوا الله

إن الله شديد العقاب ( وفي السنن عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أنه لعن في الحمر عشرة من الحمر ، وعصره ، ومغصره ، وحاملها والمحمولة إليه ، وبائنها ، ومتاعها ، وساقها ، وشاربها ، وآكل ثمنها )

وقد لعن الماصر وهو أنما يصير عساً يصير مصيراً . والعصير يمكن أن يتحول حلاً ودساً وغير ذلك . لكن لما علم قصد من العصير أنه يتخذ حراً وأعاد على ذلك ، لعنه النبي صلى الله تعالى عليه وسلم على ذلك

وإن كان الذي معهم أو مع غيرهم أموال يعرف أنهم عصوها من معصوم . فذلك لا يجوز اشتروها لمن يملكها . لكن إذا اشترت على طريق الاستفاد ، انصرف في مصارفها الشرعية ، فتعاد إلى أصحابها إن أمكن ، ولا صرفت في مصالح المسلمين . جاز هذا

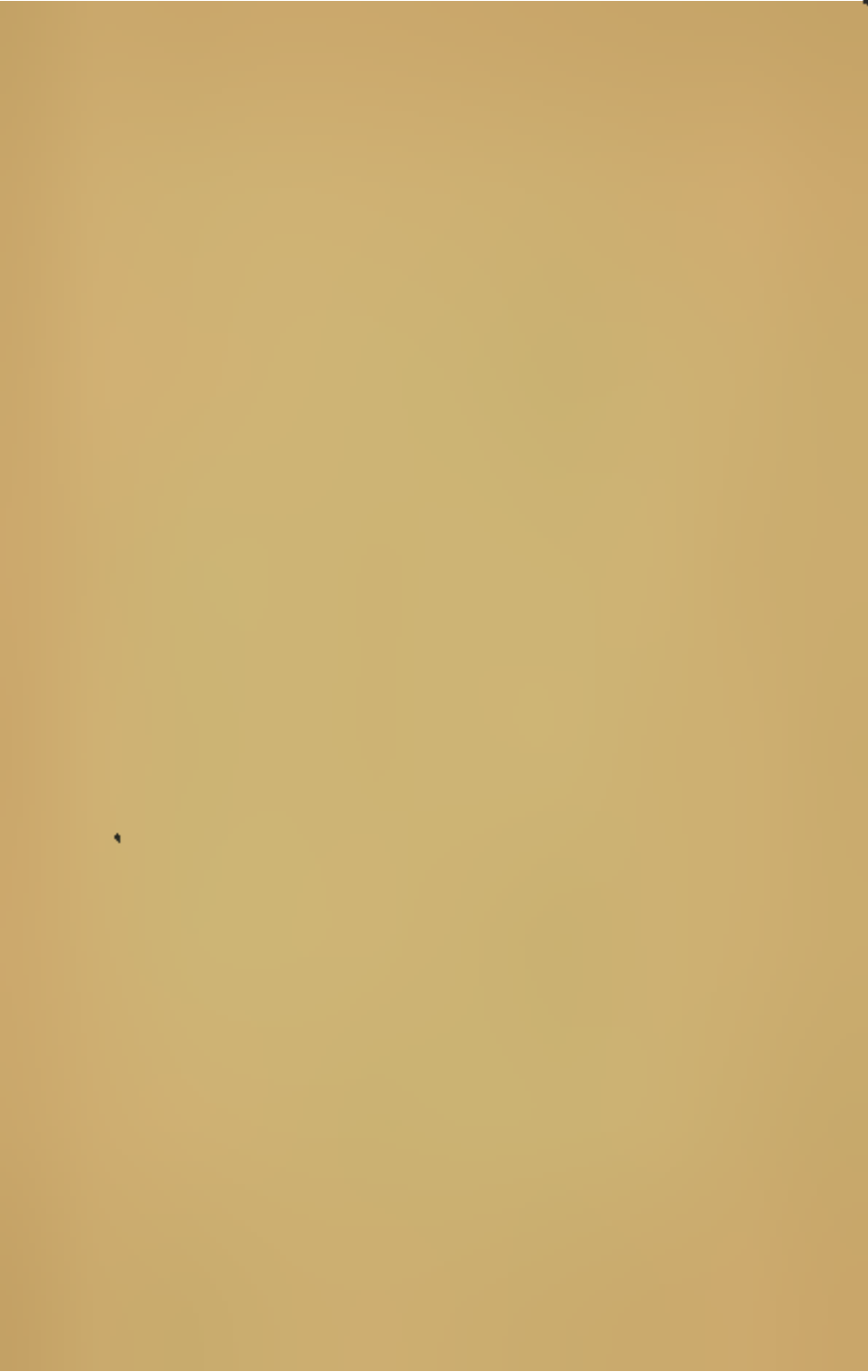
وإذا علم أن في أموالهم شيئاً محرماً لا تعرف فيه . فهذا لا تحرم معاملتهم فيه . كذا إذا علم أن في الأموال ما هو معصوم ومبروق ، ولم يعلم عنه . والحرام إذا احتلط بالحلال فهذا نوعان .

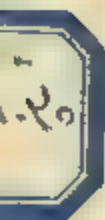
أحدهما أن يكون محرماً له ، كالمث ، لاخت من الرضاغة ، فهذا إذا اشتبه ، لم يحصر لم يحرم ، مثل أن يعلم أن في البلد الفلانة أحداً من الرضاغة ، لا يعلم غيرها ، أو فيها من يقع منه ، لا يعلم غيرها ، فهذا لا يحرم عنه النساء ولا الأعمى ، وأما إذا اشتبهت اخته بأختية أو المدعى بالمت ، فإنه يحتملها

والثاني ما حرم لصفته كالأخوة عصب ، والمقصود بعود محرمة كالزنا والميسر ، وهذا أحبط ، أو اشتبه بصغيره ، لم يحرم الجميع ، بل يحظر قدر هذا من هذا ، ينصرف هذا إلى مسخفة ، مثل الذي يأخذ أموال الناس بخلطها ، أو أخذ حطه الناس ، أو ذوقهم بخلطه ، فإنه يقسم بينهم على قدر الخلق ، وإذا علم أن في البلد من هذا شيء لم يعلم منه ، لم يحرم على الذم من الشراء من ذلك البلد

لكن إذا كان أكثر مال أرباباً حراماً ، فهل ذكره ، مما ملته ، أو تحرم ؟ على وجهين ، وإن كان المالك على منه الحلال لم تحرم مما ملته لكن قد قيل إنه من المشقة أن يستحب تركها ، والله سبحانه تعالى أعلم ، والحمد لله على ذلك والصلاة والسلام على بيتنا محمد وآله أجمعين

طبع ومصحح قدر الطاقة بمطبعة أنصار السنة المحمدية في الخامس والعشرين من شهر ذي القعدة الحرام سنة ١٣٩٧ من هجرة النبي ﷺ محمد حامد الفقي





1.20

1.20







LIBRARY  
OF  
PRINCETON UNIVERSITY

Princeton University Library



32101 074444322

**(NEC)**

**KBP310**

**.I288**

**A36**

**1949**